



رسائل إلى طلبة العلم :

التفنيد لمذهب التفويض

في أسماء وصفات الغني المجيد

تأليف

حسن بن علي السقاف

دار الإمام النووي

طبع في بيروت

السيد حسن بن علي السقاف
الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م

دار الإمام النووي
طبع في بيروت

للتواصل مع المؤلف :
alsaqqaf@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل في كتابه الكريم ﴿ **وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا** ﴾ الفرقان : ٧٣، والقائل : ﴿ **قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ** ﴾ الأنعام : ٥٠، والقائل : ﴿ **مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالأَعْمَى وَالأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلاً أَفَلا تَذَكَّرُونَ** ﴾ هود : ٢٤، والقائل في كتابه : ﴿ **قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الأَلْبَابِ** ﴾ الزمر : ٩، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله الأطهار، ورضوان الله تعالى على الصحابة البررة الأخيار .

أما بعد : فهذا جزء حررته في مسألة مذهب التفويض في موضوع صفات الباري سبحانه وتعالى، بيَّنتُ فيه أن المطلوب عقلاً ونقلاً هو فهم معاني النصوص القرآنية والنبوية المتعلقة بموضوع الصفات وبغيرها، وأن هناك أخطاء مشت على من ذهب إلى طريقة التفويض سببها خطأ انبنى على أخطاء قد كشفت عنها وحررت المقالة فيها في هذا الجزأ . والحق أحق أن يتَّبع ، وبينت أن مذهب التفويض أدّى إلى التميّع في العقائد من هذه الجهة وكذلك أدَّى إلى القرب أو الانخراط مع أقوال المجسمة والمشبهة أعاذنا الله من مذهبهم وطريقتهم، مع بيان اضطراب أقوال القائلين بالتفويض كما سيتبين في هذا الجزء إن شاء الله تعالى، وهذه القضية . قضية خطورة مذهب التفويض . مسألة مهمة ينبغي فهمها جيداً للابتعاد من عشرات الأخطاء العقائدية، المتعلقة بذات مولانا عزَّ وجل، لا سيما وأن كثيراً ممَّن ترسَّم بالعلم لم يطلع ولم يفهم أصل هذه المسألة وجذورها وكيف تكون مذهب التفويض بل بقي منخدعاً بقال فلان وقال فلان، دون غوص أو تحقيق أو بحث وتفتيش، فأحببت أن أكشف

الغطاء عن هذه القضية وبالله تعالى التوفيق، وبه سبحانه أستعين .

الكلام في التشبيه

وجوب مذهب التأويل وبطلان مذهب التفويض

لا بد هنا من الكلام على ثلاث قضايا كلية : (الأولى) : التشبيه والتجسيم . (والثانية): التأويل. (والثالثة) : التفويض .

قضية التشبيه والتجسيم : نفي التشبيه عن المولى سبحانه وتعالى : اعلم أن تنزيه الله تعالى عن التشبيه والتجسيم[1] من أعظم أصول الإيمان، إذ لا يكون التوحيد مقبولاً عند الله تعالى إلا به، وقد أرسل الله تعالى الأنبياء والمرسلين لدعوة الخلق إلى نبذ الوثنية وعبادة الله تعالى وحده وتنزيهه عن أن يكون مماثلاً ومشابهاً لهذه الأصنام التي هي أشكال وصور وهيئات، قال تعالى: ﴿ **هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا**﴾ مريم : ٦٥، أي هل تعلم له شبيهاً ومثيلاً كما قال ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير وقتادة وابن جريج وغيرهم من السلف الأولين[2] .

ونص سبحانه على إثبات التنزيه ونفي التشبيه والتجسيم في كتابه العزيز

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٢٩٧/١٣) : [**قال ابن بَطَّال التشبيه والتمثيل هو القياس عند العرب**] . وهنا معناه قياس الخالق على المخلوق، وقياس الغائب على الشاهد .

(٢) قال ابن كثير في تفسيره (١٧٦/٣) : [﴿ فاعبده واصطبر لعبادته هل تعلم له سمياً ﴾ قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس : هل تعلم للرب مِثْلاً أو شَبيهاً ؟ وكذلك قال مجاهد وسعيد بن جبير وقتادة وابن جريج وغيرهم] . وهو في تفسير ابن جرير الطبري (٢٢٦/١٨) وشُعَب الإيمان للبيهقي (١٣٣/١) وغيرها .

بقوله : ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** ﴾ الشورى : ١١، وبقوله : ﴿ **وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ** ﴾ الإخلاص : ٤، وقال أيضاً : ﴿ **سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ** ﴾ الزخرف : ٨٢، وواحدة من هذه الآيات كافية في إثبات هذا الأصل الأصيل في عقيدة الإسلام .

وهذا الأصل إنما يدل عليه العقل أولاً الحاكم بأن الصانع لا يشبه مصنوعه، ثم الشرع في آيات كثيرة محكمة تقدَّمت منها قوله سبحانه : ﴿ **ليس كمثله شيء** ﴾ ومنها : ﴿ **وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ** ﴾ الإخلاص : ٤، ونحوها وهي قطعيات .

ونجد كذلك كليات الشريعة ونصوصها تؤكِّد على التنزيه الذي هو التسبيح، قال الإمام النووي رحمه الله تعالى : [قال أهل اللغة العربية وغيرهم : التسبيح التنزيه ...... يقال سَبَّحْتُ الله تسبيحاً وسبحاناً، فسبحان الله معناه : براءة وتنزيهاً له من كل نقص وصفة للمُحْدَث](٣) .

وقد ذكر الله تعالى التسبيح ـ الذي هو التنزيه ـ في كتابه الكريم في ستة وثمانين موضعاً، وأمر به في مواضع كثيرة، منها : قوله تعالى ﴿ **وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالإِبْكَارِ** ﴾ آل عمران : ٤١، وقول سيدنا موسى وسيدنا هارون عليهما السلام : ﴿ **كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا، ونذكُرَكَ كثيراً** ﴾ طه : ٣٣-٣٤وقوله تعالى : ﴿ **وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ** ﴾ الأنبياء : ٢٦ . ثم جعل الصلاة مشتملة على التسبيح ليتذكر المسلم في ليله ونهاره تنزيه الله تعالى وأنه متعال في عظمته عن التجسيم ومشابهة المخلوقات والمحدثات، قال تعالى : ﴿ **فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ**

---

(٣) قاله الإمام النووي في « شرح صحيح مسلم » (٢٠١/٤) .

ءَانَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى ﴾ طه : ١٣٠ .

وأما ما جاء في الأحاديث الصحيحة :

فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن يهودياً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا محمد إن الله يمسك السموات على إصبع والأرضين على إصبع والجبال على إصبع والشجر على إصبع والخلائق على إصبع ثم يقول أنا الملك فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه ثم قرأ ﴿ **وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ**﴾ الزمر : ٦٧ [(٤)] .

---

(٤) رواه البخاري في مواضع منها : (٦٨٦٤)، ومسلم (٤٩٩٣)، قال البخاري عقبه : (قال يحيى بن سعيد **وزاد فيه فضيل بن عياض** عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم **تعجباً وتصديقاً له**) وعلى كلٍ فهذا الحديث فيه رد القرآن الكريم والرسول صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك اليهودي فيما أتى به من تجسيم الله تعالى وتشبيهه بالإنسان الذي يحمل الأشياء بيده وأصابعه بقوله تعالى ﴿ **وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ** ﴾ الزمر : ٦٧، وكل من حاول أن يتلاعب فيزيد فيه أو يحتج بما ورد في بعض رواياته فيدَّعي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدَّق ذلك اليهودي ووافقه فهو كاذب على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ! كائناً من كان القائل بذلك ! ولذلك نبَّه الحفاظ كالبخاري ومسلم وأحمد والترمذي والدارقطني في « العلل » (١٧٧/٥) على أن تلك الألفاظ المنكرة التي وقعت في بعض طرقه كقوله (تصديقاً) من زيادات بعض الرواة، وقد بينت بتوسع في مقدمة كتاب « العلو » للذهبي من ص (٤٨-٥٤) دحض حجة كل من أراد أن يحتج بهذا الحديث من المجسمة والمشبهة بوجه من الوجوه، واختصرت ذلك فيما علَّقته على إبانة الأشعري التعليق رقم (١٥٠)، ويكفي هنا أن أختم بما قاله الحافظ ابن حجر في الفتح (٣٩٨/١٣) نقلاً عن القرطبي قال : « **وأمَّا من زاد (وتصديقاً له) فليست بشيء فإنها من قول الراوي وهي باطلة لأنَّ** النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا

فمختصر الاستدلال بهذا الحديث أن يهودياً مجسماً مشبهاً جاء للنبي صلى الله عليه وآله وسلم يصف الله تعالى بأن له أصابع وأنه سبحانه يحمل الخلائق بها فردَّ عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقول الله تعالى : ﴿ **وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِه.... سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ** ﴾ الزمر : ٦٧ ! وفي رواية عند أحمد لهذا الحديث (٢٥١/١) عقب القصة : [فأنزل الله عز وجل ﴿ **وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِه** ﴾ الزمر : ٦٧]، وهذا رد صريح على ذلك الرجل اليهودي الذي شبهه سبحانه ولم ينزهه ولم يقدره حق قدره وتعظيمه .

قال الحافظ ابن الجوزي(٥) : [**قلت** : ظاهر ضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم الإنكار، **واليهود مُشَبِّهة** ونزول الآية دليل على إنكار الرسول صلى الله عليه وآله وسلم] .

وروى مسلم (٤٨٨٨) والترمذي (٣٣٢٢) وغيرهما عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء **وأنت الظاهر فليس فوقك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء** اقض عنا الدين وأغننا من الفقر » . قال البيهقي(٦) :

« استدل بعض أصحابنا بهذا الحديث على نفي المكان عن الله تعالى، فإذا لم يكن فوقه شيء ولا دونه شيء لم يكن في مكان »، وفي ذلك نفي التجسيم والتشبيه عنه سبحانه لأن الجسم هو ما يحاذي الأجسام فيكون فوقها أو تحتها أو بإزائها .

يُصَدِّق المحال وهذه الأوصاف في حق الله محال .. » .

(٥) في كتابه الفذ « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » ص (٢٠٦) بتحقيقنا .

(٦) في كتابه « الأسماء والصفات » ص (٤٠٠) .

وروى الترمذي (٣٢٨٧) والحاكم في مستدركه (٥٤٠/٢) وصححه عن أُبيٍّ بن كعب رضي الله عنه أن المشركين قالوا : ((يا محمد أُنْسُبْ لنا ربك، فأنزل الله عز وجل : ﴿ **قل هو الله أحد** ﴾ قال : الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، لأنه ليس شيء يولد إلا سيموت، وإن الله لا يموت ولا يورث ولم يكن له كفواً أحد، قال : **لم يكن له شبيه ولا عدل وليس كمثله شيء**))[٧] .

واتفقت الأمة على ذم التشبيه والتجسيم وتنزيه الله تعالى عن مشابهة خلقه، حتى الواقعين في التشبيه والتجسيم فإنهم يتبرأون منه ويأنفون من وصمهم به لأنه عين الوثنية والصنمية .

ويكفي أن سيدنا ابن عباس ترجمان القرآن رضي الله عنه أوَّل ظواهر النصوص التي توهم التشبيه والتجسيم وفسَّرها بمعان صحيحة عقلاً ونقلاً، ومن ذلك تأويله رضي الله عنه الساق بالشدة[٨]، والنسيان بالتَّرْك[٩]، والأيدي في قوله

(٧) قال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأقرّه الذهبي هناك ؛ وهو كذلك، واستدل بالحديث الحافظ ابن حجر في ((فتح الباري)) (٣٥٦/١٣) .

(٨) كما في تفسير ابن جرير (٣٨/٢٩) وفتح الباري (٤٢٨/١٣) وقد بينت صحة السند إليه وبطلان من حاول أن يموِّه فيضعفه في كتاب التناقضات (٣١٢/٢-٣١٣) وقال ابن جرير هناك : [قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل : يبدو عن أمر شديد] . وقال ابن القيم في الصواعق المرسلة (٢٥٢/١) : [ولا يحفظ عن الصحابة والتابعين نزاع فيما يُذْكَر أنه من الصفات أم لا غير هذا الموضع] . وهذا غير صحيح بل هو من جملة تمويهاته فإنَّ ابن عباس أوَّل الأيدي بالقوة في مثل قوله تعالى ﴿ والسماء بنيناها بأيد ﴾ ! ولفظة (أيْد) معناها الحقيقي جمع يد لقوله تعالى ﴿ ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيدٍ يبطشون بها ﴾ الأعراف : ٧ . وأول ابن عباس النسيان بالتَّرْك، إلى غير ذلك من أمور لا نريد أن نطيل ههنا بذكرها !!

تعالى ﴿ والسماء بنيناها بأيد ﴾ بالقوة[١٠]، والجنب بالأمر والحق[١١]، وغير ذلك مما هو معلوم ومشهور في كتب التفاسير !

وقال البيهقي في « شعب الإيمان » (١٠٤/١) : [وأما البراءة من التشبيه بإثبات أنه ليس بجوهر ولا عَرَض فلأن قوماً زاغوا عن الحق فوصفوا الباري جل وعز ببعض صفات المُحْدَثين، فمنهم مَنْ قال : إنه جوهر، ومنهم من قال : إنه جسم، ومنهم من أجاز أن يكون على العرش قاعداً كما يكون الملك على سريره **وكل ذلك في وجوب اسم الكفر لقائله** كالتعطيل والتشريك] .

وقال البيهقي أيضاً في « شعب الإيمان » هناك (١٣٧/١-١٣٨) :

[**فإن قال قائل** : فما الدليل على أنه ليس بجسم ولا جوهر ولا عَرَض؟ **قيل** : لأنه لو كان جسماً لكان مؤلَّفاً . والمؤلف شيئان، وهو سبحانه شيء واحد ولا يحتمل التأليف، وليس بجوهر لأن الجوهر هو الحامل للأعراض، المقابل للمتضادات، ولو كان كذلك لكان ذلك دليلاً على حدوثه، وهو سبحانه وتعالى قديم لم يزل، وليس بعرض لأن العرض لا يصح بقاؤه، ولا يقوم بنفسه، وهو سبحانه قائم بنفسه لم يزل موجوداً، فلا يصح عدمه .

فإن قال قائل : فإذا كان القديم سبحانه شيئاً لا كالأشياء، ما أنكرتم أن يكون جسماً لا كالأجسام ؟

قيل له : لو لزم ذلك للزم أن يكون صورة لا كالصور، وجسداً لا كالأجساد، وجوهراً لا كالجواهر، فلما لم يلزم ذلك، لم يلزم هذا ....

---

(٩) انظر تفسير ابن جرير الطبري (٢٠١/٨) .

(١٠) تفسير الطبري (٢٧/٧) .

(١١) تفسير الطبري (١٩/٢٤) .

فإن قال قائل : وما الدليل على أنه لا يشبه المصنوعات، ولا يتصور في الوهم ؟ **قيل** : لأنه لو أشبهها لجاز عليه جميع ما يجوز على المصنوعات من سمات النقص وأمارات الحدث، والحاجة إلى محدث غيره، وذلك يقتضي نفيه، فوجب أنه كما وصف نفسه : ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ الشورى : ١١، ولأنا نجد كل صنعة فيما بيننا لا تشبه صانعها كالكتابة لا تشبه الكاتب، والبناء لا يشبه الباني، فدل ما ظهر لنا من ذلك على ما غاب عنا، وعلمنا أن صنعة الباري لا تشبهه] .

وقال الإمام النووي في « شرح صحيح مسلم » (١٦٦/١٦) :

[**قَالَ الْمَازرِيُّ : وَقَدْ غَلطَ ابْن قُتَيْبَة فِي هَذَا الْحَدِيث، فَأَجْرَاهُ عَلَى ظَاهِره وَقَالَ لِلَّه تَعَالَى صُورَة لا كَالصُّوَر . وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ظَاهِر الْفَسَاد ؛ لأَنَّ الصُّورَة تُفِيد التَّرْكِيب، وَكُلّ مُرَكَّب مُحْدَث، وَاَللَّه تَعَالَى لَيْسَ بمحدث فليس هُوَ مُرَكَّبًا فَلَيْسَ مُصَوَّرًا . قَالَ : وَهَذَا كَقَوْل الْمُجَسِّمَة : جِسْم لا كَالأَجْسَامِ لَمَّا رَأَوْا أَهْل السُّنَّة يَقُولُونَ : الْبَارِي سُبْحَانه وَتَعَالَى شَيْء لا كَالأَشْيَاءِ طَرَدُوا الاسْتِعْمَال فَقَالُوا : جِسْم لا كَالأَجْسَامِ . وَالْفَرْق أَنَّ لَفْظ شَيْء لا يُفِيد الْحُدُوث، وَلا يَتَضَمَّن مَا يَقْتَضِيه، وَأَمَّا جِسْم وَصُورَة فَيَتَضَمَّنَانِ التَّأْلِيف وَالتَّرْكِيب، وَذَلِكَ دَلِيل الْحُدُوث، قال : العجب من ابن قتيبة في قوله صورة لا كالصور مع أن ظاهر الحديث على رأيه يقتضي خلق آدم على صورته فالصورتان على رأيه سواء، فإذا قال لا كالصور تناقض**] .

وقال الذهبي في « الميزان » في ترجمة محمد بن كرام : **ومن بدع الكرامية قولهم في المعبود تعالى: إنه جسم لا كالاجسام**] .

وقال القرطبي في « تفسيره » (٢٥٦/١٢) : [وقد قال هشام الجوالقي **وطائفة من المجسمة : هو نور لا كالأنوار وجسم لا كالأجسام، وهذا كله محال على الله تعالى عقلاً ونقلاً .... ثم إن قولهم متناقض ؛ فإن قولهم جسم أو نور حكم عليه بحقيقة ذلك وقولهم لا كالأنوار ولا كالأجسام نفي لما أثبتوه من الجسمية والنور وذلك متناقض، وتحقيقه في علم الكلام، والذي أوقعهم في ذلك ظواهر اتبعوها ..**] .

وقال الإمام القرطبي في « التذكار » ص (٢٠٨) في شأن المجسمة : « **والصحيح القول بتكفيرهم إذ لا فرق بينهم وبين عُبّاد الأصناموالصور** ».

وقال الإمام الطحاوي في عقيدته المشهورة : « **وتعالى الله عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبدعات** » .

وقال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٣٩٨/١٣) : « **واليهود يعتقدون التجسيم وأن الله شخص ذو جوارح كما يعتقده غلاة المشبهة من هذه الأمة** ».

وقال عبد القاهر البغدادي في « أصول الدين » ص (٣٣٧) : « وأما مجسمة خراسان من الكرّامية فتكفيرهم واجب لقولهم : بأنّ الله تعالى له حد ونهاية من جهة السفل ومنها يماس عرشه، ولقولهم : بأن الله تعالى محل للحوادث » .

وتكفَّل ابن الجوزي وابن عقيل وهما من الحنابلة المنزهين بالرد على المجسمة والمشبهة وذمهما فيما وقعوا به من تشبيه وتجسيم في مؤلفات خاصة، وهو كثير وكثير . وقال الذهبي في ترجمة ابن قتيبة في « سير أعلام النبلاء » (٢٩٨/١٣) : [وقال أبو بكر البيهقي : كان ـ ابن قتيبة ـ يرى رأي الكرامية

ونقل صاحب مرآة الزمان بلا إسناد عن الدارقطني أنه قال : كان ابن قتيبة يميل إلى التشبيه، قلت : هذا لم يصح **وإن صح عنه فسحقاً له فما في الدين محاباة**] . وقال الذهبي في ترجمة الحافظ العبدري في السير (١٩/٥٨٣) وكان قد رُمِيَ بالتجسيم والتشبيه : [قلت : ما ثبت عنه ما قيل من التشبيه **وإن صح فَبُعْداً له وسحقاً**] .

والكلام في ذلك كثير وكثير عند أهل العلم، ويكفينا أصلاً ما ورد في القرآن الكريم مما ذكرنا طرفاً منه، ولكننا أتينا بأقوال بعض العلماء لأن كثيراً من الناس لا تطمئن نفوسهم إلا بذلك .

[**تنبيـــــه**] : ثم جاء ابن تيمية وادَّعى أن التشبيه والتجسيم ليسا مذمومين ! فقال : ما نصه : « **وإذا كان ذلك فاسم المشبهة ليس له ذِكْرٌ بذَمٍّ في الكتاب والسنة ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين** ... »[12] .

وقال أيضاً في بيان تلبيس الجهمية (١/١٠٠-١٠١) ناقلاً مقراً ومباركاً ! : « **والموصوف بهذه الصفات لا يكون إلا جسماً فالله تعالى جسم لا كالأجسام**»، وقال أيضاً ص (١٠١) : « **وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها أنه ليس بجسم، وأنَّ صفاته ليست أجساماً وأعراضاً، فنفي المعاني الثابتة بالشرع بنفي ألفاظٍ لم ينف معناها شرع ولاعقل جهل وضلال** »[13] .

---

(١٢) في « بيان تلبيس الجهمية » أو المسمى « نقض أساس التقديس» (١/١٠٩) !

(١٣) **اعتراف الألباني بذم التشبيه والتجسيم وأن المشبه يعبد صنماً** : قال الألباني في شرحه وتعليقه !! على العقيدة الطحاوية ص (٢٨) ذاماً المشبهة والمجسمة ما نصه :

نسأل الله تعالى السلامة والعافية في الدين والدنيا .

وما سقناه يكفي في دحض مقالته هذه ونسفها، وبه يتبين في أي جهة يقف هذا الإنسان .

((والمشبهة إنما زلّوا لغلوّهم في إثبات الصفات وتشبيه الخالق بالمخلوق سبحانه وتعالى[١٣]، والحق بين هؤلاء وهؤلاء إثبات بدون تشبيه، وتنزيه بدون تعطيل . وما أحسن ما قيل : المعطل يعبد عدماً، والمجسم يعبد صنماً)) اهـ.

التأويـــــــل

قضية التأويل والتفـويض : الذي نعتقده أن التأويل هو المذهب الحق المطلوب عقلاً ونقلاً، وأن سلوك طريقة التفويض والجهل بمعاني النصوص أو أخذها على الظاهر أمر مردود شرعاً وعقلاً .

وأما تفصيل هذا الأمر فنقول : ههنا أمور لا بد من بيانها :

الأول : بيان أحقية مذهب التأويل وأنه يجب المصير إليه والقول به .

والثاني : بيان بطلان مذهب التفويض بأي شكل كان، إلا في حالة البداية للعامي حتى يسأل العلماء عن معنى النص الذي أشكل عليه فهم معناه .

والثالـــث : أن القول بظواهر النصوص الذي يعبر عنه بعضهم بقوله (أمروها كما جاءت) و (قراءتها تفسيرها) ينتج عنه القول بعقيدة التشبيه والتجسيم .

والرابع : دراسة ما جاء عن بعض السلف من عبارات انبنى عليها مذهب التفويض من حيث ثبوتها ودلالتها ووجود تأويلات عن نفس من حكي عنهم التفويض من السلف .

فلنشرع في بيان ذلك فنقول :

الأول : مذهب التأويل هو المذهب الحق :

التأويل هو بيان معاني النصوص عامة، وفي التوحيد : بيان معنى النصوص التي يوهم ظاهرها التشبيه والتجسيم أو الجهة أو الصورة أو الجارحة. لأن **التأويل عندنا هو فهم المقصـود مـن النص**، والقرآن نزل لنفهمه ونتدبره

لا لنؤمن به على عمى لقوله تعالى : ﴿ **كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْـكَ مُبَـارَكٌ لِيَـدَّبَّرُوا ءَايَاته** ﴾ ص : ٢٩، ولقوله تعالى : ﴿ **حَتَّى إِذَا جَاءُوا قَالَ أَكَذَّبْتُمْ بِآيَـاتِي وَلَـمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنْتُمْ تعملون** ﴾ النمل : ٨٤، ولقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ **لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا** ﴾ الفرقان : ٧٣، وهذه من أبلغ الآيات في المعنى المراد، وهو أن المطلوب من المؤمنين فهم معاني الآيات والعلم بالمقصود منها، فهذه الآيات وأمثالها تبين أن المطلوب هو فهم المقصود من النص والعلم به، لا الجهل به والمرور عليه دون فهم ولا وعي والأخذ بظاهره الذي لم يرده الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم .

وقد ثبت بالكتاب والسنة وفعل الصحابة والتابعين وهم السلف الأُوَل أن المطلوب هو التأويل(١٤) وأنه الطريق القويم لفهم الكتاب والسنة .

أما القرآن : فقد أمر الله تعالى كما تقدَّم **بتدبر الآيات والعلم بها ونهى المؤمنين أن يخروا عليها صماً وعمياناً**، وذكر التأويل باللفظ فقال سبحانه : ﴿ وما يعلم **تأويلـــه** إلا الله والراسخون في العلم ﴾ آل عمران : ٧، وقال تعالى : ﴿ **وكذلك يجتبيك ربك ويعلّمك من تأويـل الأحاديـث ويـتم نعمتـه عليـــك** ﴾ يوسف : ٦، أي يعلمك معاني وبيان وتفسير الأحاديث . وقال تعالى : ﴿ **ولنعلمه من تأويـل الأحاديـث** ﴾ يوسف : ٢١، ﴿ **وَعَلَّمْتَنِـي مِـنْ تَأْوِيـلِ الأحَادِيثِ** ﴾ يوسف : ١٠١ ، ﴿ **ذلك خير وأحسن تأويلاً** ﴾ النساء : ٥٩ والآيات في

---

(١٤) وإذا كان السلف المتقدمين الأخيار من الصحابة والتابعين لم يتوسعوا في التأويل بمعنى أنهم لم يذكروا معاني نصوص الصفات فلأن تلك النصوص كانت مفهومة لديهم ومعلومة المعاني على حسب سياقها العربي، وهي المعاني اللائقة والتي نذكرها نحن، والتي أشار إليها أو ذكرها ابن عباس رضي الله عنهما في التأويلات المنقولة عنه وعن غيره من الصحابة والتابعين وجميع المفسرين المُنَزِّهين .

هذا كثيرة .

وأما الحديث : فقد جاء في الحديث الصحيح عن ابن عباس قال : وضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يده بين كتفيَّ أو قال على منكبي فقال : « **اللهم فَقهّهُ في الدين وعَلِّمْهُ التأويل** »[15] . وقال صلى الله عليه وآله وسلم لذلك الرجل الذي لم يفهم قوله تعالى : ﴿ **وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ** ﴾البقرة : ١٨٧، ووضع خيطين أو عقالين تحت وسادته حتى طلعت الشمس : « **إنك لعريض القفا**[16] إن أبصرت الخيطين .. لا بل هو سواد الليل وبياض النهار »[17] . **أوَّل له رسول الله**

---

(١٥) رواه أحمد في مسنده (٢٦٦/١و٣١٤و٣٢٨و٣٣٥) بأسانيد عديدة، وابن حبان في صحيحه (٥٣١/١٥)، والحاكم في المستدرك (٥٣٤/٣)، والطبراني في الكبير (٢٣٨/١٠)، وابن سعد في الطبقات (٣٦٥/٢)، والفسوي في تاريخه (٤٩٤/١)، والبلاذري في أنساب الأشراف (٢٨/٣)، وغيرهم، قال الحافظ ابن عبد البر في الاستيعاب (٩٣٤/٣) : [وروى عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم من وجوه أنه قال لعبد الله بن عباس : « اللهم علمه الحكمة **وتأويل القرآن** »، وفي بعض الروايات : « اللهم فقهه فى الدين **وعلمه التأويل** » .... **وهي كلها أحاديث صحاح**] . وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٧٦/٩) : [رواه أحمد والطبراني بأسانيد، وله عند البزار والطبراني : « اللهم علمه تأويل القرآن »، **ولأحمد طريقان رجالهما رجال الصحيح**] . ومن باب (من فمك ندينك) نقول : قال ابن تيمية الحَرَّاني في منهاج سنته (٥٠٣/٧) : [**وقد ثبت عن النبي** صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « اللهم فقهه في الدين **وعلِّمه التأويل** »] . وصححه الألباني في سلسلته الصحيحة (٦/القسم الأول/١٧٣/٢٥٨٩) .

(١٦) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣٣/٤) : [**والعرب تقول فلان عريض القفا إذا كان فيه غباوة وغفلة**] .

(١٧) رواه البخاري (٤٥١٠) والرجل هو عدي بن حاتم .

صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يفهمه[18] ويستوعبه .

وأمـــا الصـــحابة : فالأصل أن آيات الصفات ومسائل الاعتقاد كانت مفهومة المعنى عندهم ومعروفة لأن القرآن نزل بلغتهم التي كانوا يتخاطبون بها، فإذا أشكل عليهم أمر سألوا سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه فيكشفه ويجلّيه لهم ويبين لهم معناه فيفهمون المقصود والمراد، وعندما يرون أحداً لم يفهم معنى نص فإنهم يبينون له معناه، بتأويله أي بتفسيره وإيضاحه، ولا أدل على ذلك من كثرة التأويلات المنقولة عن ابن عباس رضي الله عنهما، كما نقل لنا عن غيره من الصحابة، قال الحافظ الزركشي : « وممن نُقِلَ عنه التأويل علي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم »[19] . فمن ذلك :

أنه لما استشكل على السيدة عائشة رضي الله عنها معنى قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى، فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى**﴾ النجم : ٨-٩، سألت عنه، ففي صحيح مسلم (١٧٧/١٥٩/١) عنها رضي الله عنها أنها قالت : أنا أوَّل هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : « إنما هو جبريل لم أره

---

(١٨) أي بيَّن له المقصود من النص وهو التأويل كما بيَّنا سابقاً .

(١٩) قاله الزركشي في كتابه « البرهان في علوم القرآن » (٧٩/٢) وهذا نصه هناك : [وممن نقل عنه التأويل علي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم، وقال الغزالي في كتاب « التفرقة بين الإسلام والزندقة » : إن الإمام أحمد أوَّل في ثلاثة مواضع وأنكر ذلك عليه بعض المتأخرين، قلت : وقد حكى ابن الجوزي عن القاضي أبي يعلى تأويل أحمد في قوله تعالى ﴿ أو يأتي ربك ﴾، قال : وهل هو إلا أمره، بدليل قوله ﴿أو يأتي أمر ربك﴾، **واختار ابن برهان وغيره من الأشعرية التأويل** .. » . وما أنكروه على الإمام الغزالي في حكاية التأويلات الثلاث عن أحمد بن حنبل غلط محض، فالإمام الغزالي مصيب فيها وقد نقلنا تلك التأويلات عن ابن حنبل في مقدمة « دفع الشبه » وفي « صحيح شرح الطحاوية » .

على صورته التي خُلِقَ عليها غير هاتين المرتين .... » . وهذا مما يُعَدُّ من تأويلات سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للآية، وقد أولها بعض الصحابة أيضاً لمن لم يفهم معناها ولم يعرف على مَنْ يعود الضمير فيها، فمن أولئك الصحابة ابنُ مسعود رضي الله عنه فقد بَيَّنَ أن المقصود بها هو سيدنا جبريل عليه السلام كما في صحيح البخاري (٣٢٣٢) ومسلم (١٧٤) .

وكذلك أوَّلها أبو هريرة كما في صحيح مسلم (١٧٥) فقد جاء عن أبي هريرة ﴿ ولقد رآه نزلة أخرى ﴾ قال : رأى جبريل .

وروى البخاري في صحيحه (١٠٣) : عن ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم كَانَتْ لا تَسْمَعُ شَيْئًا لا تَعْرِفُهُ إلا رَاجَعَتْ فيه حَتَّى تَعْرِفَهُ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وسلم قالَ : « **مَنْ حُوسِبَ عُذِّبَ** »، قَالَتْ عَائِشَةُ : فَقُلْتُ : أَوَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ **فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا** ﴾ الإنشقاق : ٨، قَالَتْ : فَقَالَ : « **إِنَّمَا ذَلِكِ الْعَرْضُ، وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكْ** » .

فكل ذلك من التأويل والتبيين للآيات المتعلقة بالصفات ومواضيع العقائد .

وأما السلف العقلاء فقد امتلأت كتب التفاسير وخاصة تفسير ابن جرير الطبري بتأويلاتهم[٢٠]، وعلى رأسهم ابن عباس والتابعين كقتادة ومجاهد وسعيد

---

(٢٠) وصنف الإمام أبو منصور الماتريدي المتوفى سنة ٣٣٣هـ كتاب « تأويلات أهل السنة » أو « تأويلات القرآن » وهو مطبوع في خمسة مجلدات فيه تأويلات كثيرة، والإمام الفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ قبل ذلك له تفسير كله تأويل ويجد من يتدبر « صحيح البخاري » و« الترمذي » وغيرهما من كتب السنة تأويلات كثيرة للسلف في موضوع الصفات وغيرها، حتى أن الترمذي رحمه الله تعالى لَمَّا أوَّل في سننه (٣٢٩٨) حديث : « لو

وسعيد بن جبير وغيرهم، ويكفي أن سيدنا ابن عباس ترجمان القرآن رضي الله عنه أوَّل ظواهر النصوص التي توهم التشبيه والتجسيم وفسَّرها بمعان صحيحة عقلاً ونقلاً ولغة، ومن ذلك تأويله رضي الله عنه الساق بالشدة(٢١)، والنسيان بالتَّرْك(٢٢)، والأيدي في قوله تعالى ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ ﴾ بالقوة(٢٣)، والجنب بالأمر والحق(٢٤)، والكرسي بالعلم(٢٥)، وقد بسطنا الكلام في تأويلات ابن عباس وأئمة السلف والعلماء في صحيح شرح الطحاوية وغيره فليرجع إليه من شاء !

أنكم دليتم رجلاً بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله » فقال عقبه : [**وفسَّر بعض أهل العلم** هذا الحديث فقالوا : إنما هبط على علم الله وقدرته وسلطانه ....]، لم يَرُقْ هذا التأويل لابن تيمية الحرَّاني في « مجموع الفتاوى » (٥٧٣/٦) فقال منكراً على الترمذي ما نصه : [فان الترمذى لما رواه قال وفسره بعض أهل الحديث بأنه هبط على علم الله ... وكذلك تأويله بالعلم تأويل ظاهر الفساد من جنس تأويلات الجهمية] !! والحاصل فالتأويل هو مذهب السلف الصالح من عهد الصحابة فمن بعدهم حتى جاء هؤلاء الحنابلة الذين ينكرونه وينسبونه لبعض علماء السلف ويُرَكِّبون له الأسانيد فيُقَوِّلون السلف ما لا يقولون ! والأمر ظاهر واضح !

(٢١) كما في تفسير ابن جرير (٣٨/٢٩) وفتح الباري (٤٢٨/١٣) وقد بينت صحة السند إليه وبطلان من حاول أن يموِّه فيضعفه في كتاب التناقضات (٣١٢/٢-٣١٣) وقال ابن جرير هناك : [**قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل : يبدو عن أمر شديد**] .

(٢٢) انظر تفسير ابن جرير الطبري (٢٠١/٨) .

(٢٣) تفسير الطبري (٢٧/٧) .

(٢٤) تفسير الطبري (١٩/٢٤) .

(٢٥) تفسير ابن جرير (٩/٣)، وفي البخاري (فتح١٩٩/٨ قبل الحديث ٤٥٣٥) عن سعيد بن جبير : « كرسيه علمه » . وفي القاموس المحيط : « والكرسي بالضم وبالكسر : السرير والعلم » .

وبذلك يتبين أن قول من قال بأن مذهب السلف التفويض والانكفاف عن التأويل ليس صواباً كائناً من كان القائل بهذه الدعوى، لاختلاف السلف في ذلك على الأقل، وكلام بعض السلف المتأخرين القائلين (أمرّوها كما جاءت) و (قراءتها تفسيرها) ليس بحجة علينا والتمسك بما قالوا هو من التقليد المذموم، وإنما علينا البحث عن حقيقة الأمر وسيتضح للعاقل أن القرآن نزل إلينا لنفهمه ونعلم ما فيه، وليس لنجهله ونفوض معانيه، ونَمُرُّ عليها كمن قال الله تعالى فيهم : ﴿ **إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لا يَعْقِلُونَ** ﴾ الأنفال : ٢٢ .

ومما لا ينبغي التعويل عليه أيضاً في مثل هذه المضائق الاعتماد على ما يقوله بعض العلماء وتقليدهم دون الكشف والتثبت لا سيما وقد وقع الاضطراب في كلامهم، فالنووي وابن حجر مثلاً وقع التخالف بين أقوالهم في هذه القضية، أما النووي رحمه الله تعالى فيقول مثلاً في « شرح مسلم » (١٩/٣) : [اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين، أحدهما : وهو **مذهب معظم السلف أو كلهم أنه لا يتكلم في معناها**] . ثم يخالف هذا فيقول في نفس الكتاب عن قضايا الصفات (٣٦/٦) : [والثاني مذهب أكثر المتكلمين **وجماعات من السلف وهو محكي هنا عن مالك والأوزاعي أنها تتأوَّل** على ما يليق بها بحسب مواطنها] ! فكيف يكون ذلك مذهب كل السلف ثم يكون عكس ذلك مذهب جماعات من السلف ؟!

وأما ابن حجر فقد قام عملياً بتأويل القرآن والسنة في الصفات وغيرها من أوَّل « فتح الباري » إلى آخره، وعندما جاء للكلام عن التفويض والتأويل نظرياً

قال بأن مذهب التفويض هو الصواب والأسلم ! كما تجد ذلك عندما تتصفح ما كتبه في بعض المواضع من فتح الباري[٢٦] .

وقول البيهقي بعد أن خاض في أنواع من التأويلات فيما نقله الحافظ عنه في « الفتح » (٣/٣٠) : [قال البيهقي : وأسلمها الإيمان بلا كيف والسكوت عن المراد إلا أن يرد ذلك عن الصادق فيصار إليه، ومن الدليل على ذلك اتفاقهم على أن التأويل المعيَّن غير واجب فحينئذ التفويض أسلم] .

وأقول : هذا كلام مردود .

فتلخَّص مما تقدَّم أن التأويل هو القول الذي يجب المصير إليه بدلائل المعقول والمنقول[٢٧] .

---

(٢٦) انظر « فتح الباري » (١٣/٤٠٨) شرح الباب (٢٢) من كتاب التوحيد .

(٢٧) **ومما يجب التنبيه عليه هنا** : أن ابن قدامة الحنبلي المشهور ـ المتوفى سنة ٦٢٠هـ ـ له كتابٌ سمَّاه « ذم التأويل »، وعنوانه يدلك على بطلان ما فيه، والرجل كان مجسماً حتى قال فيه الحافظ المؤرخ أبو شامة المقدسي في كتابه « ذيل الروضتين » ص (١٣٩) : « ولكن كلامه فيما يتعلّق بالعقائد في مسائل الصفات والكلام هو على الطريقة المشهورة عن أهل مذهبه ـ أي الحنابلة المجسمة ـ فسبحان من لم يوضح الأمر له فيها ... » !! وابن قدامة هذا له كتاب « روضة الناظر » في أصول الفقه ظنه بعض الناس من المبدعين في هذا الفن وهو تلخيص منه بالحرف لكتاب « المستصفى » للإمام الغزالي أخذه هذا الحنبلي من ذلك الإمام الأشعري الفاضل ولم يشر إلى ذلك، فهو من جملة سرقاته العلمية ! والكلام في هذا يطول فلنقتصر على هذا الذي ذكرناه، والله الموفق .

الكلام في التفويض
وبيان أنه مذهب مردود ولم يقل به السلف الأولون
خلافاً لما يدَّعيه بعض أهل العلم

الأمر الثاني التفويض :

وهو عدم العلم بالمقصود من النص، وإن شئت قل : الجهل بالمقصود من النص، وهو مذهب مردود .

والتفويض في الأصل عند القائلين به هو : التوقف في معنى النص وإعلان الجهل وعدم المعرفة بمعناه، مع عدم استعداد الخوض في ذلك للعجز، ورد فهم معنى النص إلى الله تعالى .

ويمكن أن نفسِّر التفويض بعدة تفسيرات وهي :

التفسير الأول : تفويض الإنسان معنى آية أو حديث عند عدم العلم بالمقصود منها أو عند العجز عن فهمها، إلى أن يسأل العلماء ويظهر له معنى الآية أو الحديث فيقول به، وهذا ليس مذهباً إنما هو حالة يسلكها الإنسان في ظَرْفٍ مُعَيَّنٍ وتزول، ولا يتخذ هذا موقفاً من جميع آيات القرآن .

التفسير الثاني : من اتخذ التفويض مذهباً ومسلكاً وطريقاً ومنهجاً في التوحيد، وفسَّره **بأنه الإيمان بتلك النصوص مع الجهل بمعناها أو عدم تعيين المعنى وردِّ علمه إلى الله تعالى مع تنزيهه سبحانه عن ظاهرها وعن مشابهة خلقه**. واحتجوا هنا بقوله تعالى : ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلا اللَّهُ** ﴾

آل عمران : ٧، فقصروا علم تأويله ومعرفته على الله وحده فقط، أما الراسخون في العلم فهم بنظرهم لا يعلمونه ! وهذا مذهب باطل مردود لأن الله تعالى خاطبنا ـ في النصوص التي سموها بنصوص الصفات ـ بألفاظ عربية مفهومة، وربما يحتج هؤلاء بما ينقل عن بعض السلف من قولهم « أمروها كما جاءت »، وكلام بعض السلف ليس بحجة .

والتفسير الثالث للتفويض : هو القول بظواهر النصوص وحقيقتها مع تفويض الكيفية ! وهذا لا يعتبر في الحقيقة تفويضاً وإنما هو فهم لمعنى النص على ظاهر ألفاظه، وهو قول محض بالتشبيه وإن قال أصحابه بلا كيف ولا تشبيه ولا تمثيل[٢٨]، فإن مثل هذه الجمل لا محل لها من الإعراب ههنا، وممن قال بذلك قوم من الأشعرية وجمهور الحنابلة ومن مشى على طريقتهم . ويحتج هؤلاء أيضاً بما ينقل عن بعض السلف من قولهم « أمروها كما جاءت » و « قراءتها تفسيرها » .

هذا مختصر الكلام في بيان التفويض، وقد تبيَّن أن حقيقة التفويض الخالص هو القول بعدم العلم بمعاني النصوص وبالتالي عدم إثبات أيٍّ معنى منها بسبب الجهل بمعانيها والمقصود منها، ولذلك قاموا بتفويض علمها إلى الله تعالى، فيقتضي معنى تفويضها وَرَدّ علمها إلى الله تعالى عدم معرفة هل يثبت منها صفة أو لا يثبت منها صفة، فمن أثبت صفة من آية اليد ولم يثبت صفة من آية الجنب أو الساق مثلاً فقد فهم المعنى ولم يفوِّضه لله تعالى، بل رفض مفهوم التفويض لأن هذا ينافي التفويض[٢٩]، وبذلك يتبيَّن أن التفويض نوع من أنواع

---

(٢٨) وسنناقش إن شاء الله تعالى هذه المسألة فيما يأتي وننظر في أقوال أهل العلم الواردة فيها لنأخذ الصواب وننبذ الأقوال المردودة المخطئة والمضطربة .

(٢٩) قال الشيخ الباجوري في « شرح الجوهرة » ص (٩١) : [وطريقة الخلف أعلم

التلاعب والتحايل، أو أن السائر فيه تائه مضطرب أو متناقض في قضاياه .

ومن التفويض أيضاً التوقف في نصٍ ما لعدم العلم بمعناه إلى حين السؤال أو الكشف عنه، أما ما سوى ذلك وهو ما ذهب إليه مَنْ يدَّعون التفويض فهي أقوال مفادها التشبيه والتجسيم أو تؤول إليه مع منطق مردود ممجوج .

وهنا نبدأ بشرح هذه التفاسير الثلاثة والتعليق عليها وبيـان مـا هـو الباطل منها :

التفسير الأول للتفويض : وهو كما تقدَّم تفويض الإنسان معنى آية أو حديث عند عدم العلم بالمقصود منها أو عند العجز عن فهمها، إلى أن يسأل العلماء ويظهر له معنى الآية أو الحديث فيقول به، وهذا ليس مذهباً إنما هو حالة يسلكها الإنسان في ظرف معين وتزول، ولا يتخذ هذا موقفاً من جميع آيات القرآن .

وهذا أمر مطلوب لأن الإنسان لا يجوز أن يفسِّر شيئاً من القرآن برأيه بلا علم، سواء كان هذا في موضوع الصفات أو في الفقه أو في أي موضوع آخر، وقد أمر الله تعالى بالرجوع إلى العلماء في ذلك بقوله تعالى : ﴿ **فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ** ﴾ النحل : ٤٣، والأدلة في ذلك كثيرة مشهورة .

وأحكم لما فيها من مزيد الإيضاح والرد على الخصوم، **وهي الأرجح**، ولذلك قدَّمها المصنف ؛ وطريقة السلف أسلم، **لما فيها من السلامة من تعيين معنى قد يكون غير مراد له تعالى**، وقوله (وَرُمْ تنزيها) أي واقصد تنزيهاً له تعالى عما لا يليق به **مع تفويض علم المعنى المراد**] . فهذا نص بعض علماء الأشاعرة في معنى التفويض وهو أنه عدم العلم بالمعنى المراد من النص، فهو معنى مبهم عند من يقول بالتفويض، فكيف يجزم في نص ما بأن فيه إثبات صفة، وفي آخر أنه ليس فيه إثبات صفة إذا كان المعنى غير معلوم ؟!

وأمـا التفسـير الثـاني للتفـويض : وهو أن يتخذ العلماء وطلبة العلم التفويض مسلكاً بمعنى أن يعتقدوا جهل معاني تلك الآيات، وعدم جواز تعيين المعنى فيها، وتنزيه الله عن ظاهرها الذي يفيد التشبيه أو التجسيم ! فهذا مذهب مردود لما مرَّ في الكلام على التأويل، من أن الله عز وجل أنزل هذه الآيات بلسان عربي مبين وبألفاظ مفهومة في لغة العرب، وقد علم العرب وعقلاء العلماء أن ظاهرها غير مراد، وأن لها معانٍ، فقوله تعالى مثلاً : ﴿ **بَـلْ يَـدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ** ﴾ المائدة : ٦٤، معناه أنه سبحانه كريم، وأن معنى ﴿ **تَجْـرِي بِأَعْيُنِنَـا**﴾ القمر : ١٤، أي : بأمرنا وحفظنا ورعايتنا، ونحو ذلك .

وسلوك هذا المذهب الذي هو طلب اعتقاد الجهل بمعـاني آيـات الصفات دون بقية المتشابهات مذهب مخترع ليس له دليل على التحقيق، وأصحابه أو من يقولون بأحقيته استدلوا بقوله تعالى ﴿ **وَمَا يَعْلَـمُ تَأْوِيلَـهُ إِلا اللَّـهُ** ﴾ آل عمران : ٧، ووقفوا على ذلك بأن ادَّعوا بأن أهل العلم الراسخين لا يعلمون معاني المتشابه، كما استدلوا بحديث : « وما جهلتم فكلوه إلى عالمه »، وبما ينقله بعض العلماء من أن مذهب السلف هو التفويض بهذا المعنى !

أما استدلالهم بالآية الكريمة فلا يصح لأن الله تعالى أمر بالفهم، ورسوله دعا للناس بالتفقه وعلم التأويل، ولأن أهل العلم من السلف وعلى رأسهم الصحابة والتابعون أوَّلوا القرآن من أوله إلى آخره وكتب التفاسير خير شاهد على ذلك، وادّعائهم بأن المتشابه في الصفات لا يعلمه أهل العلم دون المتشابه في بقية الأمور قول مردود لا يلتفت إليه فقد جزم الفقهاء والعلماء من السلف والخلف بمعاني المتشابه في الصفات وفي الفقه في أبوابه المختلفة كالطهارات

والصلاة والصيام وبقية الأبواب، وتخصيص الصفات دون غيرها من المتشابه بجهل الراسخين في العلم بمعانيها لا دليل عليه وهو باطل من القول .

والآية كما ترى عممت الحكم على جميع المتشابه ولم تخص آيات الصفات أما هم فقصروه على جزء من المتشابه وهو ما كان في آيات الصفات والتوحيد فقط، وهذا مذهب باطل لأنهم قالوا بتفويض بعض متشابه القرآن ولم يقولوا بتفويضه كلِّه، فهم لا يقولون بتفويض آيات الطهارة أو الصلاة أو الأحكام الفقهية والقَصص وغيرها وإنما يخوضون في معناها (إذاً هناك آيات من المتشابه يتكلمون في تفسيرها ويعينون معناها كالقُرْءِ)، فهم إنما يقولون بتفويض آيات الصفات والعقيدة فقط، وهذا تحكم بالهوى بلا دليل ولا برهان .

بيان بطلان استدلال المفوِّضة بحديث : « ما علمتم منه فقولوه، وما جهلتم فكلوه إلى عالمه » :

وأما استدلالهم بحديث « وما جهلتم فَكِلُوه إلى عالمه »[٣٠] فهو استدلال باطل أيضاً لأن معناه : وما جهلتم معناه من المتشابه فردوه إلى العالم به منكم[٣١]، أي إلى الراسخين في العلم، وقد جاء في رواية أبي هريرة له : « وما

---

(٣٠) هو بهذا اللفظ : رواه عبد الرازق (٢١٦/١١) وأحمد (١٩٥/٢) وابن ماجه (٣٣/١) والبغوي في « شرح السنة » (٢٦٠/١) وغيرهم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وقد تبيَّن لنا أنه ضعيف بعد أن صححناه تقليداً قبل نحو عشرين سنة في « صحيح شرح الطحاوية »، لأنه تبيَّن لنا الآن أنه من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن عمرو بن العاص، وليس عن عبدالله بن عمرو بن العاص، وبذلك يكون منقطعاً لأن شعيباً لم يسمع من عمرو، وانظر تقرير ذلك وشرحه مطولاً في ترجمة عمرو بن شعيب في تهذيب المزي (٧٠/٢٢-٧٦)، وقد تبين لنا ذلك من رواية ابن سعد له في « الطبقات » (١٩٢/٤) .

(٣١) وهذا لا ينفي أننا نرد الأمور دائماً إلى الله تعالى سواء ما نعلمه وما لا نعلمه، لأنه

جهلتم فردُّوه إلى عالمه »، وهذا مصداق قوله تعالى ﴿ **وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ** ﴾ النساء : ٨٣، وأكَّد هذا الحافظ ابن حبَّان في صحيحه (٢٧٦/١) حيث رواه بإسناد آخر من حديث أبي هريرة مرفوعاً(٣٢)، وقال عقبه : [وقوله : « وما جهلتم منه فردُّوه إلى عالمه »، فيه الزجر عن ضد هذا الأمر وهو أن لا يسألوا مَنْ لا يَعْلَم] . وكذلك ساقه ابن كثير في نفس هذا المعنى الذي قرره ابن حبان في تفسير قوله تعالى : ﴿ **وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ** ﴾ آل عمران : ٧ .

ثم وجدت ما يؤكِّد هذا المعنى عن سيدنا معاذ رضي الله عنه حيث يقول : « أما القرآن فمنار كمنار الطريق ولا يخفى على أحد، فما عرفتم منه فلا تسألوا عنه أحداً، **وما شككتم فيه فكلوه إلى عالمٍ** » . رواه ابن أبي شيبة (١٢٨/٦) بإسناد حسن .

وإنما قلنا بذلك لأن الله تعالى أنزل القرآن ليفهمه الناس ويتدبروه ويعلموا ما فيه وهذا هو الأصل، وقد قام المفسرون من السلف والخلف بتفسيره من أوله إلى آخره، فمن لم يعلم شيئاً منه ولم يفهمه فليسأل عن ذلك أهل العلم ولا يبقيه في حيز الطلاسم والرموز التي لا يمكن أن تفهم .

وأما استدلالهم بما نُقِلَ عن بعض السلف، فقول من يسمونهم بالسلف

سبحانه فوق العالمين جميعاً وهو بكل شيء عليم جملة وتفصيلاً، وهو الأعلم على كل حال .

(٣٢) وهذا أيضاً رواه أبو يعلى في مسنده (٤١٠/١٠) وفيه : « عن أبي سلمة قال : لا أعلمه إلا عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ... »، قال ابن كثير في تفسيره (٣٥٥/١) : [**وهذا إسناد صحيح ولكن فيه علة بسبب قول الراوي لا أعلمه إلا عن أبي هريرة**] .

أو بعض السلف ليس بحجة أصلاً مع وجود الاختلاف ومع مخالفته أصلاً لما ثبت في القرآن من وجوب الفهم والتدبر والعلم، وقول بعض السلف ليس بحجة دون البعض الآخر، لا سيما مع استفاضة التأويل عن السلف الأولين من الصحابة والتابعين، حتى من نقل عنهم الإمرار وعدم التفسير نقلت عنهم أيضاً تأويلات وتفسيرات لآيات الصفات كسفيان بن عيينة وسفيان الثوري ومالك وغيرهم . وسنذكر فصلاً خاصاً في دراسة تلك الكلمات المنقولة عن السلف في الإمرار والإقرار وعدم التفسير وما يتعلَّق بذلك إن شاء الله تعالى والله الموفق .

فهذا هو التفسير الثاني للتفويض بأدلته مع نقضها وهو الذي سلكه بعض الأشاعرة ونافح عنه بعض المتعصبين المدعين بأن ذلك هو مذهب السلف[٣٣] وهو الأسلم بلا بينة مقبولة أو صحيحة، وقد اضطرب فيه من قال به من الأشاعرة وأشباههم كما سنبين ذلك، حيث قال أمثال البيهقي والخطَّابي مرة بالقول بالظاهر ومرة بالإثبات مع تفويض المعنى أو الكيف ومرة بالتأويل، فلم يستقم لهم ما سلكوه في ذلك، لأن إثبات صفة العين مثلاً لا يستقيم مع دعوى إمرار النصوص وعدم تفسيرها والابتعاد عن التعرّض لمعانيها !

وأما التفسير الثالث للتفويض : وهو القول بإجراء النصوص على ظواهرها وحقيقتها دون تفسير أو تأويل لها يخرجها عن ظاهرها مع تفويض الكيف فيما أثبتوه منها، فهذا لا يعتبر كما قدَّمنا تفويضاً حقيقة، وإنما هو فهم للنص على ظاهر ألفاظه، وهو قول محض بالتشبيه وإن قال أصحابه بلا كيف ولا تشبيه ولا تمثيل، وهذا هو مسلك الحنابلة الذين بيَّن حالهم الحافظ ابن

(٣٣) وهو الذي نص عليه بعض الأشاعرة في كتبهم بأنه أحد المذهبين المقبولين في هذه القضية، مع أن أكثر الأشاعرة يقولون بالتأويل ولا يقولون بهذا المذهب المردود .

الجوزي في « دفع شبه التشبيه »، وهو مسلك ابن تيمية، وهو قريب من الحالة التي يقول بها الأشعري أو البيهقي والخطَّابي في بعض النصوص التي يجرونها على ظاهر لفظها أو هي الحالة بعينها، ولذلك نجد ابن تيمية الحراني يحاجج مخالفيه من الأشعرية في كتبه بالنصوص التي يقولها الأشعري في « الإبانة » وفي « مقالات الإسلاميين » ! من مثل إثبات العينين واليدين والقول بظواهر النصوص وحقيقتها .

وعلى ذلك فهذا الفريق يفسِّر قول السلف (أمروها كما جاءت) و (قراءتها تفسيرها) ونحو هذه الكلمات باعتقاد ما تفيده ظواهرها .

وما لا يستطيع أحد إنكاره هو اتفاق الفريق الثاني مع الفريق الثالث في إثبات صفات من النصوص التي لم يُذْكَر فيها لفظ صفة، حيث يثبتون العين أو العينين والقدم والوجه واليدين والأصابع والكف والساق و ..... بأنها صفات، وكلاهما يقول بأن ذلك بلا كيف ! فلا فرق بين التفسيرين - الثاني والثالث - إلا في كون التفسير الثاني هو المرحلة الأولى للتفسير الثالث، ثم نجد كلا الفريقين في صف واحد ينكر على مخالفيه التأويل ويرمي أصحابه بالاعتزال والجهمية والتعطيل وأمثال هذه التهم الفارغة !

وبعض مَنْ لم يفهم الأمور يقولون بأن التفويض هو : (**إثبات اللفظ، وتفويض المعنى، ونفي الكيفية**)، وهنا نقول :

أما قولهم بأن التفويض هو (إثبات اللفظ) يمكن استبدال هذا بالقول بأن التفويض هو : (الإيمان بما ثبت من النصوص) أما إثبات اللفظ فيحتمل معانٍ، منها : إثبات اللفظ أي الإيمان به، ومنه : إثبات اللفظ صفة لله تعالى، وأما قولهم (إثبات اللفظ) فليس كل لفظ ثابتاً في الأحاديث إما بسبب ضعف الإسناد، وإما بسبب تصرِّف الرواة في اللفظ، وأما ما يسمَّى بمذهب

الإثبات فيطلق على من أثبت كل لفظ على أنه صفة لله تعالى وهذا مذهب مردود حتى عند ابن تيمية الذي لم يثبت ـ كما يزعمون ـ بعض الألفاظ كالنسيان والجنب ونحوهما !

وأما قولهم (وتفويض المعنى) وهذا بيت القصيد في القضية، فإذا كان المعنى مفوَّضاً وغير معلوم لديهم، فكيف يستنبطون منه أن تلك اللفظة صفة وهو غير معلوم المعنى وقد فوضوا علمه إلى الله ؟!

وأما قولهم (ونفي الكيفية) فالكيفية منفية عن الله قطعاً لا لقول مالك بن أنس ولا لقول غيره وإنما بدلائل العقل والنقل .

ومن أبدع وأجمل أقوال أهل العلم في رد هذه التُرَّهات ما ذكره الحافظ أبوحيان رحمه الله تعالى في تفسيره « البحر المحيط » (٣١٦/٤ طبعة دار الفكر) حيث يقول :

« وقال قوم منهم القاضي أبوبكر بن الطيب ـ الباقلاني ـ: هذه كلها صفات زائدة على الذات ثابتة لله تعالى من غير تشبيه ولا تحديد، وقال قوم منهم الشعبي وابن المسيب والثوري[(٣٤)] نؤمن بها ونقرُّ كما نصت ولا نُعَيّن تفسيرها ولا يسبق النظر فيه . **وهذان القولان حديث مَنْ لم يمعن النظر في لسان العرب** » . فتأمل !! وهذا مما يكتب بالذَّهَب حقاً .

ومن الأقوال الجميلة أيضاً هنا :

أننا نجد الإمام الغزالي يقول في كتابه « روضة الطالبين وعمدة السالكين »[(٣٥)] ص (١٣٠) ما نصه : [**واعلم أن الإعراض عن تأويل المتشابه**

---

(٣٤) وهذا لم يثبت عن أحد من هؤلاء البتة ولكن نقله بعض الناس عنهم .

(٣٥) كتاب « روضة الطالبين » المطبوع ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالي دار الفكر

خوفاً من الوقوع في محظور من الاعتقـاد يجـرُّ إلـى الشـك والإيهـام واستزلال العوام وتطريق الشبهات إلى أصول الـدين وتعـريض بعـض آيات كتاب الله العزيز إلـى رجـم الظنـون ..] . وتأويلات الإمام الغزالي المشهورة في كتبه وشرحه للصفات في كتاب « الإحياء » وغيره يفيد عدم ميله لمذهب التفويض البتة .

وقول ابن العربي المعافري الأشعري في «عارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي»[٣٦] (٢٢٥/٩): [وقد بينَّا بأن كل صفةٍ حدوثٍ تقتضي التغيّر، وذلك مما لا يوصف الله به كالمرض والمشي والضحك والفرح والنزول ونحو ذلك، **فإذا وصف نفسه بشي من ذلك لا يقـال نُمـرُّهُ** كما جاء بإجماع الأمة، ولكنه يحمل على التأويل ويعلم أنه مجاز عبَّر به عن السبب المتقدِّم للشيء أو عن الفائدة الحاصلة عنه ..] .

فكان الواجب على أهل التفويض لو كانوا يفوِّضون حقاً أن يقولوا : بأننا لا نعلم معاني هذه الآيات ولا نتعرَّض لتأويلها بأن فيها إثبات صفة الوجه أو العينين ولا غير ذلك لأن معناها المقصود منها مجهول عندنا، فقول أصحاب هذا المذهب بأن التفويض هو : (الإيمان بتلك النصوص وعدم تعيين معناها مع تنزيه الله تعالى عن ظاهرها وعن مشابهة خلقه) ظاهره للمغفلين جميل، لكن باطنه وحقيقته أمر وبيل ! لأمرين :

الأول : أن في ذلك مخالفة مقصد الشارع الذي أمر بفهم وتدبر نصوص الكتاب والسنة والعلم بمعانيها ولم يستثن منها شيئاً، وإلا فإنزال تلك الآيات

للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .

(٣٦) طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى ١٩٩٧م . انظر شرح الحديث رقم (٢٤٩٨) .

عبث، والشارع منزَّه عن العبث .

والثـاني : أن هؤلاء ـ سواء من كان منهم في صف الذهبي أو من كان منهم في صف الباقلاني وأمثاله ـ يثبتون من تلك النصوص صفات وإن كانوا ينزهون أن تكون جوارح أو تشبه صفات المخلوقين، فهم يثبتون عيناً وصوتاً ووجهاً ويدين واستواءً وإتياناً ومجيئاً ونزولاً[٣٧] ويتعذرون لذلك بقولهم : « على وجه لا يوجب التشبيه » . وهذا خروج عن حقيقة معنى التفويض الذي يدَّعونه !

فمن قال بأن العين أو العينين مثلاً صفة من صفات الله تعالى في آية ذكر فيها لفظ العين أو الأعين فإنه لم يفوّض وإنما استخرج حكماً من الآية وأظهر معنى من المعاني، فهو لم يفوض معنى الآية وإنما استخرج منها حكماً أثبته وهو تعيين أن لله تعالى صفة العين ثم فوَّض كيفيتها، فهو في الحقيقة ليس مفوِّضاً وإنما هو مثبت لظواهر النصوص، والعاقل المنصف يقرُّ بأن الله تعالى عندما قال ﴿ **فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا**﴾ الطور : ٤٨، لم يرد إثبات صفة العين ولا العينين وإنما إراد أن يُطَمْئِن رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بأنه في حفظه ورعايته .

ومن أثبت لله عيناً أو عينين من النص فهل مشى على قانون (الإمرار والسكوت وقراءتها تفسيرها) ؟! أو على ما نقل الترمذي[٣٨] عن بعض أهل

---

(٣٧) وقد أثبت الحافظ البيهقي كل ذلك وزيادة عليه في كتابه « الأسماء والصفات » ص (١١٠) حيث قال : « ومنه ما طريق إثباته ورود خبر الصادق به فقط، كالوجه واليدين والعين في صفات ذاته، وكالاستواء على العرش والإتيان والمجيء والنزول ونحو ذلك من صفات فعله، فثبتت هذه الصفات لورود الخبر بها على وجه لا يوجب التشبيه، ونعتقد في صفات ذاته أنها لم تزل موجودة بذاته .. » !! وهذا كلام مردود !

(٣٨) سنن الترمذي عقب الحديث رقم (٢٥٥٧و٣٠٤٥)، مع أن الترمذي رحمه الله تعالى

العلم قبله أنهم قالوا : (لا تُفَسَّر ولا تتوهَّم) فهنا فسَّر من أثبت العين أن في هذه الآية إثبات صفة العين ونزَّهها أن تكون حدقة أو جارحة وأفرغها من جميع المعاني المعروفة في اللغة وفوَّضها أو تظاهر بالتفويض بعد ذلك !

فهل يُعَدُّ هذا تفويضاً أم زيادة على ما ورد في الآية ؟!

وهنا نقول : بأن هذا التفويض لا يجعل التنزيه واضحاً في الاعتقاد بل يجعله في موضع الريبة والشك والاضطراب ! ويجعل العقيدة مائعة تدور بين حالاتٍ من الحيرة والاضطراب والجهالة .

قال الإمام الشهرستاني الأشعري في « مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار » ص (١٩٦-١٩٧) وهو مقدمة تفسيره ما نصه : [.. فالقدري يفسِّرُ آيات القدر على ما يوافق مذهبه، والأشعري على ما يوافق مذهبه، والمشبهي يتمسَّك بالظاهر، ويقول : الظاهر معي، والتأويل مظنون، وإني لا أترك ظاهر اللفظ بأمر مظنون، وغايتي أن أقول : لا أعدل عن الظاهر، ولا أعوِّل على التأويل .. ومن الواقفة من يقول : إني أقف وأَكِلُ علمه إلى الله، فأقول : كل من عند الله، وذلك هو طريق السلامة، وهو كما قال بعض السلف في الاستواء على العرش: الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة . وإنما وقع لهم هذا

قال عقب الحديث رقم (٦٦٢) : « فتأولت الجهمية هذه الآيات **ففسروها على غير ما فسَّر أهل العلم** » . فهنا يبين الترمذي أن أهل العلم من أهل السنة فسروا أحاديث الصفات تفسيراً يخالف تفسير الجهمية لها . فالتفسير إذن ثابت عن علماء السلف، والترمذي رحمه الله تعالى لَمَّا أوَّل في سننه (٣٢٩٨) حديث : « لو أنكم دليتم رجلاً بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله » فقال عقبه : [**وفسَّر بعض أهل العلم** هذا الحديث فقالوا : إنما هبط على علم الله وقدرته وسلطانه ....] . فتدبَّر ! فكيف يقال بعد هذا إنها لا تفسَّر ؟! أو إن التفسير وخاصة فيما يتعلَّق بموضوع الصفات ليس من منهج السلف الصالح ؟!

التحير لأنهم لم يأتوا العلم من بابه، ولم يتعلَّقوا بذيل أسبابه، فانغلق عليهم الباب، وتقطعت بهم الأسباب] .

وكلامه هذا بديع جداً أصاب به كبد الحقيقة .

نماذج من كلمات القائلين بالتفويض والقائلين بظواهر النصوص مع بيان وجه الاضطراب فيها :

يتبنَّى الذهبي هذا الأمر ويُعبّر عنه فيقول في « سير أعلام النبلاء » (١٠/٥٠٥) : « **أقول** : قد فسَّر علماء السلف المهم من الألفاظ وغير المهم وما أبقوا ممكناً، وآيات الصفات وأحاديثها لم يتعرضوا لتأويلها أصلاً[٣٩]، وهي أهم الدين فلو كان تأويلها سائغاً أو حتماً لبادروا إليه[٤٠] ؛ فعلم قطعاً أن قراءتها وإمرارها على ما جاءت هو الحق لا تفسير لها غير ذلك[٤١]، فنؤمن بذلك ونسكت اقتداء بالسلف، **معتقدين أنها صفات لله تعالى**[٤٢] استأثر الله بعلم

(٣٩) هذا الكلام مردود على الذهبي جملة وتفصيلاً ! ولو أسعفه التوفيق ساعتئذ لتذكر أن ابن عباس تأول الساق بالشدة، والنسيان بالترك، والكرسي بالعلم ! والأيدي بالقوة، والجنب بالأمر والحق، والعين بالأمر ....، وكذلك من نقل تأويلاتهم الحافظ ابن جرير الطبري في تفسيره ومن نقلنا تأويلاتهم في مقدمة « دفع شبه التشبيه » وصحيح شرح العقيدة الطحاوية وغيرهم !

(٤٠) لقد بادروا إليه فيما نقله ابن جرير وغيره ونقلناه عنهم في الكتب المذكورة ! وكتب التفاسير مليئة بذلك ! ومنه يدرك العاقل ما في كلام الذهبي من المغالطات !

(٤١) هذا يقتضي الأخذ بظواهر الألفاظ وهو رأي باطل مردود ظاهر الفساد ! لأن ابن عباس وغيره من السلف والخلف لم يمروها هكذا بل تعرضوا لتأويلها وتفسيرها وبيان معانيها !

(٤٢) هذه مغالطة لأنهم إذا اعتقدوا أنها صفات لله تعالى فقد فهموها وأولوها، وإن كان تأويلهم غلطاً محضاً كما سيأتي، ثم قد خالف هذا الذهبي في العلو فقال : [فأبصر حفظك

حقائقها وأنها لا تشبه صفات المخلوقين)) .

وهذا كلام مردود وفيه مغالطات كثيرة بيناها في الحواشي السفلية لهذه العبارات، لأن من أثبت صفات من تلك الآيات والأحاديث مع ادّعائه بأن السلف سكتوا عنها لأن علم حقائقها مما استأثر الله تعالى فهو متناقض تضاربت أفكاره ولم يسكت عليها ويمرها كما جاءت ! بل زاد عليها وأضاف إليها ما لم يَرِدْ ! فأين قال الله تعالى في تلك النصوص إنها صفات وأين قال في بعضٍ منها كالنسيان والاستهزاء والمكر والجنب إنها ليست بصفات ؟!

ومن الأقوال المنحرفة عن الجادة أيضاً قول ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ) في ((التمهيد)) (١٤٥/٧) : [**أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز،** إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك ولا يحدّون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة ويزعمون أن من أقرَّ بها مشبه وهم عند من أثبتها نافون للمعبود والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله وهم أئمة الجماعة] . وهذا الذي حكاه عن أئمة السلف والصحابة رضي الله عنهم غير صحيح البتة لثبوت التأويل عنهم قبل وجود ابن عبد البر والذهبي .

ويكفي في دحض هذه الفرية قول النووي في ((شرح صحيح مسلم)) (٢٤/٥) : [قال القاضي عياض(ت٥٤٤هـ): **لا خلاف بين المسلمين قاطبة فقيههم**

الله من الهوى كيف آلَ الغلو بهذا المحدّث إلى وجوب الأخذ بأثر منكر] ! وهنا كان هذا القول من الذهبي بعد ذكر بعض الأخبار المنكرة التي منها ((الكرسي موضع القدمين))، بل الذهبي نفسه يروج الأفكار الباطلة في كتبه ومؤلفاته ثم يتظاهر بالإنكار على هؤلاء الذي يزعم بأنهم مغالون وهو مثلهم لا يختلف عنهم في مآل الأمر وخلاصته !!

ومحدثهم ومتكلمهم ونظارهم ومقلدهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء كقوله تعالى ﴿ **ءَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ**﴾ الملك : ١٦، ونحوه **ليست على ظاهرها بل متأولة عند جميعهم**] .

وقول ابن حجر في « فتح الباري » (٣٠/٣) عند شرح حديث النزول : [**وقد اختلف في معنى النزول على أقوال : فمنهم مَنْ حمله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة تعالى الله عن قولهم**] . وقال أيضاً[٤٣] : [**فمن أجرى الكلام على ظاهره أفضى به الأمر إلى التجسيم** ومن لم يتضح له وعلم أن الله مُنَزَّهٌ عن الذي يقتضيه ظاهرها إما أن يُكَذِّب نَقَلَتها وإما أن يُؤَوِّلها] .

وقال الذهبي في « السير » (٥٨٢/١٩) أنَّ ابن عساكر قال عن الحافظ العبدري : « كان سيء الاعتقاد يعتقد من أحاديث الصفات ظاهرها » . ولأجل ذلك وصفه الذهبي بالتجسيم هناك في أول ترجمته ص (٥٧٩) إذ قال : « وكان من بحور العلم، **لولا تجسيم فيه** » . وبذلك يكون الآخذ بظواهر النصوص مجسماً .

وقال أبو منصور الماتريدي في كتابه « تأويلات أهل السنة »[٤٤] (٥٦٦/٤) عند قوله تعالى ﴿**يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلأتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ**﴾ ق : ٣٠: [وقال أهل التأويل ـ أي التأويل الباطل ـ: إنها تسأل الزيادة حتى يضع قدمه

---

(٤٣) أي الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٤٣٢/١٣) عند شرح الحديث رقم (٧٤٤٤) .

(٤٤) تأويلات أهل السنة، لأبي منصور الماتُرِيدي المتوفى سنة ٣٣٣هـ طبع مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م .

فيها، فتضيق بأهلها حتى لا يبقى فيها مدخل لرجل واحد، ورووا خبراً عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك . **وإنه فاسد، وقول بالتشبيه، وقد قامت الدلائل العقلية على إبطال التشبيه، فكل خبر ورد مخالفاً للدلائل العقلية يجب ردّه لأنه مخالف لنص التنزيل** وهو قوله عز وجل ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾، ثم هذا القول على قول المشبهة على ما توهموا مخالف للكتاب لأن الله عز وجل قال ﴿ **لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ** ﴾ هود : ١١٩، وعندهم **لا** تمتلىء بهم ما لم يضع الرحمن قدمه فيها . ثم ذكر البلخي أن مدار ما ذكروا من الحديث على حماد بن سلمة، وكان خرفاً مفنداً في ذلك الوقت، لم يجز أن يؤخذ منه] .

وقال الإمام المتولي (ت٤٧٨هـ) في كتابه « الغنية » في **الاعتقاد**[٤٥] ص (١١٦) : [فمن زعم أن الله له قدم يضعها في النار فقد أبطل الدلالة وسوى بينه وبين الأصنام] .

وقال أبو معين النسفي (ت ٥٠٨هـ) في « تبصرة الأدلة »[٤٦] ص (١٢٩) : [إن هذه **الألفاظ الواردة في الكتاب والسنن المروية التي يوهم ظاهرها التشبيه وكون الباري تعالى جسماً متبعضاً متجزئاً كانت كلها محتملة لمعانٍ وراء الظاهر**، والحجج المعقولة التي بيناها غير محتملة، والعقول من أسباب المعارف وهي حجة الله تعالى، **وفي حمل هذه الآيات على ظواهرها**

---

(٤٥) الغنية طبع مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م .

(٤٦) تبصرة الأدلة في أصول الدين على طريقة الإمام أبي منصور الماتريدي، تأليف : أبو معين ميمون بن محمد النسفي، تحقيق كلود سلامة، الجزء الأول / الطبعة الأولى / الجفان والجابي للطباعة والنشر / دمشق ١٩٩٠م .

على ما حملت المجسمة والمشبهة إثبات المناقضة بين الكتاب والدلائل المعقولة، وهي كلها حجج الله، ومن تناقضت حججه فهو سفيه جاهل بمآخذ الحجج ومقاديرها، والله تعالى حكيم لا يجوز عليه السفه، عالم لا يجهل، ولو حملت هذه الآيات على ما يوافق حجج العقول لكان فيه إثبات الموافقة بين الحجج وذلك مما تقتضيه الحكمة البالغة، **فحمل تلك الدلائل السمعية على ظواهرها كان محالاً ممتنعاً**] .

عرض نماذج من كلام ابن الجوزي ومقابله قول البيهقي في ذلك لزيادة كشفٍ عن حقيقة المسألة :

قال الحافظ ابن الجوزي رحمه الله تعالى عن مجسمة الحنابلة[٤٧] : [**وقد أخذوا بالظاهر في الأسماء والصفات، فسموها بالصفات تسمية مبتدعة لا دليل لهم في ذلك من النقل ولا من العقل**، ولم يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعاني الواجبة لله تعالى ولا إلى إلغاء ما يوجبه الظاهر من سمات الحدوث، ولم يقنعوا بأنْ يقولوا صفة فعل، حتى قالوا صفة ذات، ثم لمّا أثبتوا أنها صفات ذات قالوا : لا نحملها على توجيه اللغة مثل يد على نعمة وقدرة، ومجيء وإتيان على معنى برٍّ ولطف، وساق على شدة، بل قالوا: نحملها على ظواهرها المتعارفة والظاهر هو المعهود من نعوت الآدميين، والشيء إنما يحمل على حقيقته إذا أمكن، ثم يتحرّجون من التشبيه ويأنفون من إضافته إليهم ويقولون : نحن أهل السنة[٤٨]، وكلامهم صريح في التشبيه وقد

---

(٤٧) في كتابه القيم « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » ص (١٠٠) وما بعدها . وقد حققناه وعلَّقنا عليه تعليقات مفيدة قبل نحو عشرين سنة من الآن .

(٤٨) ويتفلسف بعضهم فيقول : « علامة المعطّلة أنهم يرمون أهل السنة بالحشوية وبالمشبّهة والمجسمة » وهذا كلام لا معنى له ولا قيمة له عندنا، ومَنْ ثبت عليه التشبيه فإنه

تبعهم خلق من العوامَّ .. فلو أنكم قلتم : نقرأ الأحاديث ونسكت، ما أنكر عليكم أحد، إنما حَمْلكم إيّاها على الظاهر قبيح .. **فقد ابتدع من سمى المضاف صفة** .. قالوا : إن هذه الأحاديث من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى . ثم قالوا : نحملها على ظواهرها، **فواعجباً !! ما لا يعلمه إلا الله أيُّ ظاهرٍ له .. ؟!** فهل ظاهر الاستواء إلا القعود، وظاهر النزول إلا الانتقال ..] .

بينما نجد الحافظ البيهقي يقول خلاف ذلك وإليكم مقتطفات من كلامه من كتابه « الأسماء والصفات » : قال ص (٣٥٣) :

[والأصل أن كل صفة جاء بها الكتاب أو صحت بأخبار التواتر أو رويت من طريق الآحاد وكان لها أصل في الكتاب، أو خرجت على بعض معانيه **فإنَّا نقول بها ونجريها على ظاهرها من غير تكييف** وما لم يكن له في الكتاب ذكر، ولا في التواتر أصل، ولا له بمعاني الكتاب تعلق، وكان مجيئه من طريق الآحاد وأفضى بنا القول إذا أجريناه على ظاهره إلى التشبيه، فإنَّا نتأوله على معنى يحتمله الكلام ويزول معه معنى التشبيه، وهذا هو الفرق بين ما جاء من ذكر القَدَم والرِّجْل والسَّاق، وبين اليد والوجه والعين، وبالله العصمة] .

تأمل كيف يقول بإجراء ما كان في القرآن وما تواتر على ظاهره وأما ما جاء من طريق الآحاد فيؤوِّله إذا أفضى إجراؤه على ظاهر معناه إلى التشبيه ؟ فيثبت الوجه واليد والعين ويؤول القدم والرِّجل والساق ؟! وأين هذا الاضطراب من القول المتين الذي قاله ابن الجوزي ؟! ثم يعود بعد ذلك إلى حديث النزول وهو آحاد فيقول بأنه يجريه على ظاهر لفظه ؟!

قال البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤٥٣) عند الكلام على حديث

لن ينفعه ترديد مثل هذه العبارة .

النزول : [قال أبو سليمان الخطابي : هذا الحديث وما أشبهه من الأحاديث في الصفات كان مذهب السلف فيها **الإيمانَ بها وإجراءَها على ظاهرها** ونفيَ الكيفية عنها] . فكيف يجرى على ظاهره مع نفي الكيفية ؟!

وقال البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٣٤٥) : [وقال في هذا الحديث « يكشف ربنا عن ساقه » رواه مسلم عن عيسى بن حماد عن الليث . كما رواه ابن بكير، وروى ذلك أيضاً عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال أبو سليمان الخطابي رحمه الله : **هذا الحديث مما تهيب القول فيه شيوخنا، فأجروه على ظاهر لفظه، ولم يكشفوا عن باطن معناه، على نحو مذهبهم في التوقف عن تفسير كل مالا يحيط العلم بكنهه من هذا الباب،** وقد تأوله بعضهم على معنى قوله يوم يكشف عن ساق، فروى عن ابن عباس أنه قال : عن شدة وكرب] .

فكيف يُجْرونه على ظاهر لفظه مع عدم الكشف عن باطن معناه ؟! هذا تناقض ! وقد قال في النص السابق لهذا النص بأن الساق يؤوَّل ! ثم كيف يعترف ـ أو يعترفون ـ بأن ابن عباس يؤوله بالشدة ثم يخالفونه فيجرونه على ظاهر لفظه بعكس ما عليه الصحابة ؟! فهذه هي الطريقة المحرمة المردودة عندنا التي لا يجوز سلوكها البتة .

وفي المقابل يقول الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٣٠/٣) عند شرح حديث النزول : [**وقد اختلف في معنى النزول على أقوال : فمنهم مَنْ حمله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة تعالى الله عن قولهم**] . فأين هذا مما قاله البيهقي ونقله عن الخطَّابي ؟!

وقد تقدَّم في الكلام على صفة الإرادة قول العلامة شرف الدين التلمساني الأشعري (ت٦٥٨هـ) في « شرح معالم أصول الدين » للفخر الرازي ص

(٣٢٧) : [وقد أثبت بعض الأشعرية لله تعالى صفات وراء ما ذُكر من صفات المعاني سمَّاها صفات سمعية، وهي مدلول الوجه واليدين، وزعم أن ذلك يرجع إلى صفات زائدة، وهو ضعيف إذ لا يمتنع ردُّ ذلك إلى ما علمناه، فيرد الوجه إلى الوجود أو إلى أخص وصفه، واليدين إلى يدي القدرة والنعمة ..] .

وقد تلطف العلامة التلمساني معهم هنا بقوله (ضعيف) وإن كان حقيقة القول في ذلك أنه (باطل فاسد) و (تشبيه وتجسيم) كما قال الحافظ ابن حجر وغيره .

وبذلك يتبيَّن أن القول بالتفويض يسوق إلى التشبيه والتجسيم وأنه مذهب مضطرب خطير بعيد عن السلامة وصحة الاعتقاد المبني على تنزيه الله تعالى الواحد الأحد الذي ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ .

مناقشة ما جاء عن البيهقي والخَطَّابي ونحوهما كالبغوي في القول بالظاهر :

وهؤلاء الثلاثة لهم قول متناقض في هذه المسألة وربما كان هؤلاء من أهم من أدخل في المذهب الأشعري فكرة أن مذهب السلف كان التفويض أو الإجراء على الظاهر، لكن قضية إجراء نصوص الصفات على ظاهرها لم يقل به أحد من السلف، وقد ذكر الحنابلة عن أحمد بن حنبل أنه قال في حديث من أحاديث الرؤية : (ولكن نؤمن به كما جاء على ظاهره ولا نناظر فيه أحداً)، وهذا ذكره عنه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة، وعبدوس في روايته عنه .

وقال البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤٥٣) عن حديث النزول :

« قال أبو سليمان الخطَّابي : هذا الحديث وما أشبهه من الأحاديث في الصفات كان مذهبُ السلف فيها الإيمانَ بها، **وإجراءَها على ظاهرها** ونفيَ

الكيفية عنها)) .

قال البيهقي في ((الأسماء والصفات)) ص (٤١٩) عن حديث الأطيط :

((وقد جعله أبو سليمان الخطَّابي (ت ٣٨٨هـ) ثابتاً واشتغل بتأويله، فقال : **هذا الكلام إذا أُجْرِيَ على ظاهره كان فيه نوع مـن الكيفيـة**، والكيفية عن الله تعالى وعن صفاته منفية)) .

وقال الخطابي أيضاً ما مختصره كما في ((الأسماء والصفات)) ص (٣٥٠) عند الكلام على أحاديث القَدَم والرِّجْل : ((.. الزمان الذي نحن فيه قد صار أهله حزبين : منكر لما يروى من نوع هذه الأحاديث رأساً ومكذب به أصلاً .. **والطائفة الأخرى مسلمة للرواية فيها ذاهبة في تحقيق الظاهر منها مذهباً يكاد يفضي بهم إلى القول بالتشبيه**(٤٩) **ونحن نرغب عن الأمرين معاً**، ولا نرضى بواحد منهما مذهباً، فيحق علينا أن نطلب لما يرد من هذه الأحاديث إذا صحت من طريق النقل والسند تأويلاً يخرج على معاني أصول الدين، ومذاهب العلماء .. قال أبو سليمان : وذكر القَدَم ههنا يحتمل أن يكون المراد به مَنْ قَدَّمهم الله للنار من أهلها، فيقع بهم استيفاء عدد أهل النار . وكل شيء قَدَّمته فهو قَدَم، كما قيل لما هدمته هدم، ولما قبضته قبض، ومن هذا قوله عز وجل: ﴿ **أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ** ﴾ يونس : ٢، أي ما قَدَّموه من الأعمال الصالحة . وقد روي معنى هذا عن الحسن ..)) .

وقال البغوي (ت ٥١٦هـ) في تفسيره المسمى ((معالم التنزيل)) (١٨/١) :

---

(٤٩) فهذا تصريح من الخَطَّابي بأن القول بظواهر نصوص الصفات مؤدٍ إلى التشبيه، وهذا ما ينقض قوله بأن أحاديث الصفات تُجْرَى على ظاهرها ! وهكذا يَضطربُ القائلون بالظواهر والسالكون في أحاديث الصفات منهج التهيب !

[كل ما جاء في الكتاب والسنة من هذا القبيل في صفاته تعالى كالنفس والوجه والعين والإصبع واليد والرجل . والإتيان والمجيء والنزول إلى السماء والاستواء على العرش والضحك والفرح فهذه ونظائرها صفات لله تعالى عز وجل ورد بها السمع . **فيجب الإيمان بها وإبقاؤها على ظاهرها معرضاً فيها عن التأويل** مجتنباً عن التشبيه] . وهذا خلاف ما قاله السلف والخلف .

ومن العجائب أن البغوي نفسه قال في تفسيره « معالم التنزيل » (٣٧٩/٧) : [﴿ **وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ** ﴾ الذاريات :٤٧ : **بقوة وقدرة**] .

ومنه يظهر لنا اضطراب أقوالهم في هذه المسائل مما يوجب علينا عدم التعويل على ما يقولونه مما نرى أنه يخالف وجهة الصواب، فلا يجوز الالتفات إليه ولا التأثر به، ولا الاشتغال بتأويله والتسويغ لهم فيما قالوه، فإنه خطأ محض .

الأسباب الحقيقية لنشوء بدعة التفويض :

وأما السلف المتأخرون ـ أي في الشطر الأخير من القرون الثلاثة ـ فقد كان فيهم بعض مَنْ يقول من المحدِّثين ومن تأثر بهم من العلماء في أحاديث الصفات المستشنعة أنه يجب الإيمان بها والإقرار بما فيها وإمرارها مع السكوت وعدم التعرض لمعانيها ! وكأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخاطبنا بطلسمات غير مفهومة لا يدرى معناها ! هكذا يريدون أن يجعلوا الدين ونصوص الشريعة !

فهؤلاء المحدثون والعلماء المفوضون من السلف والخلف ـ على قلتهم ـ سلكوا مذهباً رديئاً، وسبب سلوكهم لهذا المذهب الباطل ثلاثة أمور :

(**الأول**) : التأثر بالتوجّه السياسي الذي كان يتبناه خلفاء السوء من الأمويين والعباسيين وغيرهم ويأمرون به الناس ويبذلون في سبيله الأموال

بسبب أن أعداء هؤلاء الخلفاء والمعارضين لهم وهم علماء أهل البيت والمعتزلة وعقلاء العلماء الذين لا يبغون إلا رضى الله تعالى كانوا يتبنون الفكر المضاد المتمثل بالتنزيه ونبذ التشبيه والتجسيم .

(**والثــاني**) : مكايدة أهل البيت أو المعتزلة ومخالفتهم . ولا أدل على ذلك من قول ابن خزيمة في كتابه « التوحيد وإثبات صفات الرب » : (**بــاب ذكر إثبات الرِّجْل لله عز وجل وإن رغمت أنوف المعطلة الجهمية**)[٥٠] .

(**والثالـــث**) : حيرة بعض المحدثين والأشاعرة وغيرهم أمام تلك الأحاديث المروية في الصحيحين وكتب السنة في موضوع الصفات وما رويَ عن بعض علماء السلف في ذلك، ما بين الإيمان بها وتكذيبها أو تأويلها، وخوفهم وتهيبهم من ردِّها، فترجَّح عندهم أن الأسلم عدم تكذيبها وإنما الإيمان بها وتفويض معانيها، وربما كان هذا هروباً من مواجهة الحقائق لعدم استيعاب القضية والخوف من تشنيع العامة وأمثالهم عند تضعيفها أو ردِّها أو تأويلها، وكذلك اعتقاد بعض البسطاء منهم أن هذه الأحاديث هي أقوال

---

(٥٠) كتاب التوحيد لابن خزيمة (٢٠٢/١) بتحقيق الدكتور عبدالعزيز بن إبراهيم، طبع مكتبة الرشد الرياض / الطبعة السادسة ١٩٩٧م . وتمام قول ابن خزيمة هنالك : [باب ذكر إثبات الرِّجْل لله عز وجل وإن رغمت أنوف المعطلة الجهمية، الذين يكفرون بصفات خالقنا عز وجل التي أثبتها لنفسه في محكم تنزيله، وعلى لسان نبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم، قال الله عز وجل يذكر ما يدعو بعض الكفار من دون الله : ﴿ ألهم أرجل يمشون بها، أم لهم أيد يبطشون بها، أم لهم أعين يبصرون بها أم لهم آذان يسمعون بها، قل ادعوا شركاءكم .. ﴾، فأعلمنا ربنا جل وعلا أن مَنْ لا رِجْل له، ولا يد، ولا عين، ولا سمع فهو كالأنعام بل هو أضل، فالمعطلة الجهمية الذين هم شر من اليهود والنصارى والمجوس كالأنعام بل أضل ؛ فالمعطلة الجهمية عندهم كالأنعام بل هم أضل] فتأملوا هذا المنطق الممجوج !

الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأنه يجب أن نؤمن بها وأن لا نتركها ونبذها .

فتمسك هؤلاء بظواهر أحاديث مردودات أو صحيحات مؤوَّلات والإصرار على وجوب إمرارها على ظواهرها والسكوت عليها بعدم التعرض لتفسيرها وتأويلها، متظاهرين بدعوى التمسك بالسنة والإيمان بها ما هو إلا تهافت باطل مؤدَّاه الانزلاق في هاوية التشبيه والتجسيم، ومن وراء ذلك الانقياد إلى هوى السلطان الذي كان يريد ذلك، ومكايدة أهل البيت والمعتزلة أعداء السلطة يومئذ، وإلا فلا يمكن لعاقل أن يقتنع بأن الله تعالى يريد منا أن لا نفهم ما أنزله علينا من آيات التوحيد وما نطق به سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أحاديث تتعلق بالعقيدة وأن نمر عليها ونقفل عقولنا عن تدبرها وفهمها وألسنتنا عن النطق بمعانيها وبيانها بدعوى فارغة تقول بأن (تفسيرها قراءتها) أي الأخذ بظاهرها المردود شرعاً وعقلاً .

نماذج من تمسك محدثي السلف بالأحاديث الباطلة المنكرة على طريقة من يدعون التفويض والسكوت عنها ووجوب الإيمان بها وهذا مما ينقل الإنسان خطوةً خطوة نحو التشبيه والتجسيم :

إننا نجد مثلاً أحمد بن حنبل يقول عن حديث الإقعاد بأنه مُتَلَقٍ عند العلماء بالقبول !! فقد نقل الذهبي في كتاب « العلو » ص (٤٤٤) بتحقيق العبد الفقير أثر مجاهد في تفسير المقام المحمود بالإقعاد على العرش، ثم قال :

[فممن أفتى في ذلك العصر بأنَّ هذا الأثر يُسَلَّم ولا يُعَارَض أبو داود السجستاني صاحب السنن، وإبراهيم الحربي وخلق، بحيث أنَّ ابن الإمام أحمد قال عقيب قول مجاهد : أنا منكر على كل من ردَّ هذا الحديث، وهو عندي رجل سوء متهم، سمعته من جماعة **وما رأيت محدّثاً ينكره وعندنا إنما**

ينكـــره الجهمية، وقد حدثنا هارون بن معروف، نا محمد بن فضيل عن ليث عن مجاهد في قوله ﴿ **عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا** ﴾ الإسراء : ٧٩، قال : يُقْعِده على العرش، **فحدَّثتُ به أبي رحمه الله فقــال** : لم يُقدر لي أن أسمعه من ابن فضيل، بحيث أن المروذي روى حكاية بنزول عن إبراهيم بن عرفة، سمعتُ ابن عمير يقول : **سمعت أحمد بن حنبل يقــول : هــذا قــد تلقتــه العلماء بــالقبول**(٥١)] . وروى أحمد في مسنده جملة من الأحاديث المنكرة المستبشعة، ومنها حديث فيه أن الله تعالى بعد النفخة الأولى يطوف في الأرض، ولفظه: « **فأصبح ربك يطيف في الأرض وخلت عليه البلاد** »(٥٢)، وحديثٌ منكر في الشفاعة فيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم القيامة يأتي إلى الله تعالى ليشفع للناس فيجده جالساً على سريره أو كرسيه، ولفظ الحديث:

---

(٥١) قال الحافظ ابن عبد البر في « التمهيد » (٦٤/١٩) : [وقد روي عن مجاهد أن المقام المحمود أن يقعده معه يوم القيامة على العرش، وهذا عندهم منكر في تفسير هذه الآية، والذي عليه جماعة العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين أن المقام المحمود هو المقام الذي يشفع فيه لأمته، وقد روي عن مجاهد مثل ما عليه الجماعة من ذلك **فصار إجماعاً في تأويل الآية من أهل العلم بالكتاب والسنة**]، ومع اعتبار أحمد بن حنبل أن القول بالإقعاد تلقته العلماء بالقبول يصرِّح الألباني في سلسلته الضعيفة (٢٥٥/٢/الحديث رقم٨٦٥) بأن حديث الجلوس والإقعاد هذا حديث باطل ثم يقول : [ومن العجائب التي يقف العقل تجاهها حائراً أن يفتي بعض العلماء من المتقدمين بأثر مجاهد هذا كما ذكره الذهبي عن غير واحد منهم ..] . ومن ذلك ينبغي أن نعلم بأن التفويض والقول بالظواهر مذهب باطل مردود يفيد الحيرة فيجعل عقل الألباني يقف حائراً وهو أحد زعماء السلفيين وهذا الفكر ! ويؤدي إلى التشبيه والتجسيم !

(٥٢) رواه أحمد في المسند (١٣/٤) .

« **فآتي ربي على كرسيه أو سريره**»[٥٣]، وأشباه هذه الطامات كثيرة ! ومنها أثر أن الكرسي موضع القدمين[٥٤]، الذي يريد بعض محدثي السلف أن نؤمن به على ظاهره وأن لا نُفَسِّره ! وبعض المحدثين من السلف ينقلون عن أسلافهم ومن سبقهم من مشايخهم العجائب، من ذلك ما روى الدوري وغيره في « تاريخ ابن معين » (٥٢٠/٣) قال :

[سمعت يحيى يقول : شهدت زكريا بن عدي سأل وكيعاً فقال: يا أبا سفيان هذه الأحاديث يعنى مثل حديث « الكرسي موضع القدمين » ونحو هذا؟ فقال وكيع : أدركنا إسماعيل بن أبي خالد وسفيان ومسعر يحدِّثون بهذه الأحاديث ولا يُفَسِّرون بشيء][٥٥] !! وروى الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٥٠٥/١٠) بسنده عن العباس الدوري قال : [سمعت أبا عبيد القاسم بن سلاَّم وذكر الباب الذي يروي فيه الرؤية، **والكرسي موضع القدمين**[٥٦]، **وضحك ربنا، وأين كان ربنا ؟**[٥٧]، **فقال : هذه أحاديث صحاح**[٥٨] حملها أصحاب

---

(٥٣) رواه أحمد (٢٩٦/١) وهو في المسند المخرج بإشراف شعيب (٤٢٩/٤) .

(٥٤) الذي رواه عبدالله بن أحمد بن حنبل في كتابه « السنة » (٣٠٣/١) و (٤٥٤/٢) عن أبيه !

(٥٥) وهو في « الأسماء والصفات » للبيهقي ص (٣٥٥)، مع أن كل هؤلاء نقل عنهم التأويل أو نقلوه عن مشايخهم .

(٥٦) (الكرسي موضع القدمين) ليس حديثاً صحيحاً بل هو موضوع مكذوب، وقد حكم عليه الألباني في « ضعيفته » (٩٠٦/٣٠٦/٢) كما قدمنا بأنه : « ضعيف »، وكان الواجب عليه أن يحكم عليه بأنه باطل موضوع .

(٥٧) إسناده ضعيف والحديث موضوع جزماً !! فقد رواه أحمد في « المسند » (١١/٤) والترمذي (٣١٠٩/٢٨٨/٥) وابن ماجه (١٨٢/٦٤/١) والطبراني في الكبير (٤٦٨/٢٠٧/١٩) وفي السند وكيع بن عُدُس ولم يوثقه إلا ابن حبان ولم يروِ عنه إلا يعلى بن عطاء ؛ ثمَّ إنَّ

الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض **وهي عندنا حق لا نشك فيها**[٥٩] ولكن إذا قيل كيف يضحك وكيف وضع قدمه قلنا لا نفسر هذا ولا سمعنا أحداً يُفَسِّرُه[٦٠].

أقول[٦١] : قد فسَّر علماء السلف المهم من الألفاظ وغير المهم وما أبقوا ممكناً، وآيات الصفات وأحاديثها لم يتعرضوا لتأويلها أصلاً[٦٢]، وهي أهم

الترمذيَّ نقل في سننه عقبه تأويل الحديث عن يزيد بن هارون فقال : « قال يزيد بن هارون : العماء أي ليس معه شيء » . وأوَّله الحافظ ابن حبان عند روايته له في صحيحه ووهَّم حماد بن سلمة فقال هناك : « وَهِمَ في هذه اللفظة حماد بن سلمة من حيث في (غمام) إنما هو (في عماء) يريد به : أنَّ الخلق لا يعرفون خالقهم من حيث هم، إذ كان ولا زمان ولا مكان، ومَنْ لم يعرف له زمان ولا مكان ولا شيء معه لأنه خالقها كان معرفة الخلق إياه كأنه كان في عماء عن علم الخلق، لا أنَّ الله كان في عماء، إذ هذا الوصف شبيه بأوصاف المخلوقين » . وقد ضعَّف الحديث الألباني في تخريجه لسنة ابن أبي عاصم حديث رقم (٦١٢) وفي ضعيف الترمذي ص (٣٨٢) حديث رقم (٦٠٢) وفي ضعيف ابن ماجه برقم (٣٢)، وقال في « مختصر العلو » ص (١٨٦) تعليق **١٩٣** : [وقال : رواه الترمذي وابن ماجه وإسناده حسن ! كذا قال وهو مردود لما ذكرنا فتنبَّه .] ! **قلت** : وقد تقدّم الكلام في التعليق على كتاب « دفع شبه التشبيه » ص (١٩٠) على حماد بن سلمة والرد على من قال بتقليد أعمى : (مَنْ سمعتموه يتكلَّم في حماد فاتهموه)، وبينا أنَّ هذه إحدى الخرافات الباطلة !!

(٥٨) هذه الأحاديث ليست بالصحاح وبعضها ليست بأحاديث أصلاً !!

(٥٩) عقلاء أهل الحديث والفقهاء أولوها وردوا غير الثابت منها ! فهذه فرية حنبلية !

(٦٠) لقد امتلأت كتب التفاسير السلفية والخلفية وكتب السنن والأحاديث بتأويلات وتفسيرات السلف لهذه الأمور !

(٦١) القائل هنا الذهبي فانتبه لذلك !

(٦٢) هذا الكلام مردود على الذهبي جملة وتفصيلاً ! ولم يتذكَّر ساعتئذ أن ابن عباس

الدين فلو كان تأويلها سائغاً أو حتماً لبادروا إليه[٦٣] ؛ فعلم قطعاً أن قراءتها وإمرارها على ما جاءت هو الحق لا تفسير لها غير ذلك[٦٤]، فنؤمن بذلك ونسكت اقتداء بالسلف، معتقدين أنها صفات لله تعالى[٦٥]] .

نسأل الله تعالى العافية والسلامة، وهذا كلام مردود على الذهبي كما تقدَم وكما بَيَّنْتُ ذلك في « إعلام الثقلين بخرافة الكرسي موضع القدمين » .

التدليل على قضية التأثر بالاتجاه السياسي في التفويض أو القول بالظاهر :

قد ذكرنا أن من أهم أسباب نشوء مذهب التفويض التأثر بالاتجاه السياسي أي أهواء الخلفاء والسلاطين في زمن الأمويين والعباسيين، ومن الأدلة على انسياقهم وراء هوى السلطان المجسم في هذه القضايا وضد أئمة آل البيت عليهم سلام الله تعالى : ما ذكره الذهبي في « سير النبلاء »[٦٦] حيث قال : [وفي

تأول الساق بالشدة والنسيان بالترك والكرسي بالعلم ! وكذلك من نقل تأويلاتهم الحافظ ابن جرير الطبري في تفسيره ومن نقلنا تأويلاتهم في مقدمة « دفع شبه التشبيه » و « صحيح شرح العقيدة الطحاوية » وغيرهم !

(٦٣) لقد بادروا إليه فيما نقله ابن جرير وغيره ونقلناه عنهم في الكتب المذكورة ! وكتب التفاسير مليئة بذلك !

(٦٤) هذا يقتضي الأخذ بظواهر الألفاظ وهو رأي باطل مردود ظاهر الفساد ! لأن ابن عباس وغيره من السلف والخلف لم يمروها هكذا بل تعرضوا لتأويلها وتفسيرها وبيان معانيها !

(٦٥) إذا كان المطلوب هو السكوت كما يدَّعي فلا يجوز أن يقول بعد ذلك بأنه يجب الاعتقاد بأن من صفات الله تعالى أن الكرسي موضع قدميه ! تعالى الله عما يقولون وسبحانه عما يصفون !

(٦٦) في « سير أعلام النبلاء » (٢٤/١٢) .

سنة ٢٣٤ أظهر المتوكل السُّنَّة وزجر عن القول بخلق القرآن وكتب بذلك إلى الأمصار **واستقدم المحدِّثين إلى سامراء وأجزل صلاتهم ورووا أحاديث الرؤية والصفات**].

ويقول الحافظ السيوطي في « تاريخ الخلفاء » (٣٤٦/١) :

[**فأظهر** ـ أي المتوكل ـ الميل إلى السُّنَّة ونصر أهلها ورفع المحنة وكتب بذلك إلى الآفاق وذلك في سنة أربع وثلاثين **واستقدم المحدثين إلى سامرا وأجزل عطاياهم وأكرمهم وأمرهم** بأن يحدثوا **بأحاديث الصفات والرؤية** وجلس أبو بكر بن أبي شيبة في جامع الرصافة فاجتمع إليه نحو من ثلاثين ألف نفس، وجلس أخوه عثمان في جامع المنصور فاجتمع إليه أيضاً نحو من ثلاثين ألف نفس **وتوفر دعاء الخلق للمتوكل وبالغوا في الثناء عليه والتعظيم له**].

لاحظ كيف يُخْضِعُ أولئك المحدِّثون ـ المأجورون الذين يحدِّثون بأحاديث الرؤية والصفات بأمر السلطان ـ عامةَ الناس لأولئك الحكام الطغاة المنحرفين من النواصب بشهادة الذهبي الذي يقول في « سير أعلام النبلاء » (٣٥/١٢) :

[وفي سنة ست وثلاثين ـ أي سنة ٢٣٦هـ ـ هدم المتوكل قبر الحسين رضي الله عنه، فقال البساميُّ أبياتاً منها :

أسفوا على أن لا يكونوا شاركوا   في قتله فتتبعوه رميماً

وكان المتوكل فيه نصب وانحراف، فهدم هذا المكان وما حوله من الدور، وأمر أن يُزْرَعَ ومنع الناس من انتيابه].

فهذه أفاعيل ناصر الأحاديث والداعي لها والآمر بها ! الذي كان

يسكر سكراً شديداً[٦٧] ويسفك دماء المؤمنين ظلماً وعدواناً ! ويفعل الأعاجيب !

فكان فعل المتوكل المجسم الناصبي هذا في أحاديث الصفات والرؤية منعطفاً خطيراً في فكر أهل السنة وتحريضاً لهدم التنزيه ونبذ حب آل البيت عليهم سلام الله تعالى ومعاداة معتقدي التنزيه من أهل الحق سواء من أهل السنة أو من المعتزلة أو من غيرهم[٦٨] ونشراً للتفويض الذي هو الإيمان بظواهر الآيات المتشابهة وأحاديث الصفات التالفة !

وبقي هذا الذي فعله المتوكل في تيار الحنابلة ومن يتسمون بأهل الحديث ـ مع أن في أهل الحديث مَنْ يخالفهم في هذه الأفكار المرفوضة ـ إلى زمن ابن

---

(٦٧) كما في ترجمته للذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٣٩/١٢) .

(٦٨) وقد حصل ذلك أيضاً مرة أخرى على يد القادر بالله العباسي سنة ٤٠٨هـ كما يجد ذلك من ينظر في التواريخ والسير والتراجم، ويكفي الآن أن أقول لإثبات هذا بأن الحافظ ابن الجوزي قال في « المنتظم » (١٢٥/١٥) في حوادث سنة (٤٠٨هـ) : [عن هبة الله بن الحسن الطبري قال : وفي سنة ثمانٍ وأربعمائة استتاب القادر بالله أمير المؤمنين **فقهاء المعتزلة الحنفية فأظهروا الرجوع وتبرأوا من الاعتزال** ..] .

وقال ابن كثير في تاريخه « البداية والنهاية » (٦/١٢) : [وفي سنة ثمانٍ وأربعمائة استتاب القادر بالله فقهاء المعتزلة فأظهروا الرجوع وتبرؤا من الاعتزال والرفض والمقالات المخالفة للإسلام] لاحظ التعبير [وأُخذت خطوطهم بذلك وأنهم متى خالفوا أحل فيهم من النكال والعقوبة ما يتعظ به أمثالهم، وامتثل محمود بن سبكتكين أمر أمير المؤمنين في ذلك واستنَّ بسنته في أعماله التي استخلفه عليها من بلاد خراسان وغيرها **في قتل المعتزلة والرافضة والإسماعيلية والقرامطة والجهمية والمشبهة**] والقرامطة والمشبهة زيادة لا علاقة لها بالموضوع [**وصلبهم وحبسهم ونفاهم وأمر بلعنهم على المنابر** وأبعد جميع طوائف أهل البدع ونفاهم عن ديارهم، وصار ذلك سنة في الإسلام] . انتهى من تاريخ ابن كثير .

وقال ابن الأثير في « الكامل » (٣٠٥/٩) قريباً من ذلك مختصراً .

جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ، ولا أدل على ذلك من محاربة الحنابلة لابن جرير الطبري وكان على رأس أعدائه الذين يحاربونه من أئمة الحنابلة أبو بكر بن أبي داود[٦٩] الحنبلي الناصبي المجسم المتوفى سنة (٣١٦هـ) !

وإنما بدأت بذكر المتوكل الذي فعل ما فعل سنة (٢٣٤-٢٣٦هـ) لأنه كان له أثر كبير في كتب السنن والصحاح التي أُلِّفَت في القرن الثالث الهجري. مع أن الأمر ابتدأ قبل ذلك التاريخ وفي عهد الصحابة رضي الله عنهم، فإننا نرى معاوية بعد الخلافة الراشدة وفي عصر الصحابة يقول عن كعب الأحبار اليهودي : « ألا إنَّ كعب الأحبار أحد العلماء إن كان عنده لعلم **كالثمـــار** وإن كنا فيه لمفرطين »[٧٠] (!!)

وبعد ذلك نجد عبد الملك بن مروان يقول عن صخرة بيت المقدس : « **هذه صخرة الرحمن التي وضع عليها رجله** .. »[٧١] .

ونجد الأمويين يروون أحاديث جلوس الرب على العرش عن كعب

---

(٦٩) وهو ابن أبي داود صاحب السنن وقد شهد عليه أبوه بأنه كذاب، وترجمته في « سير أعلام النبلاء » (٢٢١/١٣-٢٣٧) وفيها ما جرى بينه وبين الحافظ ابن جرير .

(٧٠) رواه ابن سعد (٣٥٧/٢)، وذكره الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٣٣٥/١٣)، وفي « تهذيب التهذيب » (٣٩٣/٨)، وفي « الإصابة » (٦٥٠/٥)، والمزي في « تهذيب الكمال » (١٩٢/٢٤) وغيرهم . وهذا مع اعتراف معاوية بأنه كان يبلو على كعب الكذب كما في البخاري، انظر الفتح (٣٣٤/١٣) .

(٧١) كما روى ذلك ابن خزيمة في « التوحيد » ص (١٠٨) بإسناد صحيح . وعروة بن الزبير ينكر عليه هذه العقيدة الوثنية . فقد روى ابن خزيمة هناك فقال : « حدثنا محمد بن العلاء أبو كريب قال : حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : قدمت على عبد الملك فذكرت عنده الصخرة التي ببيت المقدس فقال عبد الملك : **هذه صخرة الرحمن التي وضع عليها رجله** ... » . فأنكر عليه عروة .

الأحبار بلا حياء ولا استحياء ! ومن ذلك ما ذكره الذهبي في كتاب « العلو » ص (٣٦٤) حيث قال :

[قال أبو صفوان الأموي عبدالله بن سعيد بن عبدالملك بن مروان[٧٢]، ثنا يونس بن يزيد، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن كعب الأحبار قال : قال الله في التوراة[٧٣] : أنا الله فوق عبادي وعرشي فوق جميع خلقي وأنا على عرشي أدبر أمور عبادي ولا يخفى عليَّ شيء في السماء ولا في الأرض . رواته ثقات[٧٤] .

---

(٧٢) أبو صفوان هذا أحد رجالات بني أمية وكان له أربعة عمومة خلفاء وهم : الوليد بن عبدالملك، وسليمان بن عبد الملك، وهشام بن عبدالملك، ويزيد بن عبد الملك . كما في « تهذيب الكمال » (٣٧/١٥) ومن هذا يعلم أنَّ هذه الأفكار كانت تروَّج في دولة بني أمية (!!) وأنهم كانوا يقومون بأنفسهم على ترويج التجسيم وبث الإسرائيليات (!!)

(٧٣) يا قوم : إذا كان كعب الأحبار قد أسلم حقاً فلماذا يستمر في النقل من التوراة التي هي (دينه القديم) لهذه الأمة؟! ولماذا لا ينقل من أفكار الدين الجديد دين الإسلام الذي تظاهر أنه دخل فيه ؟! وكانت التوراة كتاباً محرفاً تلاعبت به أيدي اليهود الخبيثة !! ولماذا لا ينصرف كعب الأحبار إلى القرآن الكريم ويترك تلك الكتب التجسيمية التالفة ؟! حتى أنَّ الذهبي نفسه استشنع النص التالي عقب هذا الذي قاله كعب كما سيأتي وحذف منه لفظ الثقل (!!) أي ثقل الله تعالى على العرش (!!) تغطية منه على باطله واستدلالاً بقوله الفاسد المخالف لعقيدة الإسلام لينصر قضية العلو الحسي التي هي فكرة يهودية نقضتها وهدمتها نصوص الكتاب والسنة الصحيحة التي لم تطلها أيدي هؤلاء العابثين (!!) وبهذا يتَّضح من أين جاءت تلك الأفكار والأحاديث التي تنضح بالتشبيه والتجسيم والنزعات اليهودية (!!) وانظر تمام هذه الحاشية في كتاب « العلو » ص (٣٦٥) .

(٧٤) **هراء باطل** ثابت عن كعب الأحبار، فالحمد لله تعالى على ظهور هذه الحقائق لنعرف مصدر تلك العقائد التجسيمية الزائغة، التي هي من وضع اليهود المشبهة !! وانظر التعليقات السابقة لهذا التعليق !! وقد أخرج هذا الهراء بهذا الإسناد بنحو هذه الألفاظ أبو

ولهذا نجد العلماء المنزهين كمالك ينكر هذه الأحاديث وينهى الناس عن روايتها ويربط ذلك بالسياسة الأموية وبكون من يرويها إما جاهلاً وإما عاملاً عند الأمويين وتابعاً لهم، يقول الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٠٣/٨) :

[قال ابن القاسم : سألتُ مالكاً عمَّن حدَّث بالحديث، الذين قالوا : « إنَّ الله خلق آدم على صورته » والحديث الذي جاء : « إنَّ الله يكشف عن ساقه » « وأنه يُدخل يده في جهنم حتى يخرج من أراد » **فأنكر مالك ذلك إنكاراً شديداً، ونهى أن يحدث بها أحد،** فقيل له: إنَّ ناساً من أهل العلم يتحدّثون به، فقال : من هو ؟ قيل : ابن عجلان عن أبي الزناد، قال : لم يكن ابن عجلان يعرف هذه الأشياء، ولم يكن عالماً . وذكر أبا الزناد فقال : **لم يزل عاملاً لهؤلاء حتى مات**] انتهى . وزاد العقيلي على هذه العبارة في « الضعفاء » (٢٥١/٢) : « **وكان صاحب عمَّال يتبعهم** » أي أنَّ أبا الزناد كان صاحب عامل بني أمية على المدينة وكان تابعاً لهم !! **وقد** توفي أبو الزناد سنة (١٣٠هـ) من الهجرة أي في أيام الدولة الأموية كما نجد ذلك في ترجمته .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٢٢٥/١) أن مالكاً كرَّه رواية أحاديث الصفات والتحديث بها .

فخلاصة الأمر أن التفويض إنما حَدَث قبل القرن الخامس وبعد عهد الصحابة والتابعين وأتباعهم لتلك الأسباب الثلاثة التي ذكرناها، أما بعد القرن الخامس وبعد زمن الضغوطات السياسية على العلماء فهو مظهر من مظاهر التميع في العقيدة، والتدين الكهنوتي، وأصحابه إما جبناء، وإما تائهون، وإما من المقلدة المنغلقين عقلاً وفكراً .

الشيخ في « كتاب العظمة » ص (٥٩-٩٦) برقم (٢٤٦) .

وأعجبني جواب ابن العربي المعافري المالكي الأشعري لأحد العلماء حيث احتج ذلك العالم على ابن العربي بأن مذهب ابن العربي أشعري في الاعتقاد ليلزمه بكل ما قاله الأشعري فقال له : [**إذا سمعت أني أشعري كيف حكمت بأني مقلد له في جميع قوله ؟! وهل أنا إلا ناظر من النظار أدين بالاختيار، وأتصرف في الأصول بمقتضى الدليل**][٧٥] .

القول بظاهر النصوص في الأسماء والصفات عقيدة خطيرة تؤدِّي إلى التشبيه والتجسيم :

يقول هؤلاء الذين يدَّعون بأن نصوص الصفات تؤخذ على ظاهرها وحقيقتها وكذلك بعض الذين يدَّعون أنهم يأخذون بمذهب التفويض :

نحن نثبت لله تعالى اليد ـ مثلاً ـ من ظاهر قوله تعالى : ﴿ **مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾ ص : ٧٥، والأصل في النصوص أنها تجرى على ظواهرها ما لم تصرفها قرينة عن ظاهرها، فما هي القرينة التي صرفت اليد في مثل هذه الآية عن ظاهرها ؟

قلنا له : ما معنى ظاهرها ؟ فاليد مثلاً أو اليدان في مثل قوله تعالى ﴿ **مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾ ص : ٧٥، ما معنى قولك على ظاهر اليد ؟ أي : ما هو ظاهر اليد عندك ؟ نحن نعرف أن ظاهر اليد الجارحة فهل تقول بذلك ؟ إن ما تقول به ليس من المعاني اللغوية للكلمة !

ثم إن اليد لها عدّة معان في اللغة وهي مثلاً : الجارحة والقدرة والنعمة

(٧٥) ابن العربي المالكي : « العواصم من القواصم » الطبعة الكاملة ص (٥٥) . نشر وتوزيع دار الثقافة ـ الدوحة / الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م، بتحقيق أخينا الدكتور الفاضل عمار طالبي .

والقوة .. الخ ! كل هذه المعاني للفظة اليد ظاهر اللغة ـ أي ظاهرة واضحة في اللغة ـ فما هو معنى اليد عندك من تلك المعاني اللغوية الظاهرة ؟

أم أنهم ينفون جميع تلك المعاني اللغوية ويقولون بمعنى آخر غامض غير مفهوم لغة وشرعاً ؟ والقرآن إنما نزل باللسان العربي المبين الذي يعني أحد معاني لفظة اليد المعروفة عند العرب !

على أن القرائن التي صرفت المعنى من أن يكون باليد التي هي الجارحة قرائن شرعية وعقلية منها : قوله تعالى : ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ وقوله تعالى : ﴿**وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ**﴾ .

وقد قال ابن الجوزي في « دفع شبه التسبيه » ص (١٠٢) عائباً على مجسمة الحنابلة: « إنهم قالوا: إن هذه الأحاديث من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى. ثم قالوا : نحملها على ظواهرها، فواعجباً ! ما لا يعلمه إلا الله أيُّ ظاهرٍ له..؟! فهل ظاهر الاستواء إلا القعود، وظاهر النزول إلا الانتقال..». وقال ص (١٠٢) : « ثم قلتم في الأحاديث، تُحمل على ظاهرها، وظاهر القَدَم الجارحة ». وقال ص (١٠٠) : « ثم لمّا أثبتوا أنها صفات ذات قالوا : لا نحملها على توجيه اللغة مثل يد على نعمة وقدرة، ومجيء وإتيان على معنى برٍّ ولطف، وساق على شدة، بل قالوا: نحملها على ظواهرها المتعارفة، والظاهر هو المعهود من نعوت الآدميين، والشيء إنما يحمل على حقيقته إذا أمكن، ثم يتحرّجون من التشبيه ويأنفون من إضافته إليهم ويقولون : نحن أهل السنة، وكلامهم صريح في التشبيه وقد تبعهم خلق من العوامِّ » .

وكنت قد قلت في مقدمتي لكتاب « الإبانة » : إن من العقائد الخطيرة السيئة أو الفاسدة غير المقبولة الأخذ بالظاهر في ما يُسَمَّى بالأسماء والصفات، حيث يمرون نصوص الكتاب والسنة على ظاهرها مع منع التأويل

والترهيب من بيان المقصود من النص والكلمات لتتشكل في ذهن السامع والقارىء صورة إنسان ذو أعضاء للمولى سبحانه وتعالى عما يصفون .

وقد دعا لذلك ابن تيمية ومن يوافقه في هذه الآراء الباطلة، مع أنه يُؤَوِّلُ الاستواء بالجلوس والقعود[٧٦]، ويدَّعي أن السلف وأهل القرون الأولى كانوا يقولون بقولهم، وقد سار الأشعري معهم في اعتقاد الظاهر والحقيقة ! كما تفيد ذلك نصوصه مثل قوله في « الإبانة » : [وجب أن يُرْجَع من قوله أيدي إلى يدين ؛ **لأن القرآن على ظاهره، ولا يزول عن ظاهره إلا بحجة، فإن وجدنا حجة أزلنا بها ذكر الأيدي عن الظاهر إلى ظاهر آخر، ووجب أن يكون الظاهر الآخر على حقيقته لا يزول عنها إلا بحجّة**] .

ثم قال الأشعري : [كذلك قوله تعالى : ﴿ **لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾ ص : ٧٥، **على ظاهره أو حقيقته من إثبات اليدين**، ولا يجوز أن يعدل به عن ظاهر اليدين إلى ما ادعاه خصومنا إلا بحجة] .

وقال بعد ذلك : [بل واجب أن يكون قوله تعالى : ﴿ **لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾ ص : ٧٥، **إثبات يدين لله تعالى في الحقيقة**]!! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً !

والحقيقة عنده هو الظاهر كما صرَّح به في عبارته المذكورة آنفاً ! وهذه طريقةٌ عرجاء عوجاء تعاكس ما كان عليه السلف الأُوَل من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين الذين أوَّلوا وفسَّروا وبينوا معاني النصوص كما في تفسير ابن جرير الطبري السلفي المتوفى سنة (٣١٠هـ) !!

---

(٧٦) قال ابن تيمية الحَرَّاني في « مجموع الفتاوى » (٣٧٤/٤) : [**إذا تبين هذا ؛ فقد حدَّث العلماء المرضيون وأولياؤه المقبولون : أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلسه ربه على العرش معه**] !!

ومن الأمور التي أخطأ فيها الأشعري أيضاً في الاعتقاد والتي تدل على أن قوله مطابق لقول المجسمة والمشبهة قوله في « الإبانة » :

[وأجمعت الأمة على أن الله سبحانه رفع عيسى صلى الله عليه وسلم إلى السماء، ومن دعاء أهل الإسلام جميعاً إذا هم رغبوا إلى الله تعالى في الأمر النازل بهم يقولون جميعاً يا **ساكن السماء**[٧٧] ومن خلفهن جميعاً : **لا والذي احتجب بسبع سموات**].

وهذا كله على ظاهره عنده ! وهو يؤدِّي إلى التجسيم والتشبيه المحض !! نسأل الله تعالى العافية !

وأثبت ابن القشيري في رسالته « شكاية أهل السنة » أن الأشعري يثبت الوجه واليد وغيرها كما نقله السبكي عنه في « طبقات الشافعية » (٤٠٥/٣).

بل والأدهى من ذلك ما نقله ابن فورك (ت٤٠٦هـ) في مجرد « مقالات الأشعري » ص (٤٠) من إثبات الجنب لله تعالى، تعالى الله عن ذلك وتقدس ! فقد جاء في الكتاب المذكور :

[فأما صفات الله تبارك وتعالى .... فأما ما يثبت من طريق الخبر فلا ينكر أن يرد الخبر بإثبات **صفات له تعتقد خبراً وتطلق ألفاظها سمعاً وتحقق معانيها على حسب ما يليق بالموصوف بها، كاليدين، والوجه، والجنب، والعين، لأنها فينا جوارح وأدوات، وفي وصفه نعوت وصفات** ..] ! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً !

---

(٧٧) قال النووي في روضة الطالبين (٨٥/١٠) : [ولو قال ـ أي الكافر الذي يريد أن يسلم ـ لا إله إلا ساكن السماء، لم يكن مؤمناً، وكذا لو قال : لا إله إلا الله ساكن السماء، لأن السكون محال على الله تعالى].

وقد تقدَّم أن ما يدَّعونه من أن قول السلف هو الأخذ بالظاهر وإمرارها كما جاءت بلا تفسير ولا تأويل قول مردود باطل فإن التفاسير وخاصة تفسير ابن جرير الطبري مملوءة بتفسيرات وتأويلات السلف لآيات الصفات وغيرها ومن ذلك تأويل ابن عباس رضي الله عنه الساق بالشدة(٧٨)، والنسيان بالتَّرْك(٧٩)، والأيدي في قوله تعالى ﴿**وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ**﴾ الذاريات: ٤٧، بالقوة(٨٠)، والجنب بالأمر والحق(٨١) **وغير ذلك مما هو معلوم ومشهور !**

وقد نسب هؤلاء المجسمة القول بالظاهر إلى جماعة من السلف وأهل الحديث كابن المبارك والسفيانين ووكيع والأوزاعي وأمثالهم من متأخري السلف، فإن صح ذلك عنهم فهو قول مردود عليهم وهم غالطون، وإن لم يصح عنهم يتبين أن المجسمة حاولوا أن يحافظوا على فكر الأمويين وبعض العباسيين كالمتوكل العباسي ـ عليه من الله تعالى ما يستحق ـ حيث تبنوا التشبيه والتجسيم في تفسير الآيات بغير اللسان العربي المبين وإثبات الأحاديث المنحولة والقول بها والدعوة إلى وجوب الإيمان بما حوته من المفاهيم المؤدية بل والمصرحة بالتشبيه والتجسيم، فمن ذلك بالإضافة إلى ما سقناه قبل قليل عن القاسم بن سلام وابن معين من وجوب الإيمان بأثر (الكرسي موضع القدمين) وعدم تفسيره :

---

(٧٨) كما في تفسير ابن جرير (٣٨/٢٩) وفتح الباري (٤٢٨/١٣) وقد بينت صحة السند إليه وبطلان من حاول أن يموِّه فيضعفه في كتاب التناقضات (٣١٢/٢-٣١٣) وقال ابن جرير هناك : [قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل : يبدو عن أمر شديد] .

(٧٩) انظر تفسير ابن جرير الطبري (٢٠١/٨) .

(٨٠) تفسير الطبري (٢٧/٧) .

(٨١) تفسير الطبري (١٩/٢٤) .

١- ما ذكره الذهبي في « العلو » ص (٤٩١) **عند ذكر ابن أبي عاصم [.. ـــ ٢٨٧هـ] إذ قال :**

[قال الحافظ الإمام قاضي أصبهان وصاحب التصانيف أبو بكر أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم الشيباني : جميع ما في كتابنا كتاب السنة الكبير الذي فيه الأبواب من الأخبار التي ذكرنا أنها توجب العلم **فنحن نؤمن بها** لصحتها وعدالة ناقليها، **ويجب التسليم لها على ظاهرها** وترك تكلّف الكلام في كيفيتها . **فذكر من ذلك النزول إلى السماء الدنيا، والاستواء على العرش**] .

وكيف يجوز الإيمان بكل ما فيه ومما فيه : « **لمَّا قضى الله خلقه استلقى ثم وضع إحدى رجليه على الأخرى** » !! وقد اعترف الألباني المتناقض هناك برقم (٥٦٨) بأنه من وضع اليهود . تعالى الله سبحانه عن ذلك الهراء !

٢- وما قاله الذهبي في « العلو » ص (٤٢٥) عند ذكر سفيان بن عُيَيْنَة إذ قال: [قال أحمد بن إبراهيم الدورقي : حدثني أحمد بن نصر قال : سألتُ سفيان بن عيينة وأنا في منزله بعد العتمة فجعلتُ أُلِحُّ عليه في المسألة فقال : دعني أتنفَّس، فقلت : كيف حديث عبدالله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أنَّ الله يحمل السماوات على أصبع والأرضين على أصبع »[٨٢] وحديث « إنَّ

---

(٨٢) هذا هو قول يهودي قاله للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فضحك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « ﴿ **وما قدروا الله حق قدره** ﴾ » وهذه الآية فيها إنكار صريح على فكر ذلك اليهودي وقد روى هذا الحديث البخاري (١٣/٤٣٨) ومسلم (٤/٢١٤٨)، وزاد بعض الرواة عقب ذلك لفظ : « فضحك رسول الله تعجباً وتصديقاً له » وهي في البخاري (١٣/٣٩٣) !! أما قوله (فضحك) أي من سخافة عقل ذلك المجسم اليهودي وتعجب منه ! وأما قوله (وتصديقاً له) فهو كذب بحت وتقوّلٌ بالباطل !! قال الحافظ ابن حجر هناك في

قلــوب العبــاد بــين إصْــبَعَيْنِ مــن أصــابع الــرحمن »[٨٣] وحــديث

شرحه (٣٩٨/١٣) : « وأما من زاد (وتصديقاً له) فليست بشيء فإنها من قول الراوي وهي باطلة لأنَّ النبي لا يصدّق المحال، وهذه الأوصاف في حق الله مُحال ... » . انظر « دفع شبه التشبيه » ص (٢٠٥) . وقد روى البخاري الحديث في مواضع في صحيحه دون لفظة (تصديقاً) ونبه على أنها من زيادات الرواة ! وذلك عقب الحديث رقم (٧٤١٤) .

(٨٣) **ضعيف** . رواه مسلم (٢٦٥٤) وأحمد (١٦٨/٢) والترمذي (٢١٤١/٤٤٩/٤) وابن حبان (١٨٤/٣) وغيرهم، وهو من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص وهو من رواة الإسرائيليات، تفرَّد به حميد بن هانىء عن عبد الله بن يزيد عن ابن عمرو بن العاص، وإذا اعتبرنا أن متابعة رشدين بن سعد لحيوة بن شريح لا عبرة بها وهو كذلك فالحديث مما تفرَّد به عبد الله بن يزيد المقري عن حيوة بن شريح عن حميد بن هانىء عن أبي عبد الرحمن الحبلي الذي هو عبد الله بن يزيد المعافري عن ابن عمرو وكل واحد تفرَّد به في الرواية ولم يروه غيره عن شيخه ! وهذا يوجب ضعف الحديث وأنه غريب فرد في خمس طبقات ! فالإسناد على هذا غير صحيح ولا حسن ! وحميد بن هانىء قال عنه أبو حاتم : صالح، وقال النسائي : ليس به بأس، وهذا ينبيء أنه ليس من الثقات الذين يعتمد عليهم !

ورواه ابن ماجه (١٩٩) والحاكم في « المستدرك » (٥٢٥/١) وغيرهما من حديث النواس بن سمعان وهو أيضاً ممن يروي عن أهل الكتاب ! ولفظ روايته : « ما من قلب إلا بين إصبعين من أصابع الرحمن إن شاء أقامه وإن شاء أزاغه » وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « يا مثبت القلوب ثبت قلوبنا على دينك » قال : « والميزان بيد الرحمن يرفع أقواماً ويخفض آخرين إلى يوم القيامة » . فعندي أن هذا الحديث لا يصح لأنه صريح في الجبر ورواته ممن يروي من كتب أهل الكتاب . وقد ينتصر بعض الناس لصحة هذا الحديث بقوله تعالى : ﴿ واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وأنه إليه تحشرون ﴾ الأنفال : ٢٤، ومعنى الآية الكريمة عندنا : أن الله تعالى يطَّلع على كل ما يخطر ببال المرء لا يخفى عليه شيء من ضمائره وما في قلبه ونفسه مما لم يفصح به لأحد فكأنه بينه وبين قلبه . وأما إذا قلنا بأن الله تعالى يمنعه من الهدى أو من الإيمان فقد بطل التكليف والتخلية لهما . وكذلك قد يحتجون لتصحيح الحديث المذكور بقوله تعالى : ﴿ ونقلب أفئدتهم

« أنَّ الله يعجب أو يضحك ممن يذكره في الأسواق »[٨٤] فقال سفيان : هي كما جاءت نقرُّ بها ونحدِّث بها بلا كيف[٨٥]] .

فهذه النصوص فيها إجبار وحض وتأكيد على وجوب الإيمان بتلك التُرَّهات الباطلة وإقرارها وتصويرها على أنها من الثوابت والأحاديث الصحيحة مع أن بعضها ليس من أقوال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً كـ « الكرسي موضع القدمين » وبعضها من الآحاد الضعيف سنداً والبعض الآخر من الأحاد التي لا تثبت بمثلها الأصول والعقائد ! بل بعضها لا يقبل في الوضوء والتيمم بل ولا في الترغيب والترهيب !

ومثل كتاب ابن أبي عاصم « السنة » الذي يقول فيما نقله الذهبي عنه في « العلو » بأن جميع ما في كتابه يوجب العلم والإيمان به مما يدعو إلى هزء

وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرَّة ونذرهم في طغيانهم يعمهون ﴾ الأنعام : ١١٠، قال القرطبي في تفسيره (٦٥/٧) : [هذه آية مشكلة ! ولا سيما وفيها ﴿ ونذرهم في طغيانهم يعمهون ﴾، قيل المعنى : ونقلب أفئدتهم وأنظارهم يوم القيامة على لهب النار وحرِّ الجمر كما لم يؤمنوا في الدنيا . ﴿ ونذرهم ﴾ أي في الدنيا أي نمهلهم ولا نعاقبهم، فبعض الآية في الآخرة وبعضها في الدنيا، ونظيرها ﴿ وجوه يومئذ خاشعة ﴾ فهذا في الآخرة، ﴿ عاملة ناصبة ﴾ في الدنيا] .

(٨٤) لم أقف عليه !! وقد أخطأ المعلق والمخرج لسير أعلام النبلاء عندما خرج حديثاً آخر في التعليق عليه هناك (٤٦٧/٨) .

(٨٥) إنني في شك من ثبوت هذا القول عن سفيان الآن، لأجل الدورقي، ولأن في أحد الأحاديث المذكورة في كلامه ما هو غير معروف ولم نقف عليه، والدورقي وأحمد بن نصر الشهيد ممن كانوا على فكر أحمد بن حنبل، فإن ثبت هذا عن سفيان فهذا يثبت أنه كان يفوّض ولا يؤول، فيكون قد خالف في ذلك ما كان عليه ابن عباس والصحابة والتابعين الذين ذكر تأويلاتهم ابن جرير الطبري في تفسيره !!

الهازئين ! والاستخفاف بعقل قائله بعدما بَيَّن أهل الحديث وبعض من يتظاهر باتّباعهم كالألباني في تعليقه عليه أن كثير مما فيه لا يصح إسناده ! فهو مردود لا يفيد الظن فضلاً عن أن يكون مفيداً للعلم !!

نصوص عقلاء العلماء التي تفيد خطورة القول بظاهر النصوص في الأسماء والصفات :

لقد نصَّ كبار العلماء على أن الأخذ بالظاهر في نصوص ما يسمونه بالصفات خطأ عظيم وخطر جسيم يؤدِّي إلى التشبيه والتجسيم !

فمن ذلك : قول السبكي في « الطبقات » (١٩٢/٥) : [إنما المصيبة الكبرى والداهية الدهياء الإصرار(٨٦) **على الظاهر** والاعتقاد أنه المراد] .

وقال ابن الجوزي في « دفع شبه التشبيه » ص (١٠٢) : [ثم قلتم في الأحاديث : **تُحمل على ظاهرها ! وظاهر القَدَم الجارحة** .... فلو أنكم قلتم : نقرأ الأحاديث ونسكت ما أنكر عليكم أحد **إنما حملكم إياها على الظاهر قبيح**] .

وقال الأشعري في « المقالات » (٣٤٥/١) : [**وأن له عينين بلا كيف** كما قال ﴿ **تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا**﴾ القمر : ١٤] . وقد شهد ابن حزم بأن الظاهر الذي يقول به الأشعري يعتبر من التجسيم والتشبيه ! فعلَّق على هذا ابن حزم فقال **في** « **الفصل في الملل والنحل** » (١٢٧/٢) :

[وقال الأشعري إن المراد بقول الله تعالى أيدينا إنما معناه اليدان وإن ذكر الأعين إنما معناه عينان وهذا باطل مُدْخِلٌ في قول المجسمة] !!

(٨٦) في نسخة (الإمرار) وفي نسخة (الإيراد) !!

وقد قال الأشعري في الإبانة بأن ذلك على ظاهره وعلى حقيقته !!

وقال ابن حجر العسقلاني في « فتح الباري » (٤٣٢/١٣) عند شرح الحديث رقم (٧٤٤٤) : [**فمن أجرى الكلام على ظاهره أفضى به الأمر إلى التجسيم ومن لم يتضح له وعلم أن الله مُنَزَّهٌ عن الذي يقتضيه** ظاهرها **إما أن يُكَذِّب نَقَلَتها وإما أن يُؤَوِّلها**] .

وذَكَر الحافظ في « الفتح » (٢٢٥/١) أيضاً إن بعض السلف العقلاء كرهوا التحديث بأحاديث الصفات لئلا يعتقد الناس ظاهرها وبالتالي فإن الأخذ بالظاهر شيء مرفوض فقال : « وممن كرَّه التحديث ببعض دون بعض ..... مالك في أحاديث الصفات .... **وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوي البدعة وظاهره في الأصل غير مراد** فالإمساك عنه عند مَنْ يُخْشَى عليه الأخذ بظاهره مطلوب » .

وقال العلامة ابن جماعة الأشعري في « إيضاح الدليل » ص (٥٤) : [**أما ترك هذه النصوص على ظاهرها دون تأويل سواء كان إجمالياً أو تفصيلياً فهو غير جائز وهو شيء لم يجنح إليه سلف ولا خلف**] .

وقال الإمام الغزالي في كتابه « روضة الطالبين وعمدة السالكين »(٨٧) ص (١٣٠) ما نصه : [**واعلم أن الإعراض عن تأويل المتشابه خوفاً من الوقوع في محظور من الاعتقاد يجرُّ إلى الشك والإيهام واستزلال العوام وتطريق الشبهات إلى أصول الدين وتعريض بعض آيات كتاب الله العزيز إلى رجم الظنون ..**] .

---

(٨٧) كتاب « روضة الطالبين » المطبوع ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالي دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.٢٠٠٣م .

وقال الشهرستاني في « الملل والنحل » (٩٢/١) : [**فبالغ بعض السلف في إثبات الصفات إلى حد التشبيه بصفات المحـدثات** واقتصر بعضهم على صفات دلت الأفعال عليها وما ورد به الخبر فافترقوا فرقتين : فمنهم من أوَّله على وجه يحتمل اللفظ ذلك، ومنهم من توقف في التأويل وقال : عرفنا بمقتضى العقل أن الله تعالى ليس كمثله شيء فلا يشبه شيئاً من المخلوقات ولا يشبهه شيء منها، وقطعنا بذلك، **إلا أنا لا نعرف معنى اللفظ الوارد فيـه** مثل قوله تعالى : ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْـتَوَى** ﴾ طه : ٥، ومثل قوله ﴿ **خَلَقْـتُ بِيَدَيَّ** ﴾ ص : ٧٥، ومثل قوله ﴿ **وَجَـاءَ رَبُّـكَ** ﴾ الفجر : ٢٢، إلى غير ذلك، ولسنا مكلفين بمعرفة تفسير هذه الآيات وتأويلها، بل التكليف قد ورد بالاعتقاد بأنه لا شريك له وليس كمثله شيء وذلك قد أثبتناه يقيناً، ثم إن جماعة من المتأخرين زادوا على ما قاله السلف فقالوا : **لا بد من إجرائها على ظاهرها فوقعوا فـي التشبيه الصرف وذلك على خلاف ما اعتقده السلف**] .

وقال الزبيدي في « شرح الإحياء » (١٠٩/٢) : [قال ابن القشيري : .. وقد نبغت نابغة من الرعاع لولا استزلالهم العوام بما يقرب من أفهامهم ويتصور في أوهامهم لأجللت هذا المكتوب عن تلطيخه بذكرهم، **يقولون : نحـن نأخـذ بالظاهر ونجري الآيات الموهمة تشبيهاً والأخبار المقتضية حدّاً وعضـواً على الظاهر، ولا يجوز أن نطرق التأويل إلى شيء من ذلك، ويتمسكون بقول الله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إلا اللَّهُ ﴾** آل عمـران : ٧، **وهؤلاء والذي أرواحنا بيده أضر على الإسلام من اليهود والنصارى والمجوس وعبـدة الأوثـان،** لأن ضلالات الكفار ظاهرة يتجنبها المسلمون، وهؤلاء أتوا الدين والعوام من طريق يغتر به المستضعفون، فأوحوا إلى أوليائهم بهذه البدع وأحلوا في قلوبهم وصف المعبود سبحانه بالأعضاء والجوارح والركوب

والنزول والاتكاء والاستلقاء والاستواء بالذات والتردد في الجهات، فمن أصغى إلى ظاهرهم يبادر بوهمه إلى تخيل المحسوسات ....] اهـ.

ولذلك اعتبر الإمام الفخر الرازي رحمه الله تعالى كتاب « التوحيد وإثبات صفات الرب » الذي ألَّفه ابن خزيمة بأنه كتاب الشرك كما صرح بذلك في « تفسيره » (١٥١/٢٧/١٤) حيث قال : [واعلم أن محمد بن إسحاق بن خزيمة أورد استدلال أصحابنا بهذه الآية في الكتاب الذي سماه بالتوحيد ! **وهو في الحقيقة كتاب الشرك**، واعترض عليها، وأنا أذكر حاصل كلامه بعد حذف التطويلات لأنه كان رجلاً مضطرب الكلام، قليل الفهم، ناقص العقل، فقال : « نحن نثبت لله وجهاً ونقول : إن لوجه ربنا من النور والضياء والبهاء ما لو كشف حجابه لأحرقت سُبُحَات وجهه كل شيء أدركه بصره ... » ...]. تعالى مولانا جلَّ وعزَّ عن ذلك علواً كبيراً !!

تحليل قولهم الباطل (أَمِرُّوها كما جاءت) و (قراءتها تفسيرها) :

عبارة (أمرُّوها كما جاءت) ونحوها لا تعني إلا القول بالظاهر واعتقاده، وهو أمر مردود باطل، فهذه العبارة وأمثالها من العبارات المرفوضة الباطلة المردودة كائناً من كان القائل بها، حتى المجسمة الذين يقولون بها ويرددونها لا يمرونها كما جاءت وإنما يضيفون عليها ! فيقولون مثلاً : (ءأمنتم من في السماء) معناه : (على السماء)، فهم لا يجرونها ولا يمرُّونها كما جاءت وإنما يدخلون عليها أموراً أخرى كما ترى، أو يضيفون على ذلك بأن فيها إثبات صفة كذا .. مع أن لفظ (صفة) زيادة من كيسهم على النص ! فإثباتهم وزيادتهم لها يقتضي عدم التزامهم بنظرية (أمروها كما جاءت) و (قراءتها تفسيرها) ! وكل ذلك مما يناقض نظرية التفويض !

ومن الأقوال الجميلة قول ابن العربي المعافري في « عارضة الأحوذي

شرح سنن الترمذي ››[88] (٢٢٥/٩) : [وقد بينَّا بأن كل صفة حدوث تقتضي التغيّر، وذلك مما لا يوصف الله به كالمرض والمشي والضحك والفرح والنزول ونحو ذلك، **فإذا وصف نفسه بشي من ذلك لا يقال نُمرُّهُ** كما جاء بإجماع الأمة، ولكنه يحمل على التأويل ويعلم أنه مجاز عبَّر به عن السبب المتقدِّم للشيء أو عن الفائدة الحاصلة عنه ..] .

ثم لاحظ أنك تجد مَنْ يقول بهذه العبارات التي هي مثل : (**أمِرُّوها كما جاءت**) و (**قراءتها تفسيرها**)[89] ونجد من يذكر العبارات المجموعة في قولهم (**تُقَرُّ وتُمَرُّ ولا تُفَسَّر**) يصرُّون على موضوعات وآثار موقوفة منكرة على أنها أحاديث صحيحة، حتى احتار عقل الألباني من مقالة أولئك السلف المجسمة المغفلين !! حينما قال في ضعيفته (٢٥٥/٢/حديث رقم ٨٦٥) : [ومن العجائب التي يقف العقل تجاهها حائراً أن يفتي بعض العلماء من المتقدِّمين

---

(٨٨) طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى ١٩٩٧م . انظر شرح الحديث رقم (٢٤٩٨) .

(٨٩) ونلاحظ أن الترمذي رحمه الله تعالى ينقل في سننه التفويض عن بعض المحدثين ولا ينقله عن ابن عباس والصحابة والتابعين ! وهذا يثبت لنا أنه لو كان الصحابة والسابقون من السلف يفوِّضون لنقله لنا، ومما ينبغي التنبه له من الأمور المهمة هنا أن الترمذي عندما نقل أقوال أهل العلم من السلف عقب الحديث رقم (٦٦٢) قال : [فتأوَّلت الجهمية هذه الآيات **ففسروها على غير ما فسَّر أهل العلم**]، فهو ينص صراحة أن أن أهل العلم من السلف قاموا بتفسيرها، ولكن تفسيرهم كان مغايراً لتفسير الجهمية ! فالسلف فسَّروا وقول من قال (لا تُفَسَّر) إما أن يكون قولاً مردوداً وإما أن يكون معناه أنها لا تفسَّر كتفسير الجهمية . وبذلك يصرِّح الترمذي بأن تفسير أهل العلم لها يغاير تفسير الجهمية وبالتالي فإن أهل العلم فسروها عند الترمذي ونقضوا نظرية (قراءتها تفسيرها) و (أمرُّوها كما جاءت) .

بأثر مجاهد هذا كما ذكره الذهبي عن غير واحد منهم ..][90] .

فمن الخطورة بمكان القول بأن معنى أقروها كما جاءت الأخذ بظواهرها، مع علمنا بما قد تقرر في علم الأصول أن اللفظ يبقى على ظاهره أصلاً، ولا يصرف عن ظاهره إلا بقرينة، وأن هذه القرينة إما أن تكون قرينة لفظية أو قرينة عقلية .

قال الإمام الرازي في « المحصول » في أصول الفقه (٣٢/٦) : [**ثم القرينة قد تكون عقلية وقد تكون سمعية، أما القرينة العقلية فإنها تبين ما يجوز أن يراد باللفظ مما لا يجوز، وأما السمعية فهي الأدلة التي تقتضي تخصيص العموم في الأعيان وهو المسمى بالتخصيص أو في الأزمان وهو النسخ** ..] .

وعلى كل حال فظواهر المتشابه مثل ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى** ﴾ طه : ٥، و ﴿ **يَاحَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ** ﴾ الزمر : ٥٦، و ﴿ **مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾ ص : ٧٥، ونحوها غير مراد قطعاً بقرينة أو قرائن لفظية وعقلية، أما اللفظية فهي قوله تعالى : ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾ الشورى : ١١، وقوله ﴿ **وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ** ﴾ الإخلاص : ٤، وأما القرينة العقلية فقد تقرر عقلاً أن في الأخذ بظواهر هذه النصوص إثبات الجوارح لله تعالى الخالق الذي لا يشبه المخلوق بوجه من الوجوه .

---

(٩٠) وقال الألباني أيضاً في « مختصر العلو » ص ٢٣٤) معلّقاً أيضاً على حديث الجلوس والإقعاد : « **وإن عجبي لا يكاد ينتهي من تحمس بعض المحدثين السالفين لهذا الحديث الواهي والأثر المنكر، ومبالغتهم في الإنكار على من ردَّه، وإساءتهم الظن بعقيدته !** » . فتأملوا !!

وقد قال ابن الجوزي (في دفع الشبه ص ١٠٢) عائباً على مجسمة الحنابلة : [إنهم قالوا : إن هذه الأحاديث من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى . ثم قالوا : نحملها على ظواهرها، فواعجباً !! ما لا يعلمه إلا الله أيُّ ظاهرٍ له .. ؟! فهل ظاهر الاستواء إلا القعود، وظاهر النزول إلا الانتقال ..]، وقال ص (١٠٢) : [ثم قلتم في الأحاديث، تُحمل على ظاهرها، وظاهر القَدَم الجارحة] .

وقال ص (١٠٠) : [ثم لمّا أثبتوا أنها صفات ذات قالوا : لا نحملها على توجيه اللغة مثل يد على نعمة وقدرة، ومجيء وإتيان على معنى بِرٍّ ولطف، وساق على شدة، بل قالوا : نحملها على ظواهرها المتعارفة، والظاهر هو المعهود من نعوت الآدميين، والشيء إنما يحمل على حقيقته إذا أمكن، ثم يتحرّجون من التشبيه ويأنفون من إضافته إليهم ويقولون : نحن أهل السنة، وكلامهم صريح في التشبيه وقد تبعهم خلق من العوامّ] .

فقولهم (**أمروها كما جاءت**) و (**قراءتها تفسيرها**) ونحو هذه العبارات الباطلة المردودة لا يعني إلا الأخذ بظواهرها، ومن انتبه إلى أن هؤلاء المحدثين من السلف الذين قالوا هذه العبارات إنما قالوها ليحضوا الناس على الإيمان بظواهر أحاديث غير ثابتة بل تالفة مردودة وأكثرها صريح في التشبيه والتجسيم ! ولذلك فإننا نقول :

لقد أفصح بعضهم مبيناً مرماهم وقصدهم من هذه العبارات فقال :

حديث الشفاعة عـن أحمـد	إلى أحمد المصطفى نسـنده
وجـــاء حـــديث بإقعـــاده	على العرش أيضاً فلا نجحده
أمِرُّوا الحديثَ علـى وجهـه	ولا تدخلوا فيـه مـا يفسـده
ولا تنكـــروا أنـــه قاعـــدٌ	ولا تنكـروا أنـه يُقْعـده[91]

وإن القول بالتجسيم والتشبيه أول ما ظهر فيما نعلم في هذه الأمة إنما ظهر عن جماعة من اليهود الذين أسلموا أو تظاهروا بالإسلام وهم عبدالله بن سلام الإسرائيلي القائل بأنه : « يجاء بنبيكم فيقعد بين يدي الله تعالى على العرش »[92]، وكعب الأحبار وما أدراك ما كعب، وأيدتهم سياسات وأهواء خلفاء بني أمية !

وأما القول بظواهر النصوص الشنيعة والحض على الإيمان والتمسك بها ونبز الطاعنين بها بالجهمية والتعطيل فهو عمل بعض المحدثين الذين كانوا في الشطر الأخير من القرون الثلاثة، وربما كان ذلك غير ثابت عنهم وخاصة أولئك الذين ذكرهم الترمذي وروى عنهم الإمرار وعدم التفسير لأن الراوي عنهم هو الوليد بن مسلم وهو وإن كان من رجال الستة إلا أنه مطعون فيه ولم يقفز القنطرة ولا الجسر قط !

---

(٩١) وجملة هذه الأبيات ذكرها ابن قيم الجوزية في كتابه « بدائع الفوائد » (٣٩/٤) عازياً لها للدارقطني !! والدارقطني بريء منها !

(٩٢) رواه ابن أبي عاصم في كتاب « السنة » (٣٥١) والخلال في سنته (٢١١) والطبري في تفسيره (١٤٨/١٥) والحاكم في « المستدرك » (٥٦٨/٤-٥٦٩) وذكره الذهبي في كتاب « العلو » النص رقم (٤٢٥) ص (٤٤٦) بتحقيقنا . وهو أثر ثابت عن ابن سلام الإسرائيلي . ولفظه هناك : « إذا كان يوم القيامة جيء بنبيكم صلى الله عليه وآله وسلم حتى يجلس بين يدي الله على كرسيه ... » .

مناقشة ابن تيمية في الأخذ بالظاهر وبيان الحقيقة :

وبعد الوقوف على أقوال العلماء التي نقلناها نعرض كلام ابن تيمية في هذه القضية فنقول : قال ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » (٦/٤) :

[فمذهب السلف رضوان الله عليهم **إثبات الصفات وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية عنها**، لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات وإثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية فكذلك إثبات الصفات وعلى هذا مضى السلف كلهم] .

وقال في « مجموع الفتاوى » (١٩٦/٣) : [ذكرت في ضمن ذلك كلام الخَطَّابي الذي نقل أنه مذهب السلف وهو : **إجراء آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها** مع نفي الكيفية والتشبيه عنها] .

وإتماماً للفائدة نقول : بأن الحافظ البيهقي نقل في كتاب « الأسماء والصفات » عن الخَطَّابي وشيوخه القول بالظاهر وهو قول باطل مردود عندنا ! حيث قال البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٣٤٥) عند ذكر حديث « يكشف ربنا عن ساقه » ما نصه : [قال أبو سليمان الخطَّابي رحمه الله : هذا الحديث مما تَهَيَّبَ القول فيه شيوخنا، **فأجروه على ظاهر لفظه**، ولم يكشفوا عن باطن معناه على نحو مذهبهم في التوقف عن تفسير كل ما لا يحيط العلم بكنهه من هذا الباب] .

وهذا القول في حمل الأمور على ظاهرها يلتقي ويتفق مع عقيدة ابن تيمية ومجسمة الحنابلة وهذا ما يأباه أهل التنزيه والحق !! مع أن هناك فريق كبير من الأشاعرة وغيرهم من أهل السنة لا يقولون بذلك بل يعتبرونه من التشبيه

والتجسيم لأنهم مُنَزِّهون وقد قدَّمنا بعض النقول في ذلك قبل قليل !

فانظروا كيف يُجْرِي هؤلاء هذه النصوص على ظاهر ألفاظها ويصرحون بهذه القاعدة بكل وضوح !! فما هو الفرق بين هذا وبين ما يقوله ابن تيمية من إجراء تلك النصوص على ظاهرها !! والأشعري أثبت اليدين والعينين والوجه والجنب والمجيء والنزول وأنه ساكن السماء !! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً !!

فظهر أن طريقة من يسميهم بعض الناس بالمجسمة أمثال ابن تيمية هي نفس طريقة بعض السلف والأشعري والخطَّابي[٩٣] وأمثالهم لا فرق، مهما حاول المتعصبون أن يتمحلوا لإظهار فروق بين الفريقين لأنها فروق خيالية يتوهمونها وهي لا ثمَّ !!

قال الأشعري في « المقالات » (٣٤٥/١) : [وأن له عينين بلا كيف كما قال ﴿ **تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا** ﴾ القمر : ١٤] .

وقال الباقلاني في « الإنصاف »[٩٤] ص (٢٤) : [والعينين اللتين أفصح بإثباتهما من صفاته في القرآن وتواترت بذلك أخبار الرسول عليه السلام، فقال عز وجل : ﴿ **وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي** ﴾ طه : ٣٩، و ﴿ **تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا** ﴾ القمر : ١٤ ..][٩٥] .

---

(٩٣) تبيَّن لي فيما بعد أن الخطابي إنما نقل ذلك عن شيوخه وقد أوله بقدرته التي تنكشف عن الشدة، مع أنه اضطرب في ذلك .

(٩٤) كتاب « الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به » للباقلاني المتوفى سنة (٤٠٣هـ) الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م، بتحقيق الإمام الكوثري رحمه الله تعالى .

(٩٥) وقد ردَّ عليه الإمام الكوثري في الحاشية هناك فقال : [وتثنية العين لم ترد في الكتاب، وحديث الدجال ليس فيه إلا نفي النقص عن الله سبحانه لا إثبات العينين له، مع

ولهذا قال الإمام ابن الجوزي رحمه الله تعالى في « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » ص (١١٤) : [وقد ذهب القاضي أبويعلى (المجسّم) إلى أن العين صفة زائدة على الذات وقد سبقه أبوبكر بن خزيمة فقال في الآية : « **لربنا عينان ينظر بهما** »[٩٦] !! **قلت** : وهذا ابتداع لا دليل لهم عليه وإنما أثبتوا عينين من دليل الخطاب في قوله عليه الصلاة والسلام : « وإن الله ليس بأعور » . وإنما أراد نفي النقص عنه تعالى، ومتى ثبت أنه لا يتجزأ لم يكن لما يُتَخَيَّل من الصفات وجه] انتهى كلام الحافظ ابن الجوزي .

فهل يقول الأشاعرة بإثبات عينين من هذه الآية لله تعالى وهل هذا هو التفويض ؟!

يقول الحافظ ابن حجر في شرح الباب الذي فيه ذكر قوله تعالى ﴿ **تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا** ﴾ القمر : ١٤ في كتاب التوحيد (٣٩٠/١٣) من صحيح البخاري موضحاً لنا الأمر أكثر :

[وقال البيهقي : منهم من قال العين صفة ذات كما تقدَّم في الوجه، ومنهم من قال : المراد بالعين الرؤية ... ومال إلى ترجيح الأول لأنه مذهب السلف] . وليس هذا مذهب السلف إنما يدَّعون هذا ويتخيلونه ! أو أنهم يتخيلون أن كل

كونه خبر آحاد، فيتعين الاقتصار على ما ورد في الكتاب وهو ما في الآيتين، وإلا يكون في الأمر فتح باب التشبيه (ز)] .

(٩٦) وهذه من ورطات الحافظ ابن خزيمة في كتابه « التوحيد » الذي ندم على تأليفه أخيراً، كما روى ذلك عنه الحافظ البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٢٦٧)، وكتاب « التوحيد » لابن خزيمة يسميه الفخر الرازي في تفسيره (١٥١/٢٧/١٤) بكتاب « الشرك » لِمَا أتى به فيه من مستشنعات، ولله في خلقه شؤون، وقد طَبَعَ كتابَ ابن خزيمة هذا الحشويةُ كرّات ومرات ووزّعوه مجاناً ليروّجوا به عقائدهم الفاسدة !!

ما يقوله الأشعري فهو مذهب السلف !

وروى ابن جرير في تفسيره (٩٤/٢٧/١٣) في تأويل ﴿ **تَجْــرِي بِأَعْيُنِنَــا** ﴾ القمر : ١٤ **قال** :

[وذُكر عن سفيان في تأويل ذلك، ما حدثنا ابن حُمَيد، قال: ثنا مِهْران، عن سفيان، في قوله(تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا) يقول : « **بأمرنا** »] . وإسناده حسن .

ولما رأى الإمام الفخر الرازي مثل هذا الكلام الأخرق الذي جمعه ابن خزيمة في كتاب « التوحيد وإثبات صفات الرب » قال عنه في تفسيره (١٥١/٢٧/١٤) بأنه : (كتاب الشرك) **!!** مع أن ابن خزيمة من الشافعية ومن كبار المحدثين وفي عصر السلف ومن أهل السنة ومع ذلك فقد صار كتابه بنظر أحد كبار العلماء المنزهين (كتاب الشرك) **!!** والأشعري وأمثاله من الحنابلة ومن نحا نحوهم اقتدوا بمن يسمونهم ويصفونهم بالسلف الصالح أمثال ابن سلام الإسرائيلي الذي يقول : « إذا كان يوم القيامة **ينزل الجبار عن عرشه وقدميه على الكرسي** فَيُقْعِدُ محمداً على الكرسي »[٩٧] **!!** تعالى الله عن هذا الهراء علواً كبيراً **!!** وقول مجاهد في الإقعاد على العرش بجنب الله تعالى معروف وقد أفتى به كما قال الذهبي في كتاب « العلو » جماعة من السلف **!** قال الذهبي في « العلو » :

[فممن أفتى في ذلك العصر بأن هذا الأثر يُسَلَّم ولا يعارض ـ يعني أثر مجاهد ـ: أبو داود السجستاني صاحب السنن وإبراهيم الحربي وخلق، بحيث أن ابن الإمام أحمد قال عقيب قول مجاهد : أنا منكر على كل مَنْ رَدَّ هذا الحديث

---

(٩٧) رواه الخلال في سنته ص (٢٥٧) النص رقم (٣٠٩)، وتجد بسط الكلام عليه في تعليقنا على كتاب « العلو » النص رقم (١٨٦) التعليق رقم (٤٩١) .

وهو عندي رجل سوء مُتَّهَم، سمعته من جماعة وما رأيت محدثاً ينكره وعندنا إنما ينكره الجهمية .... سمعت أحمد بن حنبل يقول : هذا قد تلقته العلماء بالقبول][98] !!

فسبحان الله تعالى عما يصفون !

نصوص بعض السلف في قولهم أمروها بلا كيف :

إن التفويض لم يثبت ـ فيما نعلم ـ عن السلف الأولين كالصحابة والتابعين بل المنقول عنهم هو التأويل، ولذلك امتلأت كتب التفاسير بتأويلاتهم وتفسيراتهم لآيات الكتاب المبين، والذين نُقِلَ التفويضُ عنهم هم قِلَّةٌ قليلة من السلف المتأخرين ممن كانوا بعد التابعين، ولم يصح عن أكثرهم أو كلهم من جهةٍ ونُقِلَتْ عنهم تأويلات من جهة أخرى، كما سيتبين إن شاء الله تعالى .

ونجد على العكس من ذلك تماماً كثرة كاثرة من التأويلات المنقولة عن السلف مروية بالأسانيد في مثل تفسير ابن جرير الطبري المتوفى سنة (٣١٠هـ)، كما نجد بعض ذلك أيضاً في تفسير الإمام يحيى الفرَّاء[99] المتوفى سنة

(٩٨) وقد تقدَّم أن الألباني استنكر هذا المنقول عن (السلف الصالح !!) وقال في سلسلته الضعيفة (٨٦٥/٢٥٥/٢) : [**ومن العجائب التي يقف العقل تجاهها حائراً** أن يفتي بعض العلماء من المتقدّمين بأثر مجاهد هذا كما ذكره الذهبي ص (١٠٠ – ١٠١ و١١٧–١١٨) عن غير واحد منهم، بل غلا بعض المحدثين فقال : لو أنَّ حالفاً حلف بالطلاق ثلاثاً أن الله يُقْعِدُ محمداً على العرش واستفتاني لقلت : صدقتَ وبررت] .

(٩٩) ترجمة الفراء في « سير النبلاء » (١١٨/١٠) وفيها : « العلامة صاحب التصانيف أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله ابن منظور الأسدي مولاهم الكوفي النحوي، صاحب الكسائي .. وكان ثقة .... مات الفرَّاء بطريق الحج سنة سبع ومائتين، وله ثلاث وستون سنة رحمه الله تعالى » . ولم أجد أحداً في تلك الترجمة جرحه أو تكلَّم فيه .

(٢٠٧هـ)، بل نجد في كتب الصحاح والسنن بعض ذلك، ومن ذلك على سبيل المثال : ما ذكره البخاري في صحيحه(١٠٠) حيث قال :

[قال أبو العالية : **استوى إلى السماء : ارتفع . فسوَّاهنَّ : خلقهنَّ**، وقال مجاهد : **استوى : علا على العرش**، وقال ابن عباس : المجيد : الكريم، والودود : الحبيب ..] . فهذه تأويلات وتفسيرات واضحة، ومنه ما ذكره البخاري في صحيحه(١٠١) أيضاً عن سعيد بن جبير رحمه الله تعالى أنه قال في تأويل ﴿ **وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ**﴾ البقرة : ٢٥٥ : [**كرسيه : علمه**] . فهذه بعض تأويلات للسلف الأقدمين بعضها تأويل مقبول وبعضه مردود(١٠٢) .

وكل هذه التأويلات تَخْرُجُ عن دائرة قولهم : (أمروها كما جاءت، وقراءتها تفسيرها) أو (تفسيرها قراءتها) . فمن زاد كلمة موضِحَة ومُفَسِّرَة لنص في الصفات فقال مثلاً في قوله تعالى : ﴿ **وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي**﴾ طه : ٣٩ : « فيه إثبات صفة العين » فقد خرج عن الدائرة المذكورة آنفاً، وخالف منهج ودائرة السلف الذي يدعيه أصحاب منهج الإقرار والإمرار وعدم التفسير !!

---

(١٠٠) انظر « فتح الباري » (٤٠٣/١٣ قبل الحديث رقم ٧٤١٨) .

(١٠١) انظر « فتح الباري » (١٩٩/٨) في كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى ﴿ فإن خفتم فرجالاً أو ركباناً ﴾ .

(١٠٢) ومنه تعلم بطلان قول الخطيب الشربيني الشافعي في تفسيره (الأعراف : ٥٤) حيث يقول : [وروي عن سفيان الثوري والأوزاعي والليث بن سعد وغيرهم من علماء السنة في هذه الآيات التي جاءت في الصفات المتشابهة أمرّوها كما جاءت، أقروها بلا كيف، **وإجماع السلف منعقد على أن لا يزيدوا على قراءة الآية**] !!!! وأمثال الشربيني كثيرون انطلت عليهم تلك الخدعة الحنبلية . مع أن هذا الإجماع المتوهم الذي ينقله في أنهم لا يزيدوا على قراءة الآية ينقضه زيادتهم للفظ (صفة) على ما ورد في الآية ! وبعد هذه الزيادة يدَّعون أن هذا مذهب السلف !

والنصوص السابقة تفيدنا أن هؤلاء السلف الذين نقل البخاري تأويلاتهم لم يسكتوا عليها ولم يمرُّوها كما جاءت، وإنما خاضوا في تفسيرها، وهذا يناقض ما زعموه من أن مذهب السلف هو الإمرار والسكوت وعدم التفسير، وهكذا يكون منهج التفويض مضطرباً مُتَخَابِطاً متناقضاً .

مناقشة النصوص الواردة عن بعض السلف في التفويض :

إن أقوى ما استدل به مثبتو مذهب التفويض والداعون له هو ما نقله الترمذي في سننه بلا إسناد عن جماعة من العلماء الذين لم يدركهم كمالك وسفيان بن عيينة ونحوهم، مع أن هؤلاء جميعاً ثبتت عنهم تأويلات أيضاً في موضوع الصفات، وهذا مما يبدد ما جمعه الحنابلة من روايات حول هذه المسألة وزادوا عليها من كيسهم أخرى عن أولئك الأئمة لينشروا هذا المذهب الفاسد القائل بالإمرار على ظواهر النصوص وعدم بيان معانيها المقصودة لغة وشرعاً، وقد انطلى ذلك على من جاء بعدهم حتى على بعض أكابر أهل العلم ممن راج لديهم أن مذهب السلف كان التفويض المتمثل بالإمرار والإقرار وعدم التعرض للتفسير والتأويل[١٠٣] .

---

(١٠٣) بل إن من جاء بعد أولئك السلف من العلماء المنزهين اخترعوا معنى للتفويض . تحسيناً للظن بأولئك الأئمة وإنقاذاً وإسعافاً للموقف الذي احتاروا به من جراء تلك المقولات المنقولة عن بعض السلف . غير المعنى الذي أراده أولئك السلف في الكلمات المنقولة عنهم، فإن تلك الكلمات المنقولة عنهم تفيد أن المراد بتلك الكلمات هو اعتقاد ظاهرها كما قال الخطابي والبغوي، وأما أولئك العلماء فقالوا بأن معنى الإمرار أو التفويض هو التأويل الإجمالي مع صرف اللفظ عن ظاهره مع عدم تعيين المعنى وردّه إلى الله تعالى، وما إلى ذلك من التعاريف الباطلة غير المقصودة في تلك المقالات المنقولة عن بعض السلف والتي لم تثبت على التحقيق عنهم أو أنها مردودة على قائلها كائناً من كان.

فنحن نناقش هنا إن شاء الله تعالى صحة تلك الأقوال المروية عن بعض السلف في التفويض، وأسباب ورود تلك الأقوال عنهم، بل نكشف عن تأويلاتٍ منقولة عن بعض من روي عنهم القول بالسكوت والإمرار وعدم التفسير من أولئك السلف المتأخرين .

اضطراب ما نقله الترمذي في التفويض :

وأحسن ما نناقشه أولاً في هذا الموضوع هو ما حكاه الترمذي في سننه عن بعض السلف من الإمرار والتفسير وما إلى ذلك(١٠٤)، مع أن الإمام الترمذي نقل عن السلف أيضاً شيئاً من تفسير نصوص الصفات وفسَّر هو بعض نصوصها وأوَّلها، وإليكم النصوص في ذلك مع ملاحظة ما تحته خط لأنه بيت القصيد : قال الترمذي في السنن (٣/٥٠برقم٦٦٢) :

[وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه هذا من الروايات من الصفات ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، قالوا : قد ثبتت(١٠٥) الروايات في هذا، ويؤمن بها **ولا يتوهم**، ولا يقال : كيف؟ هكذا روي عن مالك، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الاحاديث : أمروها بلا كيف، وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة . وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات وقالوا : هذا تشبيه . **وقد ذكر الله عز وجل في غير موضع من كتابه : اليد، والسمع، والبصر . فتأولت الجهمية هذه**

---

(١٠٤) حيث نبدأ هنا بتحليل هذه الفكرة التي تدور حول آيات وأحاديث الصفات عند من يتبنى هذا المنهج ويسميه التفويض ويلخصه بقولهم : (أمرُّوها كما جاءت)، أو (قراءتها تفسيرها)، أو (لا تُفَسَّر) .

(١٠٥) في أكثر نسخ الترمذي المطبوعة (قد تَثْبُتُ) على صيغة التشكيك ! وما أثبتناه هو المنطقي للسياق .

الآيات وفسروها على غير ما فسر أهل العلم، وقالوا : إن الله لـم يخلـق آدم بيده، وقالوا : إن معنى اليد : القوة ..] .

ويكفي في دحض هذا وإبطاله أنه يقول نقلاً عن السلف بأن الجهمية الذين هم على خلاف أهل السنة تأولوا اليد بالقوة، وأن علماء السلف لم يجيزوا ذلك! مع أن علماء السلف ومنهم سفيان ـ الذي ذكره منهم ـ أوَّلوا اليد بالقوة ! فقد روى ذلك ابن جرير في تفسيره (٨/٢٧/١٣) عنه بإسناد حسن حيث قال : [حدثنا ابن حُمَيد، قال : ثنا مهران، عن **سفيان** ﴿ **وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ** ﴾ الذاريات : ٤٧، **قال : بقوَّة**] . وهو منقول عن جماعة من السلف[١٠٦]، وهنا ينكشف للمنصف بأن سفيان كان يقول بما تقول به الجهمية[١٠٧]، حتى أن الترمذي رحمه الله تعالى نفسه يؤول في سننه بعض أحاديث الصفات ولذلك رماه ابن تيمية الحَرَّاني بالجهمية[١٠٨] .

وقبل أن نفصّل الكلام في تفنيد هذه الأقوال التي نقلها الترمذي عن

---

(١٠٦) كما تجد ذلك مروياً بالأسانيد المتصلة عند البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (١٢٩) وابن جرير الطبري في « تفسيره » (٧/٢٧/١٣) عن ابن عباس وابن زيد ومجاهد وقتادة ومنصور وغيرهم .

(١٠٧) بل ينكشف للمنصف أن عصر الترمذي انتشر فيه بواسطة أحمد بن حنبل وشيعته الحنابلة المجسمة أن ما قاله السلف من تأويلات في موضوع الصفات هو من التجهم، وقد غطوا على ما قاله السلف بنقل كلمات في الإمرار وعدم التفسير عن السلف لترويج اعتقاد ظواهر النصوص، فليكن هذا منك على بال .

(١٠٨) قال تيمية الحَرَّاني في « مجموع الفتاوى » (٥٧٣/٦) منكراً على الترمذي ما نصه : [**فانَّ الترمذى لما رواه قال : وفسَّره بعض أهل الحديث بأنه هبط على علم الله ... وكذلك تأويله بالعلم تأويل ظاهر الفساد من جنس تأويلات الجهمية**] ! فسوى الترمذي ههنا من جملة الجهمية !

السلف في التفويض نذكر نصاً آخر للترمذي أيضاً مشابهاً للنص المتقدم ونتعقبه بذكر كلام مناقض له عن بعض أئمة السلف وأهل السنة، قال الترمذي في السنن (٢٥٥٧) : [وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم روايات كثيرة مثل هذا ما يذكر فيه أمر الرؤية أن الناس يرون ربهم وذِكْر **القَـدَم** وما أشبه هذه الأشياء والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم أنهم رووا هذه الأشياء ثم قالوا **تروى هذه الأحاديث ونؤمن بها ولا يقال كيف وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن تروى هذه الأشياء كما جاءت ويؤمن بها ولا تفسر ولا تتوهم ولا يقال كيف** وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه **ومعنى قوله في الحديث فيعرفهم نفسه يعني يتجلى لهم**].

فكيف فسَّرها أهل العلم باعترافه حيث قال في النص السابق برقم (٦٦٢) : « .. **وفسروها على غير ما فسَّر أهـل العلـم** » ؟ وهنا يخالف هذا ويقول « **ولا تُفَسَّـر** » ثم يفسِّر « فيعرفهم نفسه » بالتجلي ؟! إذن أهل العلم بنظره يفسِّرون ولكن يفسِّرونها تفسيراً مخالفاً لتفسير من يسمونهم الجهمية ! وعلى كل حال فقد ذكر الترمذي ههنا القَدَم، وإنني أنقل ما يقوله أحد السلف وأئمة أهل السنة في القدم، وهو أبو منصور الماتريدي الذي يقول في كتابه « تأويلات أهل السنة »[١٠٩] (٥٦٦/٤) عند قوله تعالى ﴿ **يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْـتَلأتِ وَتَقُـولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ** ﴾ ق : ٣٠ حيث قال :

[وقال أهل التأويل : إنها تسأل الزيادة حتى يضع قدمه فيها، فتضيق بأهلها

---

(١٠٩) تأويلات أهل السنة، لأبي منصور الماتُريدِي المتوفى سنة **٣٣٣**هـ طبع مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م .

حتى لا يبقى فيها مدخل لرجل واحد، ورووا خبراً عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك . **وإنه فاسد، وقول بالتشبيه، وقد قامت الدلائل العقلية على إبطال التشبيه، فكل خبر ورد مخالفاً للدلائل العقلية يجب ردّه لأنه مخالف لنص التنزيل** وهو قوله عز وجل ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ الشورى : ١١، ثم هذا القول على قول المشبهة على ما توهموا مخالف للكتاب لأن الله عز وجل قال ﴿**لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**﴾ هود : ١١٩، وعندهم لا تمتلىء بهم ما لم يضع الرحمن قدمه فيها . ثم ذكر البلخي أن مدار ما ذكروا من الحديث على حماد بن سلمة، وكان خرفاً مفنداً في ذلك الوقت، لم يجز أن يؤخذ منه[١١٠]] .

فالإمام أبو منصور الماتريدي أحد كبار أئمة أهل السنة والجماعة وأئمة السلف وليس من الجهمية في شيء عند المنصفين العقلاء من أهل السنة والجماعة يقول هذا القول الواضح في هذه المسألة .

وقال الإمام الرازي في « أساس التقديس »[١١١] ص (١٧٠) : [اشتهر فيما بين الأمة أن جماعة من الملاحدة وضعوا أخباراً منكرة واحتالوا في ترويجها على المحدثين، والمحدثون لسلامة قلوبهم ما عرفوها بل قبلوها، وأيُّ منكر فوق وصف الله تعالى بما يقدح في الإلهية ويبطل الربوبية ؟ **فوجب القطع في**

---

(١١٠) وهذا القول الحق الذي قاله أبو منصور الماتريدي مخالف للقول الباطل الذي قاله أحمد بن حنبل وابن المديني في حماد بن سلمة، ومن ذلك ما جاء في كتب الجرح والتعديل كالتهذيب لابن حجر (١٤/٣) : « قال ابن المديني من تكلم في حماد بن سلمة فاتهموه في الدين » .

(١١١) في (الفصل الحادي والثلاثون في كلام كلي في أخبار الآحاد) من « أساس التقديس »، طبعة شركة مصطفى البابي الحلبي / مصر / ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٥م .

أمثال هذه الأخبار بأنها موضوعة . وأما البخاري والقشيري فهما ما كانا عالمين بالغيوب، بل اجتهدا واحتاطا بمقدار طاقتهما، فأما اعتقاد أنهما علما جميع الأحوال الواقعة في زمان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى زماننا فذلك لا يقوله عاقل، غاية ما في الباب أنا نحسن الظن بهما وبالذين رويا عنهم، **إلا أنا إذا شاهدنا خبراً مشتملاً على منكر لا يمكن إسناده إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قطعنا بأنه من أوضاع الملاحدة، ومن ترويجاتهم على أولئك المحدّثين**] .

هذا ؛ وسنذكر تأويلات أخرى لهؤلاء السلف الذين ذكرهم الترمذي تحتم بطلان هذا التفويض المروي عنهم بعد بيان عدم صحة أسانيد تلك الكلمات المنقولة عنهم، فأقول :

من المعلوم أن ما ينقله الترمذي في سننه من أحاديث مرفوعة وغيرها مما هو أدنى منها كالموقوفات وما يذكر بلا سند خاضع للدراسة، فما ثبت أثبتناه وبينَّا معناه، وما لم يثبت رددناه ولم نقبله، وما حكاه عن أولئك الأئمة الذين لم يدركهم كمالك وابن المبارك ونحوهما الأصل فيه الانقطاع، والانقطاع موجب للضعف والرد وعدم القبول، والترمذي لم يذكر ذلك بالأسانيد وإننا هنا نذكر أين روي هذا القول بالأسانيد عن أولئك العلماء وندرسها مستعينين بالله تعالى فنقول :

هذه الكلمات رواها الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، وأخرجها البيهقي في سننه الكبرى (٣/٢) حيث قال :

[أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ، ثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا محمد بن بشر بن مطر، ثنا الهيثم بن خارجة، ثنا الوليد بن

مسلم قال : سئل الأوزاعي ومالك وسفيان الثوري[112] والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي جاءت في التشبيه فقالوا أمرُّوها كما جاءت بلا كيفية] .

قلت : وهذا لا يصح ! وأعلق على هذا فأقول :

أولاً : لقد اعترفوا بأنها أحاديث في التشبيه .

وثانياً : إسناد هذا لا يثبت، وإليكم ذلك :

١- أما محمد بن بشر بن مطر فهو حنبلي، مترجم في « طبقات الحنابلة » (٢٨٧/١)، وهو ممن روى عن أحمد وروى عنه جماعة منهم يحيى بن صاعد الذي ينافح عن حديث الجلوس والإقعاد، فلا يبعد أبداً أن يكون من صانعي هذه الأقوال وواضيعها .

٢- الهيثم بن خارجة : توفي الهيثم سنة (٢٢٧هـ) وهو من شيوخ أحمد بن حنبل، وكان عُمُر الترمذي (١٨) عاماً لـمَّا توفي الهيثم لأن الترمذي ولد عام (٢٠٩هـ) وتوفي سنة (٢٧٩هـ)، ولم يثبت أنه روى عنه مباشرة . والهيثم روى له البخاري حديثاً واحداً متابعة وهو الحديث رقم (٤٢٩٠)، ومسلم لم يرو له . والمهم هنا أن المزي لم يذكر في « تهذيب الكمال » (٣٧٥/٣٠) أن من شيوخ الهيثم: الوليد بن مسلم ! كما لم يذكر الهيثم أيضاً في « تهذيب الكمال » (٩١/٣١) من جملة الرواة عن الوليد بن مسلم ! فالظاهر الانقطاع .

٣- وأما الوليد بن مسلم الراوي عن الأوزاعي فهو متكلم فيه وخاصة في رواياته عن الأوزاعي ! حيث ذكر الأئمة المعاصرون له بأنه

---

(١١٢) ونقل الذهبي في « السير » (٢٧٤/٧) : [وقال معدان . الذي يقول فيه ابن المبارك هو من الأبدال . سألت الثوري عن قوله ﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾ قال: علمه] .

يروي عن الأوزاعي بطريق الكذابين فيسقطهم ويدلس تدليس التسوية[113]**، وهو شر أنواع التدليس وأقبحها، قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب** (١١/١٣٦) : [قال المرُّوذي عن أحمد : كان الوليد كثير الخطأ .. وقال حنبل عن ابن معين: سمعت أبا مُسْهِر يقول : كان الوليد ممن يأخذ عن أبي السَّفَر حديث الأوزاعي وكان أبو السفر كذاباً، وقال مؤمل بن إهاب عن أبي مُسْهِر : كان الوليد بن مسلم يُحَدِّث حديث الأوزاعي عن الكذابين ثم يدلسها عنهم، وقال الآجري : سألت أبا داود عن صدقة بن خالد فقال : هو أثبت من الوليد : الوليد روى عن مالك عشرة أحاديث ليس لها أصل، منها أربعة عن نافع ...] .

وبذلك نحكم على أن ما رواه الوليد بن مسلم عن هؤلاء الأئمة من جملة الأباطيل المردودة !

وثالثاً : الترمذي يؤوِّل : إن الترمذي نفسه يُفَسِّر ما يرى أنه يحتاج إلى تفسير من الأحاديث المتعلقة بموضوع الصفات وغيره، ومن ذلك قوله في النص السابق في سننه (٢٥٥٧): « **ومعنى قوله في الحديث فيعرفهم نفسه يعني يتجلى لهم** » .

ومن ذلك أيضاً قوله في سننه (٣٢٩٨) عند حديث : « لو أنكم دليتم رجلاً بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله » قال :

---

(١١٣) وأنبِّه هنا إلى أن البيهقي روى هذا عن المدلس الوليد بن مسلم بلفظ (**سئل الأوزاعي**) في سننه (٣/٢)، وفي « الأسماء والصفات » ص (٤٥٣)، وفي « الاعتقاد والهداية » ص (٦٩)، وأما بعض من يميل إلى التشبيه والتجسيم فرواه بلفظ (سألت الأوزاعي) محاولة منهم لإزاحة التدليس وتثبيت هذه المقالة الباطلة عن أولئك السلف .

[**وفسَّر بعض أهل العلم هذا الحديث فقالوا : إنما هبط على علم الله وقدرته وسلطانه** ....][114] .

ورابعاً : ورود التأويل عن هؤلاء العلماء الذين حكى الترمذي عنهم التفويض وعدم التفسير : إن بعض هؤلاء الذين ادَّعى الترمذي أنهم يمنعون التفسير والتأويل كابن عيينة ومالك والثوري رويت عنهم تأويلات تثبت أنهم لم يمرُّوها ولم يسكتوا عليها بل تعرَّضوا لتفسيرها، والمحكي عن مالك أنه نهى عن التحدث بأحاديث الصفات وأوَّل حديث النزول مثلاً بنزول الأمر ! وهذا يؤكِّد أن ما نقله عنهم الترمذي من التفويض لا يثبت ! فأنى تصح هذه المقولات ؟! وإليكم بيان ذلك :

١- **سفيان بن عُيينة (ت١٩٨هـ)** : أوَّل سفيان بن عُيَيْنَة حديث : « **آخر وَطْأَة وطأها الرحمنُ بِوَجٍّ** »[115] أي : آخر غزاةٍ غزاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بواد بالطائف اسمه وادي وَجٍّ .

وقال الحافظ ابن الجوزي في « دفع شبه التشبيه » ص (٢٢٣) : [وقال سفيان بن عيينة في تفسير هذا الحديث : آخر غزاةٍ غزاها رسول الله صلى الله

---

(١١٤) ولم يَرُقْ تأويل الترمذي هذا لابن تيمية الحرَّاني في « مجموع الفتاوى » (٥٧٣/٦) فقال منكراً على الترمذي ما نصه : [**فانَّ الترمذى لما رواه قال : وفسَّره بعض أهل الحديث بأنه هبط على علم الله ... وكذلك تأويله بالعلم تأويل ظاهر الفساد من جنس تأويلات الجهمية**] ! فسوى الترمذي ههنا من جملة الجهمية !

(١١٥) رواه أحمد (١٧٢/٤) و (٤٠٩/٦)، والطبراني في الكبير (٢٧٥/٢٢) و (٢٤١/٢٤برقم٦١٤و٦٠٩) والبيهقي في الأسماء والصفات ص (٤٦١) وغيرهم وهو حديث منكر ضعيف أو تالف . وقد خرجناه في التعليق على « دفع شبه التشبيه » لابن الجوزي ص (٢٢١-٢٢٢) .

عليه وسلم بالطائف] .

وقال البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤٦٢) : [قال أبو الحسن علي بن محمد بن مهدي : معناه عند أهل النظر : أن آخر ما أوقع الله سبحانه وتعالى بالمشركين بالطائف، وكان آخر غزاة غزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل فيها العدو، ووج واد بالطائف قال : **وكان سفيان بن عيينة رضي الله عنه يذهب في تأويل هذا الحديث إلى ما ذكرناه**] .

وهذا المروي عن سفيان بن عيينة ثابت عنه رواه الفاكهي في « أخبار مكة » (١٧٥/٥) بأسانيد صحيحة .

٢- سفيان الثوري : جاء عن سفيان الثوري أنه أوَّل المعية المذكورة في قوله تعالى ﴿ **وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ**﴾ الحديد : ٤، بالعلم، واحتج بذلك ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » (١٨١/٤) . وقد ذكره البخاري في « خلق أفعال العباد » ص (٣٢)، ورواه عبدالله بن أحمد في كتابه « السنة » (٣٠٧/١) والآجُرِّي في « الشريعة » (١٠٧٨/٣) . فهذا تأويل منه .

وروى ابن جرير في تفسيره (٨/٢٧/١٣) بسند حسن عن سفيان الثوري أنه أوَّل قوله تعالى : ﴿ **وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ** ﴾ الذاريات : ٤٧، قال : « بقوَّة » .

وروى ابن أبي حاتم في تفسيره (٣٨٢/١١) بسند صحيح عن سفيان الثوري أنه أوَّل قوله تعالى ﴿ **كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلا وَجْهَهُ** ﴾ القصص : ٨٨، قال : « كل شيء هالك **إلا ما ابتغي به وجهه من الأعمال الصالحة** » .

وروى ابن جرير في تفسيره (٩٤/٢٧/١٣) في تأويل ﴿ **تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا** ﴾ القمر : ١٤، قال :

[وذُكر عن سفيان في تأويل ذلك، ما حدثنا ابن حُمَيد، قال: ثنا مِهْران،

عن سفيان، في قوله ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ يقول : « **بأمرنا** »] . وإسناده حسن .

٣- **وأما الإمام مالك بن أنس** : فالمنقول عنه تأويل حديث النزول والنهي عن التحديث بأحاديث الصفات .

قال النووي في « شرح مسلم » (٣٦/٦) عن بعض أحاديث الصفات : [مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف وهو محكي هنا عن مالك والأوزاعي أنها تتأوَّل على ما يليق بها بحسب مواطنها] . وهذا عن مالك ذكره ابن عبد البر في « التمهيد » (١٤٣/٧) والذهبي في «سير أعلام النبلاء»(١٠٥/٨) .

وقال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٢٢٥/١) مبيناً أن الإمام مالكاً كرَّه التحديث بأحاديث الصفات : [**وممن كرَّه التحديث ببعض دون بعض ... مالك في أحاديث الصفات**، وأبو يوسف في الغرائب] .

وقد نقل الحافظ ابن حجر أيضاً في « فتح الباري » (١٢٤/٧) أن الإمام مالكاً أنكر أيضاً حديث اهتزاز العرش بموت سعد بن معاذ ونهى عن التحديث به، وفي « سير أعلام النبلاء » (١٠٣/٨) : [قال ابن القاسم : سألتُ مالكاً عمَّن حدَّث بالحديث، الذين قالوا : « إنَّ الله خلق آدم على صورته » والحديث الذي جاء : « إنَّ الله يكشف عن ساقه » « وأنه يُدخل يده في جهنم حتى يُخْرِجَ مَنْ أراد » فأنكر مالك ذلك إنكاراً شديداً، ونهى أن يحدث بها أحد، فقيل له : إنَّ ناساً من أهل العلم يتحدّثون به، فقال : من هو ؟ قيل : ابن عجلان عن أبي الزناد، قال : لم يكن ابن عجلان يعرف هذه الأشياء، ولم يكن عالماً . وذكر أبا الزناد فقال : لم يزل عاملاً لهؤلاء حتى مات] انتهى . وزاد العقيلي على هذه العبارة في « الضعفاء » (٢٥١/٢) : « وكان صاحب عمَّال يتبعهم » . أي أنَّ أبا الزناد كان

صاحب عامل بني أمية على المدينة وكان تابعاً للأمويين في نشرهم أحاديث التشبيه هذه !!

فهذا كله وما أشبهه يوهن تلك الروايات التي تقول بالتفويض والإمرار وعدم التفسير عن هذا الإمام.

٤- **وأما الأوزاعي** : فتقدَّم قبل أسطر أن النووي قال في « شرح مسلم » (٣٦/٦) عن بعض أحاديث الصفات : [مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف وهو محكي هنا عن مالك **والأوزاعي أنها تتأوَّل على ما يليق بها بحسب مواطنها**].

٥- **وأما عبدالله بن المبارك** : فالمنقول عنه أنه أثبت الحدَّ وتكلم في الاستواء، فزاد على ما ورد في الكتاب والسنة، وهذا ينافي نظرية السكوت والإمرار وعدم التفسير ! وإليكم ذلك : قال الحافظ البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤٢٧) : قال علي بن الحسن بن شقيق : « سمعت عبدالله بن المبارك يقول : نعرف ربنا فوق سبع سموات على العرش استوى، **بائن من خلقه**، ولا نقول كما قالت الجهمية .... » . فأين في الكتاب والسنة أنه (بائن من خلقه) ؟! أوليس هذا زيادة على الكتاب والسنة ! ومخالفة وخروجاً عن قاعدة قراءتها تفسيرها وأمرُّوها كما جاءت ؟!

ومن هذا يتبين لنا أن جمهور من نقلوا عنهم التفويض الذي هو السكوت والإمرار وعدم التفسير روي عنهم أيضاً أنهم فسروا وأوَّلوا فلم يُمِرُّوا ولم يسكتوا، وهذا مما يحكم عندنا . بعد بيان ضعف إسناد تلك الراوية التي جعلوها العمدة عندهم في رد التأويل والتمسك بأحاديث التشبيه . ببطلان ما روي عن أولئك السلف وأن مذهبهم كان كمذهب الصحابة والتابعين الذين نقل عنهم

التأويل في عشرات بل مئات الأمثلة فيما يتعلَّق بالصفات وبغير الصفات .

ثم ينبغي التنبه هنا وعدم إغفال أن أقوال أولئك المحدثين في منع التأويل ووجوب التفويض والإمرار وعدم التعرض للتفسير كمالك والأوزاعي والسفيانين لو ثبتت عنهم فإنها ليست بحجة لأن أدلة العقل والنقل وأقوال الصحابة والسلف الأولين تقضي بوجوب التأويل والتفسير وبيان معاني الآيات والأحاديث، فالقانون الثابت المبرهن بدلائل العقل والنقل يوجب التأويل ويرفض مذهب التفويض وينبذه نبذاً .

٦- **وأما وكيع** : فقد روى عن شيوخه عدة تأويلات، وستأتي بعد قليل إن شاء الله تعالى .

وبذلك يتم إبطال ما رواه الوليد بن مسلم وما نقله الترمذي في سننه عن هؤلاء السلف في التفويض والإمرار وعدم التفسير .

ومن نصوص السلف التي يحتج بها المفوضون أيضاً :

ما رويَ عن سفيان بن عيينة أيضاً وهو : ما رواه أبو داود في «المراسيل» (ص ١١٢ نص رقم ٧٥) وغيره قال : [حدثنا أحمد بن إبراهيم، حدثنا أحمد بن نصر، قال : سألت سفيان بن عيينة قلت : يا أبا محمد أريد أسألك، قال : لا تسأل، قلت : إذا لم أسألك فمن أسأل، قال : سل . قلت : ما تقول في هذه الأحاديث التي رويت نحو : القلوب بين أصبعين، وأن الله يضحك أو يعجب ممن يذكره في الأسواق ؟ فقال : « أمروها كما جاءت بلا كيف »][116] .

---

(١١٦) وهذا موجود في الكتب التالية : « التمهيد » لابن عبد البر (١٤٩/٧)، و « سير أعلام النبلاء » (٤٦٧/٨)، و « تهذيب الكمال » للمزي (٥١٤/١)، وقد بيَّن المزي هناك أن

وذكره الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٤٦٧/٨) باللفظ التالي : [وقال أحمد بن إبراهيم الدورقي: حدثني أحمد بن نصر قال: سألت ابن عيينة **وجعلت أُلِحُّ عليه**، فقال : **دعني أتنفس** . فقلت : كيف حديث عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم: « إن الله يحمل السماوات على إصبع » ....][117] .

وهذا يفيد أن سفيان حكى هذه الكلمة على عجل وهو في حالة تعب . إن صحت عنه . وهو يطلب فيها من السائل أن يَدَعَهُ يتنفس، ويقول له (لا تسأل) فهذا جواب مستعجل يطلب من سائله أن يُمرِّها وهو في حالة غير تفرغ للإجابة ! فكيف يجوز أن يبنى على مثل هذا الجواب المستعجل في حالة ضجر من إنسان غير معصوم مذهب إسلامي في أصول الدين والتوحيد وصفات الباري سبحانه، لا سيما وقد ثبت التأويل عنه !

وأقول زيادة على ذلك : بأن الذي يغلب على الظن أن هذا مركَّب مفتعل، **ومما يؤكد هذا أن في هذا النص حديثٌ لا أصل له ولا يعرف في كتب الحديث بهذا اللفظ** وهو حديث « إن الله يضحك ممن يذكره في الأسواق »، فأنا في شك من ثبوت هذا القول عن سفيان الآن، لأجل الدورقي، والدورقي وأحمد بن نصر الشهيد ممن كانوا على فكر أحمد بن حنبل، وثبوت التأويل عن سفيان يضعِّف هذا المنقول عنه، فإن ثبت هذا عن سفيان فقد قاله على عجل ولم يرد به إثبات مذهب خاص، فإن كان هذا تفويضاً فإنه يخالف ما كان عليه ابن عباس والصحابة والتابعين الذين ذكر تأويلاتهم ابن جرير الطبري في تفسيره !!

أحمد بن إبراهيم هو الدورقي .

(١١٧) وصححه الألباني في « مختصر العلو »، وهو في كتاب « الصفات » المنسوب للدارقطني برقم (٥٦) .

وقد رويت هذه العبارة بلفظ آخر عن سفيان في « الأسماء والصفات » للبيهقي ص (٣١٤) وفي السند مجاهيل فلا يصح، ولفظه هو : « ما وصف الله تبارك وتعالى به نفسه في كتابه فقراءته تفسيره ليس لأحد أن يفسِّره بالعربية ولا بالفارسية »[118] .

وقد علَّق البيهقي[119] على كلمة (فتفسيره تلاوته والسكوت عليه) الواردة في بعض روايات هذه اللفظة فقال : « **وإنما أراد به والله أعلم فيما تفسيره يؤدي إلى تكييف، وتكييفه يقتضي تشبيهاً له بخلقه في أوصاف الحدث** » .

وهذا الذي قاله البيهقي هو الصواب عندي الذي لا محيص عنه إن ثبت هذا القول عن سفيان وغيره، والسبب في ذلك أن أولئك العلماء كان في زمنهم من يشيع التشبيه والتجسيم ويخوض في بيان ذلك، فأغلقوا هذا الباب، فأمروا أتباعهم بالسكوت عن ذلك البيان الذي يؤدي إلى التشبيه وعدم تفسير النصوص بما يؤدِّي إلى التجسيم، وهذا واضح جداً ومتعين مما نُقِل عن الإمام مالك في ذلك حيث نهى عن التحديث بأحاديث الصفات وزجر من سأله عن الاستواء وعن كيفيته، مع أن مالكاً كان من جملة المؤوّلين كما هو منقول

---

(١١٨) وقد دخلت وتخللت هذه الكلمات في كتب الأشعرية، مثل « الاقتصاد في الاعتقاد » للغزالي ص مع أن مصدرها الأساسي هو كتاب « أصول الاعتقاد » للالكائي (٤٣١/٣)، و « الصفات » الموضوع على الدارقطني ص (٥٥)، و « طبقات الحنابلة » لأبي يعلى (٧٩/١)، و « الإبانة » لابن بطة، و « ذم التأويل » لابن قدامة، وأمثال هذه الكتب الحنبلية المعروفة بترويج التشبيه والتجسيم .

(١١٩) في « كتاب الاعتقاد والهداية » ص (٧٠) .

عنه[120] .

وقد رواه البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٣٣٠) بسند آخر عن سفيان فقال :

[وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال : سمعت أبا عبد الله محمد بن إبراهيم بن حمش، سمعت أبا العباس الأزهري، سمعت سعيد بن يعقوب الطالقاني، سمعت سفيان بن عيينة، يقول : « كل ما وصف الله تعالى من نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عليه »] .

أقـــول : أبو العباس الأزهري هذا تالف واسمه أحمد بن محمد بن الأزهر، له ترجمة في « لسان الميزان » (٢٥٣/١) . ومحمد بن إبراهيم بن حمش هذا مخلِّط أيضاً وترجمته في « لسان الميزان » (٢٥/٥) أيضاً فلا يصح هذا بحال .

وقد رويت هذه الكلمات عن سفيان بن عيينة في كتاب اللالكائي « شرح أصول الاعتقاد » (٤٣١/٣) وفي السند مجاهيل كذلك، وابن بطة في « الإبانة الكبرى » وفي سنده كذاب وهو محمد بن أيوب الرازي كذاب كما في « الجرح والتعديل » (١٩٨/٧)، والدارقطني في الصفات وهو موضوع على الدارقطني في جملة آثار كلها من طريق محمد بن مخلد وهو حنبلي جلد، فهل يجوز بعد هذا اعتبار هذه الكلمة المضطربة عن قائلها دستوراً في التوحيد والعقائد ؟ وعلى مجمل هذه المسألة المنقولة عن سفيان بن عيينة وغيره الملاحظات التالية :

*مخالفتها لما ثبت عن السلف ـ وخاصة عن الصحابة ـ من التأويل .

*ثبوت التأويل عن ابن عيينة نفسه بإسناد صحيح .

---

(١٢٠) وقد تقدَّم ذلك موثقلاً ومفصلاً قبل صحيفتين .

*أن ابن عيينة قال هذه الكلمة ـ إن ثبتت عنه ـ في لحظة تعب وإلحاح من السائل وضجر وعجلة .

ـ قول سفيان ليس من الحجج الشرعية لا سيما مع وجود المخالفين المؤولين من السلف .

ـ في النص حديث لا أصل له ويبعد أن يقر سفيان نصاً في العقائد كهذا، دون أن يبين تأويله كحديث وادي وَجٍّ المتقدِّم .

*هذه أمور تفرَّد الحنابلة وموافقوهم برواياتها وجمعها والاهتمام بها لتحقيق مآربهم .

ما روي عن أبي عبيد في التفويض الصريح في التجسيم :

روى الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٥٠٥/١٠) بسنده عن العباس الدوري قال : [سمعت أبا عبيد القاسم بن سلاَّم وذكر الباب الذي يروي فيه الرؤية، **والكرسي موضع القدمين، وضحك ربنا، وأين كان ربنا ؟، فقال : هذه أحاديث صحاح**[١٢١] حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض **وهي عندنا حق لا نشك فيها**[١٢٢] ولكن إذا قيل كيف يضحك وكيف وضع قدمه قلنا لا نفسر هذا ولا سمعنا أحداً يُفَسِّرُه[١٢٣] .

أقول[١٢٤] : قد فسَّر علماء السلف المهم من الألفاظ وغير المهم وما أبقوا

(١٢١) هذه الأحاديث ليست بالصحاح وبعضها ليست بأحاديث أصلاً !!

(١٢٢) عقلاء أهل الحديث والفقهاء أولوها وردوا غير الثابت منها ! فهذه فرية حنبلية !

(١٢٣) لقد امتلأت كتب التفاسير السلفية والخلفية وكتب السنن والأحاديث بتأويلات وتفسيرات السلف لهذه الأمور !

(١٢٤) القائل هنا الذهبي فانتبه لذلك !

ممكناً، وآيات الصفات وأحاديثها لم يتعرضوا لتأويلها أصلاً[١٢٥]، وهي أهم الدين فلو كان تأويلها سائغاً أو حتماً لبادروا إليه[١٢٦] ؛ فعلم قطعاً أن قراءتها وإمرارها على ما جاءت هو الحق لا تفسير لها غير ذلك[١٢٧]، فنؤمن بذلك ونسكت اقتداء بالسلف، معتقدين أنها صفات لله تعالى[١٢٨]] .

نسأل الله تعالى العافية والسلامة، وما قاله الذهبي مردود لا قيمة له كما بينت ذلك في « إعلام الثقلين بخرافة الكرسي موضع القدمين »، لثبوت التأويل القاطع عن السلف .

رد هذه المقالة رواية :

ما قاله أبو عبيد القاسم بن سلام هنا لا يثبت من ناحية إسناده الذي ذكره الذهبي ! لأن في إسناده ابن كادش والعشاري وهما حنبليان مجسمان كذابان تكلمنا عليهما في غير ما موضع، وعمدة هذا القول رواية الدارقطني له في

---

(١٢٥) هذا الكلام مردود على الذهبي جملة وتفصيلاً ! ولم يتذكَّر ساعتئذ أن ابن عباس تأول الساق بالشدة والنسيان بالترك والكرسي بالعلم ! وكذلك من نقل تأويلاتهم الحافظ ابن جرير الطبري في تفسيره ومن نقلنا تأويلاتهم في مقدمة « دفع شبه التشبيه » و « صحيح شرح العقيدة الطحاوية » وغيرهم !

(١٢٦) لقد بادروا إليه فيما نقله ابن جرير وغيره ونقلناه عنهم في الكتب المذكورة ! وكتب التفاسير مليئة بذلك !

(١٢٧) هذا يقتضي الأخذ بظواهر الألفاظ وهو رأي باطل مردود ظاهر الفساد ! لأن ابن عباس وغيره من السلف والخلف لم يمروها هكذا بل تعرضوا لتأويلها وتفسيرها وبيان معانيها !

(١٢٨) إذا كان المطلوب هو السكوت كما يدَّعي فلا يجوز أن يقول بعد ذلك بأنه يجب الاعتقاد بأن من صفات الله تعالى أن الكرسي موضع قدميه ! تعالى الله عما يقولون وسبحانه عما يصفون !

كتاب « الصفات »، وكتاب الصفات من رواية هذين الحنبليين، وكتاب الصفات لا يثبت للدارقطني كما بينت ذلك في رسالة خاصة مطبوعة بذيل كتاب « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » لأنها من رواية ابن كادش والعشاري .

أما ابن كادش العكبراوي فقال الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » (٢١٨/١) نقلاً عن الحافظ ابن النجار : « **كان مخلّطاً كذاباً لا يحتج بمثله وللأئمة فيه مقال** »، وأما شيخه العشاري فقال الذهبي في ترجمته في « ميزان الإعتدال » (٦٥٦/٣ . ٦٥٧) ما نصه : « أدخلوا عليه أشياء فحدّث بها بسلامة باطنٍ !!! منها حديثٌ موضوع في فضل ليلة عاشوراء ومنها **عقيدة للشافعي** ... » . **أقول** : ومنها كتاب الرؤية هذا، لأن من حدّث بعقيدة مدسوسة على الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ليس بمستغرب عليه أن يحدّث بعقيدة مدسوسة على الدارقطني، وقال الذهبي في « ميزان الإعتدال » (٦٥٦/٣) بعد أن ذكر حديثاً في سنده العُشاري هذا ما نصه : « فقبّح الله مَنْ وضعه، والعتب إنّما هو على محدّثي بغداد كيف تركوا العشاري يروي هذه الأباطيل». وقد ختم الذهبي ترجمته في الميزان بقوله : « **قلت : ليس بحجّة** » انتهى .

قلت فإن وجد هذا عن أبي عبيد من غير طريق ابن كادش والعشاري والراوي هو عباس الدوري فهو علته وآفته أو أنه أدخل عليه بطريقة ما، لأنه هو الراوي أيضاً نصاً كهذا عن وكيع فيه « الكرسي موضع القدمين » والذي نعتقده أن مثل أبي عبيد ووكيع لا يصححون أمثال هذه الخرافات ويحملون الناس على اعتقادها .

أما ردُّ هذه المقالة دراية : فأبو عبيد القاسم بن سلام كان من تلاميذ

أبو عبيدة معمر بن المثنى[١٢٩] (١١٠هـ ـ٢٠٩هـ) صاحب كتاب « مجاز القرآن » الذي أوَّل فيه ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ القلم : ٤٢، بالشدة، وأوَّل فيه ﴿ يَاحَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ الزمر : ٥٦، بثواب الله تعالى، فكيف يقول أبو عبيد : (لا نفسر هذا ولا سمعنا أحداً يُفَسِّرُه) ؟!

ثم إن هذا القول أكثر رواته حنابلة ويكفي هذا في ردِّه وعدم قبوله مع شناعته، فهذه المقالة فيها أحاديث موضوعة مثل « الكرسي موضع القدمين » ونحوه من الأحاديث الواهية المردودة ! وقد تقدَّم أن سفيان بن عيينة وسفيان الثوري وغيرهما يؤولون فكيف يقول : (ولا سمعنا أحداً يفسِّره)، هذا مما يرد هذه الرواية دراية .

تنبيه : وهذا المروي عن أبي عبيدٍ له إسناد آخر : وهو ما رواه أبو منصور الأزهري[١٣٠] (٢٨٢ - ٣٧٠ هـ) .بعد ذكر حديث إن جهنم تمتلئ حتى يضع الله فيها قدمه ـ:

[وأخبرني محمد بن إسحاق السعدي، عن العباس الدُّورِي، أنه سأل أبا عبيدٍ عن تفسيره وتفسير غيره من حديث النزول والرؤية فقال : « هذه أحاديث رواها لنا الثقاتُ عن الثقات حتى رفعوها إلى النبي عليه السلام ؛ وما رأينا أحداً يفسرها، فنحن نؤمن بها على ما جاءت ولا نفسرها » . أراد أنها تترك على ظاهرها كما جاءت] .

---

(١٢٩) ترجمه الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٤٤٥/٩) بقوله : « الإمام العلامة البحر أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي مولاهم البصري النحوي صاحب التصانيف .. حدَّث عنه : علي بن المديني، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو عثمان المازني .. وعدة »، وله ترجمة في « تذكرة الحفاظ » للذهبي (٣٧١/١/برقم٣٦٧) .

(١٣٠) هو في « تهذيب اللغة » لأبي منصور الأزهري (٤٥/٩-٤٦) .

أقــول : هذا لا يثبت **!** أما محمد بن إسحاق السعدي فلم أقف له على ترجمة فهو مجهول، وعباس الدوري من رهط أحمد بن حنبل وجماعته، وقد فسَّر الصحابة وأولوا عدداً من آيات الصفات، وأحمد بن حنبل فعل ذلك[١٣١]، فَلِمَ يمتنع التفسير والتأويل ؟

مع أن الأزهري نفسه نقل قبل ذلك مباشرة في كتابه تأويل الحسن البصري للقدم فقال : [وفي الحديث « إن جهنم تمتلئ حتى يضع الله فيها قدمه » . رويَ عن الحسن أنه قال : معناه حتى يجعل الله فيها **الذين قدَّمهم من شرار خلقه إليها،** فهم قدم الله للنار، كما إن المسلمين قدمه للجنة] .

وبهذا نخلص إلى عدم ثبوت هذا، وأن السلف أوَّلوا أحاديث الصفات .

ما روي عن ابن معين في ذلك :

روى عباس الدوري في « تاريخ ابن معين » (٥٢٠/٣) قال : [سمعت يحيى يقول : شهدت زكريا بن عدي سأل وكيعاً فقال : يا أبا سفيان هذه الأحاديث يعنى مثل حديث « الكرسي موضع القدمين » ونحو هذا ؟ فقال وكيع أدركنا إسماعيل بن أبي خالد وسفيان ومسعر يحدِّثون بهذه الأحاديث ولا يُفَسِّرون بشيء][١٣٢] !!

لاحظ أن راوي هذه الأمور جميعها عن أبي عبيد وعن ابن معين هو العباس الدوري وهذا يجعلنا نفكر في الأمور التالية :

---

(١٣١) إذ أوَّلَ قوله تعالى : ﴿ وجاء ربك ﴾ قال : « **جاء ثوابه** » . وإسناده صحيح، انظر « البداية والنهاية » (٣٢٧/١٠)، وغير ذلك كما ذكرناه موثقاً مشروحاً في مقدمة « دفع شبه التشبيه » ص (١٢-١٤) .

(١٣٢) وهو في « الأسماء والصفات » للبيهقي ص (٣٥٥) .

١- لماذا تفرَّد عباس الدوري بهذا عن ابن معين وأبي عبيد ؟!

٢- عباس الدوري من الحنابلة الذين صحبوا أحمد بن حنبل وحالهم معلوم في التمسك بأحاديث الصفات، وترجمته في « طبقات الحنابلة » (٢٣٦/١) .

٣- السلف الذين يروي الدوري عنهم التسليم للحديث الموضوع « الكرسي موضع القدمين » وخاصة ابن معين وهو إمام الجرح والتعديل لا يقبلون بهذه الأباطيل والموضوعات ولا يجعلونها من العقائد التي يجب الإيمان بها والأخذ بظواهرها بإمرارها وعدم تفسيرها، فالحديث الذي له عدة طرق ولكنه منكر مستبشع لا يثبته أهل هذه الصناعة وإن تعددت أسانيده، فكيف بمثل هذا الأثر المنكر ؟!

٤- وهناك أمر خطير عن زكريا بن عدي السائل وهو أنه كان أبوه **يهودياً** فأسلم، وكان زكريا من المعتنين بالتوراة، قال المزي في « تهذيب الكمال » (٣٦٧/٩) في ترجمته : [قال إبراهيم بن عبدالله بن الجنيد : قال أبو داود النحوي ليحيى بن معين وأنا أسمع : سمعتُ أبا نُعَيم وذُكرَ له حديث فقال : من روى هذا ؟ فقالوا زكريا بن عدي، فقال أبو نُعَيم : **ما لَه وللحديث ذاك بالتوراة أعلم !!** فقال يحيى بن معين : كان زكريا بن عدي لا بأس به، وكان أبوه يهودياً فأسلم][133] .

فالظاهر أن الحادثة إن وقعت فهي واقعت حال، كان زكريا بن عدي يسأل وكيعاً عن أحاديث مستشنعة في الصفات منها « الكرسي موضع القدمين » ويريد منه تفسيرها على ما يريده مما هو مقرر في التوراة من التجسيم، فردَّ عليه وكيع منكراً بأن من أدركهم من العلماء كانوا لا يفسِّرونها

---

(١٣٣) والقصة أيضاً في « تاريخ بغداد » (٤٥٥/٨)، وسؤالات ابن الجنيد .

بما يسوق إلى التجسيم، لكن يبقى الإشكال قائماً في رمي السلف برواية مثل هذا الحديث المنكر المستشنع والإيمان بظاهره دون أن يفسروه !

ثم إن هؤلاء الذين ذكر وكيع قولهم في هذا الأثر - إن صحَّ عنه - قد ثبت التأويل عنهم أو نقلوه عن شيوخهم وهم سفيان الثوري ومسعر وإسماعيل بن أبي خالد ! وإليكم ذلك :

١- أما سفيان الثوري :

فروى ابن جرير في تفسيره (٨/٢٧/١٣) بسند صحيح عن سفيان الثوري أنه أوَّل قوله تعالى : ﴿ **وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ** ﴾ الذاريات : ٤٧، قال : ((**بقوَّة**)) .

وروى ابن أبي حاتم في تفسيره (٣٨٢/١١) بسند صحيح عن سفيان الثوري أنه أوَّل قوله تعالى ﴿ **كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إلا وَجْهَهُ** ﴾ القصص : ٨٨، قال : ((كل شيء هالك **إلا ما ابتغي به وجهه من الأعمال الصالحة**)) .

وروى ابن جرير في تفسيره (٩٤/٢٧/١٣) في تأويل ﴿ **تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا** ﴾ القمر : ١٤، قال :

[وذُكر عن سفيان في تأويل ذلك، ما حدثنا ابن حُمَيد، قال: ثنا مِهْران، عن سفيان، في قوله ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ يقول : ((**بأمرنا**))] . وإسناده حسن .

٢- وأما رواية وكيع عن سفيان الثوري عن شيوخهم في التأويل :

فقال الحافظ ابن جرير في تفسيره (١٩٢/٢٩/١٤) :

[قال: ثنا وكيع، عن سفيان، عن منصور، عن مجاهد ﴿ **إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ** ﴾ القيامة : ٢٣، قال : **تنتظر الثواب من ربها**] . وإسناده صحيح، وهو مروي

هناك بأسانيد عديدة .

وروى ابن جرير في تفسيره (٥٣٦/٢) قال : [حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا وكيع، عن النضر بن عربي، عن مجاهد : ﴿ **فَثَمَّ وَجْهُ اللَّـهِ** ﴾ البقرة : ١١٥، **قال: قبلة الله**] . ورجاله ثقات أثبات .

ومنه يتبين أن وكيعاً وغيره من هؤلاء العلماء الذين نقلوا عنهم السكوت والإمرار أولوا أو نقلوا التأويل ورووه عن شيوخهم وأمروه وسكتوا عليه أيضاً دون إنكار .

٣- وأما إسماعيل بن أبي خالد : فقال ابن جرير في تفسيره (١٩٣/٢٩/١٤) :

[حدثني أبو الخطاب الحساني، قال : ثنا مالك، عن سفيان، قال : ثنا إسماعيل بن أبي خالد عن أبي صالح في قوله ﴿ **وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ، إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ** ﴾ القيامة : ٢٢-٢٣، **قال : تنتظر الثواب**] . وإسناده صحيح . وكل هذا عند أصحاب التفويض وعدم التفسير من أقوال الجهمية .

٤- وأما مسعر بن كدام : فروى ابن جرير في تفسيره (٩٩/٢٠) قال : [حدثنا ابن وكيع، قال : ثنا أبي، عن مسعر وسفيان، عن قيس بن مسلم، عن إبراهيم، قال : ﴿ **لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ الله** ﴾ الروم : ٣٠، **قال : لدين الله**] .

وهذه التأويلات الواردة في هذه النقول تحكم على ما رواه عباس الدوري عن هؤلاء بأنه من باب الشاذ المنكر المردود، الذي لا يمثل السلف ولا أفكارهم ولا عقيدتهم، إذ لا يصح أن يقال بعد مثل هذا بأنهم مفوضون سالكون لمذهب الإمرار وعدم التفسير .

ومما يهدم هذا من جهة ثبوت الرواية وكذا من جهة محاولاتهم تثبيت فكرة (ولا تفسَّر) أو (ولا يفسرونها بشيء) التي تريد الحنابلة إثباتها

وإشاعتها عن السلف في الفرق والمذاهب، أن سعيد بن جبير وهو من سادة التابعين فسَّر الكرسيَّ بالعلم ! فقد ذكر البخاري في صحيحه[١٣٤] كما تقدَّم أن سعيد بن جبير قال : « **إن كرسيه علمه** » .

وبذلك تنتسف هذه الفكرة من أساسها .

ما روي عن الأوزاعي في ذلك مما قد يفيد التفويض :

قال البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤٠٨) : [وقال أبو عبدالله الحاكم : أخبرني محمد بن علي الجوهري ببغداد، ثنا إبراهيم ابن الهيثم البلدي، ثنا محمد بن كثير المصيصي قال : سمعت الأوزاعي يقول : كنَّا والتابعون متوافرون نقول : إنَّ الله فوق عرشه ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته] .

أقول: لا يثبت هذا عن الأوزاعي بل هو محض افتراء. لأن في إسناده محمد ابن كثير المصيصي وقد ضعَّفه أحمد جداً كما في « الجرح والتعديل » (٦٩/٨) . وجاء في ترجمته في الكامل لابن عدي أنَّ أحمد قال : « هو منكر الحديث »، وقال : « يروي أشياء منكرة »، وقال : ابن عدي : « له روايات عن معمر والأوزاعي خاصة أحاديث عداد مما لا يتابعه أحد عليه » . وقال أحمد أيضاً : ليس بشيء يحدّث بأحاديث مناكير ليس لها أصل . وقال البخاري: ليِّنٌ جداً . ووثَّقه بعضهم . انظر ترجمته في « تهذيب الكمال » (٣٣١/٢٦) .

والراوي عنه إبراهيم بن الهيثم البلدي، قال العقيلي في « الضعفاء » (٢٧٤/١) : « حدَّث بحديث كذبه فيه الناس وواجهوه به » .

فأنى تقوم لمثل هذه المقولات قائمة ! وابن تيميه يقول عن هذا النص في العقيدة الحموية ص (٢٧) « بإسناد صحيح » ! وهو مكذوب موضوع !

---

(١٣٤) انظر فتح الباري (١٩٩/٨) قبل الحديث رقم ٤٥٣٥ مباشرة .

ما روي مما لم يصح عن محمد بن الحسن الشيباني في ذلك :

وقال الذهبي في « العلو » ص (٤٢٠ بتحقيقنا) عند ذكر أقوال الإمام محمد بن الحسن (١٣١-١٨٩هـ) :

[أخبرنا التاج عبد الخالق، أنا ابن قدامة، أنا عبدالله بن محمد النَّقور، أنبأنا أحمد بن علي، أنا هبة الله اللالكائي، أنا أحمد بن محمد بن حفص، أنا محمد بن أحمد، نا الحسن بن يوسف، نا أحمد بن علي بن زيد، نا محمد بن أبي عمرو، نا عمرو بن وهب، سمعتُ شداد بن حكيم يذكر عن محمد بن الحسن في الأحاديث « أنَّ الله يهبط إلى سماء الدنيا » ونحو هذا من الأحاديث أنَّ هذه الأحاديث قد روتها الثقات، **فنحن نرويها ونؤمن بها، ولا نفسرها**] .

أقـــول : هذا كلام لا يصح وهو من جملة التخريفات التي تنسجها الحنابلة ! فشيخ اللالكائي والخمسة الذين فوقه مجاهيل على التحقيق !! وهناك أسماء مشابهة أو مطابقة لهؤلاء مذكورة في « لسان الميزان » ونحوه، وهي أسماء جماعة من جملة الوضاعين، وكفى بهذا شرفاً للالكائي والذهبي وأمثالهما !

ثم قال الذهبي عقب هذا هناك :

[ونقل أبو القاسم هبة الله اللالكائي والشيخ موفق الدين المقدسي وغيرهما بالإسناد عن عبدالله بن أبي حنيفة الدبوسي، سمعت محمد بن الحسن يقول : اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صفة الرب عزَّ وجل **من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسَّر شيئاً من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفارق**

الجماعة، لأنه وصفه بصفة لا شيء] .

أقول : ليس لهذا القول سند كما ترى !! وهذا من جملة خرافات الحنابلة التي ينقلونها عن الإمام محمد بن الحسن رحمه الله تعالى .

فرية حنبلية أخرى عن الإمام محمد بن الحسن الشيباني :

قال اللالكائي في « شرح أصول اعتقاد أهل السنة » (٤٣٢/٣) :

[أخبرنا أحمد بن محمد بن حفص، قال : ثنا محمد بن أحمد بن سلمة، قال : ثنا أبو محمد سهل بن عثمان بن سعيد بن حكيم السلمي، قال : سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن المهتدي بن يونس يقول : سمعت أبا سليمان داود بن طلحة، سمعت عبدالله بن أبي حنيفة الدبوسي يقول : سمعت محمد بن الحسن .. به] .

وهذا إسناد تالف رجاله مجاهيل، وإليك ذلك :

١- أما (أحمد بن محمد بن حفص) : فقد ذكر ابن حجر في « لسان الميزان » (٢٧٤/١) رجلاً مطابقاً لاسم هذا الراوي نعته بعد ذلك بقوله : « الخلال قاضي الحديبية على رأس الأربعمائة ذكره النديم في مصنفي الشيعة » . وما أظنه هذا الذي روى عنه اللالكائي .

٢- وأما (محمد بن أحمد بن سلمة) فلم أقف عليه، فهو مجهول كذلك .

٣- وأما (أبو محمد سهل بن عثمان بن سعيد بن حكيم السلمي) فلم أقف عليه، فهو مجهول أيضاً .

٤- وأما (أبو إسحاق إبراهيم بن المهتدي بن يونس) فلم أقف عليه، فهو مجهول .

٥- وأما (أبو سليمان داود بن طلحة)، فهو مجهول الحال أيضاً، وله ترجمة في كتاب الحافظ الحسيني « الإكمال » (٧٢/٧) جاء فيها : [وأبو

سليمان بن طلحة بن قابوس من قرية درنكري حدث عن موسى بن نصر أبي عمران الثقفي السمرقندي وبحير بن النضر وعبد الله بن أبي حنيفة الدبوسي ومحمد بن أبي معاذ البلخي روى عنه إبراهيم بن المهتدي بن يونس] .

٦- وأما (عبدالله بن أبي حنيفة الدبوسي) فلم أقف عليه فهو مجهول كذلك .

فهذا المنقول عن محمد بن الحسن من جملة أكاذيب الحنابلة التي اخترعوها، والسند تالف كما ترى لجهالة حال هؤلاء الرجال، وبذلك يتم الافتراء على أئمة السلف .

وأما ما رواه البيهقي في « الأسماء والصفات » ص (٤٢٦) حيث قال :

[أخبرنا الفقيه أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث الأصبهاني، أنا أبو محمد بن حيان، ثنا إسحاق بن أحمد الفارسي، ثنا حفص بن عمر المهرقاني، ثنا أبو داود، قال : كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحدون ولا يشبهون ولا يمثلون، يروون الحديث لا يقولون كيف، وإذا سئلوا أجابوا بالأثر . قال أبو داود : وهو قولنا . قلت : وعلى هذا مضى أكابرنا] .

أقول : وهذا قول لا يصح أيضاً، ففي السند مجاهيل، وأبو الشيخ صاحب كتاب العظمة يأتي بالطامات، لأنه كان على مذهب هؤلاء المجسمة، وإليكم تفصيل القول في ذلك : في هذا السند :

١- الفقيه أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث الأصبهاني : لم أقف له على ترجمة، فهو مجهول الحال .

٢- أبو محمد بن حيان (ت٣٦٩هـ): هو أبو الشيخ عبدالله بن

محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني، صاحب كتاب "العظمة"، الذي ملأه بالتُرَّهات والموضوعات . وقد قال العلامة الكوثري في تعليقه على « الأسماء والصفات » ص (٢٤٣) : [**ضعَّفه العسال**] . ومما يدلك على تلف هذا الإسناد وكون القصة مكذوبة أن أبا الشيخ ابن حيان روى عن محمد بن أسد المديني صاحب أبي داود الطيالسي [كما في السير (٢٧٧/١٦)]، وقال الذهبي هناك في ترجمة أبي الشيخ ص (٢٧٩) : [صاحب سنة واتباع **لولا ما يملأ تصانيفه بالواهيات**] .

قال أبو الفضل الهروي في « مشتبه أسامي المحدثين » (١٨٠/١) : [عبدالله ابن محمد بن جعفر بن حيان **إثنان : أحدهما** : أبو الشيخ الأصبهاني الحياني . **والثاني** : أبو بكر : روى عن إسحاق بن أحمد الفارسي، روى عنه أبو نصر الفضل بن محمد بن سعيد القاساني] . فالسند فيه تخليط وتلاعب، لأن البيهقي قال أبو محمد، والراوي عن الفارسي هو أبو بكر وليس أبو محمد، كما في « المعجم في مشتبه أسامي المحدثين »[١٣٥]، وأبو بكر هذا مجهول لم أقف له على ترجمة !

٣- إسحاق بن أحمد الفارسي : لم أقف له على ترجمة إلا في « تاريخ قزوين » للرافعي حيث قال فيه (٣٢٦/٢) : [إسحاق بن أحمد الفارسي روى عن محمد بن إسماعيل البخاري وسمع بقزوين يحيى بن عبد الرحمن وأكثر الرواية عنه أبو الشيخ الحافظ] . فهو مجهول الحال ولذلك كثرت الواهيات والموضوعات في كتب أبي الشيخ .

---

(١٣٥) تأليف: عبيد الله بن عبد الله بن أحمد الهروي أبو الفضل، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٤١١، الطبعة: الأولى، تحقيق: نظر محمد الفاريابي.

٤- وحفص بن عمر المهرقاني، من رجال النسائي كما في « تهذيب التهذيب » (٣٥١/٢) وقال هناك : [وقال ابن حبان : صدوق حسن الحديث يُغْرِب] .

وكل هذا يفيدنا عدم ثبوت هذا المحكي عن هؤلاء العلماء من السلف، ولذلك سكت عليه الألباني وشعيب في تعليقهما على شرح المبتدع ابن أبي العز على الطحاوية ولم يعلِّقا عليه بشيء إخفاء لحاله !!

عدم ثبوت ما روي عن الزهري ومكحول في الإمرار:

مختصر الكلام هنا أن ما رُوِيَ عن مكحول والزهري لم يثبت، والذي ورد عن الزهري .ولعل بعض الناس يصححه .من قوله (أمروا الأحاديث) إنما هو في قضية ليست في الصفات وإنما في حديث « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن »)، وقد اصطاد هذه اللفظة عن الزهري الداعون إلى الإيمان بظواهر أحاديث الصفات واستعملوها في غير موضعها، كما اصطاد من ينكر الإجماع قول أحمد بن حنبل « من ادَّعى الإجماع فهو كاذب » فعممه على جميع مسائل الإجماع والذي أراده أحمد في مسألة معينة، وإليكم تفصيل ما روي في ذلك : قال اللالكائي في « شرح أصول اعتقاد أهل السنة » (٤٣٠/٣برقم٧٣٥) : [أخبرنا أحمد بن عبيد، قال أخبرنا محمد بن الحسين، قال حدثنا أحمد بن زهير، قال ثنا عبدالوهاب بن نجدة الحوطي، قال ثنا **بقية قال : ثنا** الأوزاعي قال : كان الزهري ومكحول يقولان : أمرُّوا الأحاديث كما جاءت] .

هذا إسناد لا يصح لأن فيه مجاهيل وهما شيخ اللالكائي وشيخ شيخه[١٣٦]، وقد رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٩٦/٢) بإسناد

---

(١٣٦) أقول : **شيخ اللالكائي أحمد بن عبيد**، وكنت أقول : لعله الصفار المترجم في

صحيح إلى بقية **لكن عنعن بقية فيه عـن الأوزاعـي** فصار الخبر غير ثابت لعنعنة بقية فيه عن الأوزاعي، وابن عبد البر رواه عن عبد الوارث بن سفيان بن جُبرون وهو حافظ ثقة[١٣٧]، عن القاسم بن أصبغ وهو الحافظ المشهور محدث الأندلس[١٣٨]، عن أحمد بن زهير وهو الحافظ الكبير ابن أبي خيثمة[١٣٩]، عن عبدالوهاب بن نجدة وهو ثقة[١٤٠]، عن بقية بالعنعنة به[١٤١]. **وبقيـة ضـعيف عندهم بالاتفاق إن عنعن، وعند سفيان بن عيينة وأبي حاتم الرازي وأبي**

((سير النبلاء)) (٤٤١/١٥) الذي كانت وفاته سنة (٣٥٢هـ)، واللالكائي وفاته سنة (٤١٨هـ)، لكن بين وفاتيهما (٦٦) سنة، واللالكائي يقال في ترجمته إنه مات كهلاً، والكهل في كتب اللغة من ثلاثين سنة إلى إحدى وخمسين . كما في تاج العروس ((شرح القاموس)) (١٠٥/٨) للحافظ الزبيدي . فمتى سمع منه اللالكائي ؟! فالأرجح أنه ليس هو . **وشيخ شيخه محمد بن الحسين** مجهول أيضاً . فلم أعرف هذين ولم أقف لهما على ترجمة، وبذلك لا يصح هذا القول .

(١٣٧) انظر ((سير أعلام النبلاء)) (٨٤/١٧) للذهبي .

(١٣٨) انظر ((سير أعلام النبلاء)) (٤٧٢/١٥) للذهبي .

(١٣٩) انظر ((لسان الميزان)) (١٧٤/١) للحافظ ابن حجر .

(١٤٠) انظر ((تهذيب التهذيب)) (٤٠١/٦) وفيها ثقة ثبت، وكذلك ثقة ثقة .

(١٤١) ورواه أبو زُرعة الدمشقي في ((تاريخه)) (٩٠/١) بتصريح بقية بالتحديث، لكن من رواه بالعنعنة أوثق، وبقية ضعيف عند ابن عيينة وأبي حاتم الرازي وأبي مُسْهِر وابن خزيمة كما تقدَّم، سواء صرَّح بالتحديث أم لم يصرِّح ! كما في ترجمته في ((تهذيب الكمال)) (١٩٦/٤-٢٠٠)، ولم يخرج البخاري ولا مسلم رواية بقية عن الأوزاعي، إلا أن البخاري ذكر له متابعة في موضع واحد فقط . وجاء في ترجمته في ((تهذيب الكمال)) (١٩٩/٤) في الحاشية : قال أبو أحمد الحاكم : ((.. لكنه ربما روى عن أقوام مثل الأوزاعي .. أحاديث شبيهة بالموضوعات أخذها عن محمد بن عبدالرحمن ويوسف بن السفر وغيرهما من الضعفاء فيسقطهم من الوسط ويرويها عمن حدثوه بها عنهم)) .

مسهر وابن خزيمة ضعيف مطلقاً سواء صرح بالتحديث أم لم يصـرِّح . فمثل هذا الإسناد لا يصحح هذه الرواية عن الزهري ومكحول .

وقال الدارقطني في « **العلل** » (٣٤٧/٩) : [وحدثنا أحمد بن عبد الله بن نصر بن يحيى، ثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عصمة الكلبي الرملي، قال ثنا سوار بن عمارة، ثنا الهقل بن زياد، عن الأوزاعي حدثني الزهري قال حدثني سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وعروة بن الزبير عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع المؤمنون إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها مؤمن » . قال : فقلت للزهري : فإن لم يكن مؤمناً فمه ؟! قال : فنفر عن ذلك وقال **أمرُّوا الأحاديث كما أمرَّها من كان من قبلكم**، فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أَمَرُّوها] .

وهكذا رواه مطوَّلاً مبيَّناً : ابن الأعرابي في « معجمه » (١٤٣/١و٢٣٣/٢) وتمام في « فوائده » (١٤٩/١برقم١٤٨) والكلاباذي في « بحر الفوائد » (رقم ١٨٠)، كلهم من طريق ابن عصمة الأطروش الرملي، عن سوار عن الهقل بن زياد، والرملي لم أقف له على ترجمة، فإن صح هذا فهو يبين أن الزهري قاله في حالة معينة وهي في حديث : « لا يزني الزاني .. »[١٤٢] وليس في موضوع الصفات، فلا يبنى على مثل هذا مذهب عقائدي، يلصق بالسلف بعد امتلاء كتب التفسير والحديث

---

(١٤٢) رواه البخاري (٢٤٧٥) ومسلم (٥٧)، فحاول الأوزاعي . إن صح هذا عنه . أن يرد الحديث لأنه يخالف مذهب الشاميين في مسألة فاعل الكبيرة ويستعين بتأييد الزهري على ما يريد فلم يلتفت إليه الزهري وأخبره بأن هذا حديث رواه جمع وهو مقبول عند الصحابة، هذه هي القصة بالضبط، فقال له : أمروا الأحاديث .

بتأويلات السلف لنصوص الصفات وغيرها .

وبذلك ثبت أن الزهري ومكحولاً لم يقولا ذلـك، وأن الزهـري إن ثبت ذلك عنه لم يقله في أحاديث الصفات .

نص ينقله ابن عبد البر عن السلف والحـافظ ابـن حجـر يحـاول تخفيفه :

الـذي أسـتغربه جـداً أن الحـافظ ابـن حجـر أوَّل أحاديـث « صـحيح البخاري » من أولها إلى آخرها في « فتح الباري » بما فيها أحاديث الصفات وأحاديث الأحكام وغيرها، ثم لمَّا جاء في كتاب التوحيد عند الكلام على موضوع التأويل والتفويض ذكر كلاماً مفاده أن التفويض هو مذهب السلف وهو الأسلم والأحسن وجعل ينقل نصوصاً في ذلك ! ونسي ما فعله في كتابه من التأويل وخاصة لأحاديث الصفات ! فماذا يُسَمَّى هذا الصنيع منه ؟!

ثم إن من جملة ما ينكره ويستغربه المنصف أن الحافظ ابن حجر نقل في « فتح الباري » (١٣/٤٠٧) قول سلف أهل السنة في مسائل الصفات وتفويضها، فقال ابن حجر هناك : [وقال ابن عبد البر : أهل السنة مجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة، ولم يكيفوا شيئاً منها، وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فقالوا من أقرَّ بها فهو مشبه فسماهم من أقرَّ بها معطلة] .

وهذا اختزال وبتر لما قاله ابن عبد البر من ابن حجر ـ الذي قرظ لابن ناصر الدين كتاباً في تمجيد ابن تيمية المجسم المشبه الذي اتفق أهل الحق على تضليله، والذي يقول بجواز إثبات الصوت لله سبحانه[(١٤٣)] ! تعالى الله عن ذلك

---

(١٤٣) فإنه قال في فتح الباري (١٣/٤٥٨) : [وإذا ثبت ذكر الصوت بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به ثم إما التفويض واما التأويل وبالله التوفيق] .

علواً كبيراً !ـ وكلام ابن عبد البر الذي لم يُحَرَّف ولم يبتر منه هو كما في « التمهيد » (١٤٥/٧) : [أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها **وحملها على الحقيقة لا على المجاز** إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك، ولا يحدّون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها **ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة** ويزعمون أن من أقرَّ بها مشبه وهم عند من أثبتها نافون للمعبود والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله وهم أئمة الجماعة والحمد لله] .

وهذا الذي يقوله ابن عبد البر هنا كارثة من الكوارث فضلاً عن كونه غير صحيح البتة عن السلف الذين أوَّلوا جميع آيات الصفات وغير ذلك !

قال الحافظ ابن الجوزي في « صيد الخاطر » ص (٦١) : [عجبتُ من أقوامٍ يدَّعون العلمَ ! ويميلون إلى التشبيه بحملهم الأحاديث على ظواهرها، .... ولقد عجبتُ لرجلٍ أندلسيٍّ يُقال له ابن عبد البر صنَّف كتاب التمهيد فذكر فيه حديث النزول إلى السماء الدنيا فقال : (هذا يدل على أن الله تعالى على العرش لأنه لولا ذلك لما كان لقوله ينزل معنى)، وهذا كلام جاهل بمعرفة الله عز وجل، لأن هذا استسلف من حسه ما يعرفه من نزول الأجسام فقاس صفة الحق عليه ! فأين هؤلاء واتِّباع الأثر ؟ ولقد تكلَّموا بأقبح ما يتكلَّم به المتأولون، ثم عابوا المتكلمين] .

ونجد ابن تيمية في « درء تعارض العقل والنقل » (٨/٤) وفي « العقيدة الحموية » ص (٦٤) يحتج بهذا النص لابن عبد البر، ويحتج أيضاً هناك بقول

البيهقي في « الأسماء والصفات » ويصفه بأنه من متولي المتكلمين من أصحاب الأشعري .

وتعليقاً على كلام ابن عبد البر هذا أقول مختصراً :

أما سلف أهل السنة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أهل الفضل والعلم والإدراك لحقائق الأمور فلم يجمعوا على شيء من هذه التُرَّهات بل أوَّلوها ولم يقبلوها على ظاهرها وحقيقتها، وقد تقدَّم بعض ذلك، ومن مثل هذه النقول الكاذبة والأوهام نشأت فكرة وجود مذهب آخر لأهل السنة يقال له مذهب التفويض مع اختلافهم في ضبطه وتعريفه . والله أعلم .

قول الفضيل بن عياض قراءتها تفسيرها في موضوع آخر وليس في الصفات :

قال ابن أبي حاتم في تفسيره : [حدثنا أبي، ثنا عمران بن موسى الطرسوسي، أنبأ أبو زيد فيض بن إسحاق قال : سألت الفضيل بن عياض، عن قول الله، عز وجل : ﴿ **أَفَرَأَيْتَ إِنْ مَتَّعْنَاهُمْ سِنِينَ، ثُمَّ جَاءَهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ، مَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يُمَتَّعُونَ** ﴾ الشعراء : ٢٠٥-٢٠٧، قال : « قراءتها تفسيرها »] .

وهذا رجاله ثقات إلا خادم الفضيل فيض بن إسحاق، لم أجد من وثقه إلا ابن حبان، أورده في « الثقات » (١٢/٩) واقتصر على قوله فيه : « كان ممن يخطىء » . فالإسناد ضعيف والمسألة ليست في قضايا الصفات، فالظاهر إن ثبت أنهم كانوا عندما يتعاجزون عن التفسير والبيان أو يكونون في حالة عجلة يقولون للسائل : إن قراءتها تكفي لفهم المعنى المراد، فليس في ذلك إثبات

لمذهب التفويض المبني على جهل المعنى المراد !

وينقل عن مثل أبي بكر الإسماعيلي (ت٣٧١هـ)، وأبي عثمان الصابوني (ت٤٤٩هـ)، والبيهقي (٤٥٨هـ)، والخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) وأمثالهم كلمات في الإثبات أو القول بالظاهر أو الإمرار أو عدم التأويل وهي مما لا يلتفت إليه ولا يعول عليه، لأن قولهم مخالف لدليل العقل والنقل واللغة، ولأن لهم مخالفين في القول، ولأنهم ليسوا من السلف، ولما عليهم من الضغوط السياسية، وأقوال الرجال ليست بحجة إذا لم تكن إجماعاً بالشروط المعروفة، ولا يتمسك بعد هذا بأقوالهم عاقل، والله المستعان .

بعض النصوص التي ينبغي بيان تأويلها في هذا الموضوع :

وإتماماً للفائدة لا بد لنا أن نذكر بعض النصوص التي قد توهم ونبيِّن تأويلها فنقول :

الآيات التي وردت في ذلك ـ والتوسع في بيان تأويل هذه الآيات تجدونه في تعليقاتنا على كتاب « العلو » للذهبي وغيره من كتبنا وكذلك كتب التفاسير التي اعتنت بهذا الموضوع كتفسير الفخر الرازي رحمه الله تعالى وغيره ـ :

١- قوله تعالى : ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى** ﴾ طه : ٥ : وتأويلها : أن الله هو المدبر والمسير والمسيطر والقاهر لهذا العالَم الذي هو الكون بأسره، قال ابن الأعرابي : « العرش : الملك » .

٢- وقوله تعالى : ﴿ **ءأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ** ﴾ الملك : ١٦، أي ءأمنتم من العظيم الجليل، والعرب تقول عمن تريد رفع قدره وتعظيمه أنه في السماء .

قال عنترة العبسي (صاحب إحدى المعلّقات المشهورة) :

مَقامُـك فـي جـو السـماء مكانُـهُ   وباعي قصيرٌ عن نوال الكواكب[144]

٣- وقوله تعالى : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَـوْقِهِمْ ﴾ النحل : ٥٠، أي : يخافون ربهم الذي هو فوقهم بالربوبية والملك والقهر وليس بالمكان، كما قال سبحانه ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ الأنعام : ١٨ .

٤- وقوله تعالى : ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَـيَّ﴾ آل عمران : ٥٥، أي : إلى مكان مأمون لا يستطيعون أن يصلوا إليك فيه، ولا يعني هذا أنه ذهب إلى مكان فيه رب العالمين، إذ كيف يذهب الجسم المرتبط بالمكان إلى الخالق المُنَزَّه عن الجسمية والذي ليس كمثله شيء المنزه عن المكان ؟! وقد قال الله تعالى عن سيدنا إبراهيم عليه السلام : ﴿ إِنِّـي ذَاهِـبٌ إِلَـى رَبِّـي سَـيَهْدِينِ ﴾ الصافات : ٩٩، ولم يعن هذا أنه ذهب إلى مكان فيه رب العزة سبحانه المنزه عن الزمان والمكان .

ومثل هذه الآية التي نحن بصدد تأويلها : قوله تعالى أيضاً : ﴿ بَلْ رَفَعَـهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ النساء : ١٥٨ .

٥- وقوله تعالى : ﴿ تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ المعارج : ٤، قد قطعنا بأن الله منزه عن المكان فلم يبق لمثل هذه الآية معنى إلا أن الملائكة تعرج إلى السماء، والسماء لغة تذكَّر وتؤنَّث، أو يكون المعنى أن الملائكة تُرْجِعُ الأمر إليه سبحانه، مثل صعود الأعمال إليه، أي قبولها عنده . قال الإمام الفخر الرازي في تفسيره (٢٠/١٦) : [لما دلت الدلائل على امتناع كونه في المكان والجهة ثبت أنه لا بد من التأويل، فأما وصف الله بأنه ذو المعارج فقد ذكرنا الوجوه فيه، وأما

---

(١٤٤) انظر شرح ديوان عنترة للتبريزي دار إحياء التراث ص (٣٥) .

حرف (إلى) في قوله : ﴿ **تَعْرُجُ الْمَلائكَةُ وَالـرُّوحُ إِلَيْـه** ﴾ المعارج : ٤ فليس المراد منه المكان بل المراد انتهاء الأمور إلى مراده كقوله : ﴿ **وَإِلَيْـه يُرْجَـعُ الأمر كُلُّهُ** ﴾ هود : ١٢٣ والمراد الانتهاء إلى موضع العز والكرامة كقوله : ﴿ **إِنّى ذَاهبٌ إِلـى رَبّـى** ﴾ الصافات : ٩٩ ويكون هذا إشارة إلى أن دار الثواب أعلى الأمكنة وأرفعها] .

٦- وقوله تعالى ﴿ **إِلَيْـه يَصْـعَدُ الْكَلـمُ الطَّيِّـبُ**﴾ فاطر : ١٠، أي : يقبله ويرضاه، قال الحافظ ابن حجر **المؤوِّل** في « الفتح » (٤١٦/١٣) : [قال البيهقي : صعود الكلام الطيِّب والصدقة الطيبة عبارة عن القبول، وعروج الملائكة هو إلى منازلهم في السماء ..] .

٧- وقوله تعالى : ﴿ **مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لمَا خَلَقْـتُ بيَـدَيَّ** ﴾ ص : ٧٥، بالتثنية، أي : ما منعك أن تسجد لما خلقته أنا ولم يخلقه غيري وأمرتك بالسجود له، فاليدان لا تدلان على صفتين، والأيدي لا تدل على صفات، فقوله تعالى : ﴿ **وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بأَيْد وَإِنَّا لَمُوسعُونَ**﴾ الذاريات : ٤٧، أي بنيناها نحن أو بقوة، كما أوَّلها ابن عباس، وقول من قال بأنه إذا عدّيت بالباء التي قبلها اقتضى الحقيقة وإثبات الصفة ولا يجوز أن يحمل على المجاز، فهو اختراع لقاعدة باطلة لا أساس لها في العربية ومحاولة ترويجها على الضعفاء، فقوله ﴿ **بأيدٍ** ﴾ معداةٌ بالباء أيضاً فلماذا فسَّرها ابن عباس رضي الله عنه بالقوة ؟!

قال تلميذنا الأستاذ نذير في كتابه « القواعد اللغوية المبتدعة » : [وقال الشاعر(١٤٥) :

---

(١٤٥) قيل أنه ديك الجن الحمصي، والصواب أنه يُروى لغيره، كما ذكر ابن حمدون في « التذكرة الحمدونية »، والأصبهاني في « الأغاني » (٥٨/١٤).

يا طَلْعَةً طَلَعَ الحِمَامُ عَلَيها   وجَنَى لَها ثَمَرَ الرَّدَى بِيَدَيْها[146]

قال ابن حمدون في « التذكرة الحمدونية » : (وقد رويت هذه الأبيات لفتى من غطفان يقال له : السليك بن مجمع، وكان من الفرسان، وكان مطلوباً بدماء، وكان يخطب بنت عم له يهواها، فيمنعها أبوها ثم زوجها خوفاً منه، فدخل بها في دار أبيها ثم نقلها بعد أسبوع إلى عشيرته، فلقيه من بني فزارة ثلاثون فارساً كلهم يطالبه بذَحْل[147]، فَحَلَّقُوا عليه، وقاتلهم فقتل منهم عدداً، وأثخن بالجراح حتى أيقن بالموت، فعاد إليها وقال : ما أسمح بك نفساً لهؤلاء، وإني أحب أن أقدمك قبلي، قالت : افعل، فلو لم تفعله أنت لفعلته أنا بعدك، **فضربها بسيفه حتى قتلها**، وقال هذه الأبيات، ثم عمد إليها وتمرغ في دمها، ثم تقدم فقاتل حتى قتل، وحفظت فزارة الأبيات فنقلوها] .

فهنا نرى أن الشاعر هو من باشر قتلها، ووصف الردى أنه جُني بيديها أي هي سببته لنفسها، ولم تباشره بيديها !!!] انتهى كلام الأستاذ نذير جزاه الله تعالى خير الجزاء .

وكل نص ورد فيه لفظ اليد أو اليدين أو الأيدي مضافاً أو منسوباً لله تعالى فهو مؤول بما يليق به ويناسبه من سياقه، فقوله تعالى ﴿ **بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَان** ﴾ المائدة : ٦٤، معناه : إن الله كريم، وقوله تعالى ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا**

---

(١٤٦) أورده الأصبهاني في « الأغاني » وذكر أنه يُروى لغير ديك الجن، والزجاجي في « الأمالي » (ص ٦٥)، وابن داود الأصفهاني (ت ٢٩٧ هـ) في « الزهرة »، وابن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣ هـ) في « العمدة في محاسن الشعر وآدابه »، وابن أبي حجلة (ت ٧٧٦ هـ) في « ديوان الصبابة »، والراغب الأصفهاني في « محاضرات الأدباء » .

(١٤٧) قال الصاحب بن عباد في «المحكم والمحيط الأعظم» : [الذَّحْلُ : طَلَبُ مُكافَأة بِجنايَةٍ جُنِيَتْ عليكَ] .

يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ الفتح : ١٠، معناه : أنهم بايعوا الله تعالى بوضعهم يدهم في يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندما بايعوه فكأنهم بايعوا الله تعالى، وهذه جملة مجازية لا يراد منها إثبات يد وإنما يراد منها إثبات بيعتهم لله تعالى، وهكذا كل نص وردت فيه اليد يؤوَّل بما يتناسب مع السياق الذي هو فيه .

٨- وقوله تعالى : ﴿ **وَجَاءَ رَبُّكَ** ﴾ الفجر : ٢٢، وقوله تعالى ﴿ **هَلْ يَنْظُرُونَ إلا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلائكَةُ** ﴾ البقرة : ٢١٠، معناه مجيء أمر الله تعالى وآثار قدرته، وقد تبين تأويله في آية أخرى، وهي قوله تعالى ﴿ **هَلْ يَنْظُرُونَ إلا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلائكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ** ﴾ النحل : ٣٣، وقد أوَّل أحمد بن حنبل الآية بمجيء الثواب، فقد روى الحافظ البيهقي في كتابه « مناقب الإمام أحمد » وهو كتاب مخطوط ومنه نقل الحافظ ابن كثير في « البداية والنهاية » (٣٢٧/١٠) فقال : « روى البيهقي عن الحاكم عن أبي عمرو بن السمّاك عن حنبل أن أحمد بن حنبل تأوّل قول الله تعالى : ﴿ **وَجَاءَ رَبُّكَ** ﴾ الفجر : ٢٢ أنه : جاء ثوابه .. ثم قال البيهقي : وهذا إسناد لا غبار عليه » . انتهى كلام ابن كثير .

٩- وقوله تعالى : ﴿ **يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ** ﴾ القلم : ٤٢، أي يوم يشتد الأمر، وهذا التأويل قاله ابن عباس رضي الله عنهما .

١٠- وقوله تعالى : ﴿ **فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا** ﴾ الأنبياء :٩١، أي نفخنا فيه من الروح التي خلقناها وأضفناها إلينا لنشرفها، كما قال : ﴿ **أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ** ﴾ البقرة : ١٢٥، وقال ﴿ **نَاقَةُ اللَّهِ** ﴾ الأعراف : ٧٣، ونحوها تشريفاً . ويجب اعتقاد أن الله تعالى ليس روحاً وأنه لم يجتزيء منها شيئاً ليجعله في الإنسان، ومن اعتقد أن الله تعالى روح أو أننا أجزاء منه أو من تلك الروح، فقد

خرج عن دائرة الإسلام .

١١- وقوله تعالى : ﴿ **وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا** ﴾ هود : ٣٧، وقوله : ﴿ **وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي** ﴾ طه : ٣٩، وقوله تعالى : ﴿ **فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا** ﴾ المؤمنون : ٢٧، وقوله تعالى : ﴿ **وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا** ﴾ الطور : ٤٨، وقوله تعالى : ﴿ **تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ** ﴾ القمر : ١٤، غالباً ما تأتي العين بمعنى الرعاية والحفظ والمحبة والكلاءة ونحو ذلك، ومن أثبت لله عيناً أو عينين فهو مجسم مشبه، ولا ينفعه أن يقول بلا كيف، أو بلا تشبيه وتمثيل، أو من غير جارحة، فكل ذلك تشبيه وتجسيم .

١٢- وقوله تعالى : ﴿ **وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ** ﴾ الرحمن : ٢٧، أي ويبقى ذات الله ذو الجلال والإكرام، والله تعالى يقول : ﴿ **إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ** ﴾ الإنسان : ٩، أي لله تعالى، ويوضحه قوله تعالى : ﴿ **بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ** ﴾ البقرة : ١١٢، ومعناه بلى من أسلم نفسه وذاته لله تعالى، وهي جملة مجازية معناها : أنه من اتقى الله ولم يعصه ....، وقال تعالى : ﴿ **وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ءَامِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا ءَاخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ** ﴾ آل عمران : ٧٢، وقال تعالى : ﴿ **سَرَابِيلُهُمْ مِنْ قَطِرَانٍ وَتَغْشَى وُجُوهَهُمُ النَّارُ** ﴾ إبراهيم : ٥٠، أي تغشاهم النار لأن أجسامهم جميعها في النار .

ومن قال بأن له وجهاً سبحانه لزمه أن يفسر قوله تعالى : ﴿ **كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلا وَجْهَهُ** ﴾ القصص : ٨٨، القول بأن الله تعالى تفنى أعضاؤه التي يقول بها المجسمة ويبقى فقط وجهه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

١٣- وقوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى، فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى،**

فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ﴾ النجم: ٨-١٠، فالذي دنا وتدلى هنا هو سيدنا جبريل عندما رآه سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة الإسراء بصورته الأصلية قد سد الأفق، وقد أوحى سيدنا جبريل إلى عبدالله وهو سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ما أمره الله تعالى أن يوحيه إليه . وقد بينا ذلك مطولاً موضحاً مدللاً في كتابنا (الرؤية)، ومن ذلك أنه ثبت عن جماعة من الصحابة تأويل هذه الآية بأن المقصود بها سيدنا جبريل عليه السلام : ففي صحيح مسلم (١٧٧/١٥٩/١) عن السيدة عائشة رضي الله عنها أنها قالت : [أنا أوَّل هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : « إنما هو جبريل لم أره على صورته التي خُلِقَ عليها غير هاتين المرتين .... »] .

ولم تنفرد السيدة عائشة بذلك بل قال به أيضاً ابن مسعود رضي الله عنه كما في صحيح البخاري (٣٢٣٢) ومسلم (١٧٤/١٥٨/١) . وكذلك قال بقولها أبو هريرة، ففي صحيح مسلم أيضاً (١٧٥) عن أبي هريرة ﴿ **وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى**﴾ النجم: ١٣، قال : رأى جبريل .

الأحاديث المتشابهة التي وردت في ذلك .والتوسع في بيان تأويل هذه الأحاديث تجدونه في تعليقاتنا على كتاب العلو للذهبي وتعليقاتنا على « دفع شبه التشبيه » للحافظ ابن الجوزي وغيره من كتبنا وكذلك شروح الحديث التي اعتنت بهذا الموضوع .:

١- حديث النزول : الذي فيه : « **ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يمضي ثلث الليل الأول** .. » . هذا الحديث رواه البخاري (٦٣٢١)، ومسلم (٧٥٨) وغيرهما من حديث أبي هريرة، وهو عندنا غير ثابت لأنه من رواية أبي هريرة عن كعب الأحبار وليس من رواياته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حقيقة، كحديث التربة، وأوَّله جمهور العلماء الذين أثبتوه بنزول

أمره أو نزول ملك بأمر الله تعالى، كما حقق ذلك الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (٣٠/٣) عند شرح الحديث، وكل ذلك أثبتناه في التعليق على كتاب العلو .

٢- حديث الجارية : الذي فيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لها : « **أيــن الله ؟** » وهو مروي في صحيح مسلم (٥٣٧)، قالت : في السماء . وهذا الحديث غير ثابت عندنا بهذا اللفظ، لأن في سنده هلال بن علي بن أسامة وقد قال فيه أبو حاتم الرازي : « شيخ يكتب حديثه »، ومعناه عنده أنه ضعيف الحديث . وقد روي الحديث بثلاثة ألفاظ أحدها هذا اللفظ، والثاني : « **أتشهدين أن لا إله إلا الله .. ؟** »، والثالث : « **من ربك ؟** »، وأصحها الثاني، والذي يرجحه أيضاً أن سائر الأحاديث التي رويت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما كان فيها الأمر بالشهادتين أو طلب التشهد منهم، وقد أوَّله بعض العلماء كالنووي ولا حاجة لتأويله بل الواجب ردّه .

٣- حديث : « **إن الله خلــق آدم علــى صــورته** » وهو مروي في الصحيحين (البخاري ٦٢٢٧ ومسلم ١٧٧)، وقد أوَّله العلماء، قال الحافظ ابن الجوزي في « دفع شبه التشبيه » ص (١٤٤) :

[إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرَّ برجل يضرب رجلاً وهو يقول : قبَّح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فقال : « **إذا ضــرب أحــدكم فليتــق الوجه فإن الله تعالى خلق آدم على صورته** »[(١٤٨)] ... وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا قاتل أحدكم

---

(١٤٨) رواه أحمد (٤٣٤/٢) والبخاري في « الأدب المفرد » ص (٧٣) وابن أبي عاصم في سنته (برقم٥١٦-٥٢١) وغيرهم وإسناده صحيح .

فليتق الوجه فإن الله تعالى خلق آدم على صورته »] . يعني على صورة الوجه المضروب .

والحديث مردود عندنا، وهو مأخوذ من التوراة الذي فيها (في السفر الأول وهو سفر التكوين) : (وقال الله نعمل الإنسان على صورتنا كشبهنا ... فخلق الله الإنسان على صورته، على صورة الله خلقه)، لأن الحديث من رواية أبي هريرة وهو من جملة الرواة عن كعب الأحبار، فمثل هذه الأحاديث إنما تكون من هذه الجهة .

ومن راجع كتاب « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » وتعليقاتنا عليه وعلى كتاب « العلو » للذهبي فإنه سيجد الجواب على كثير من أحاديث الصفات، فإن لم يجدها هناك فعليه بمراجعة شروحها وتأويلاتها في « فتح الباري » و « شرح صحيح مسلم » للنووي، وأمثال هذه الكتب التي تنقل تأويلات أهل العلم لهذه الأحاديث أو تبين عدم صحتها، والله الموفق .

الفهرس